امانت آقا سید محمد [illegible] القزوینی
[illegible]

امانت آقا [illegible]
ناظر شیخ [illegible]
[illegible]

كتاب هبة الشباب

بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ العلامة امام الحرمين

الحمد لله الذي اضاء ظلمة كل اشكال بكلمة وافية * وازهر روضة كل سؤال باجوبة
شافية * والصلوة على حبيبه الذي شفاعته للمذنبين كافية * وآله الذين كل من
والاهم كان يوم الحساب في عافية * وبعد فيقول الفقير الى رحمة ربه الودود * ابن
عبد الوهاب ميرزا محمد المعروف بين اصحابه بابن داود * غفر الله له ذنوبه * وملا
من كوثر رحمته ذنوبه * ان الشيخ بهاء الدين العاملي غفر الله له * وجعل الجنة منزله *
الشجر عن اسم جمع فيه جميع مطالب النحو على سبيل الاجمال * وقد خفي حله واستخراجه على
كثير من اهل الكمال * فانهم في حله صرفوا افكارهم * وفي استخراجه وجهوا انظارهم *
وتوصلوا الى كشف نقابه بكل حيلة * وتوسلوا الى رفع حجابه بكل وسيلة * فما
استطاعوا اليه سبيلا * ولا وجدوا عليه مرشدا ولا دليلا * واظن انه باق
على عدم الانحلال من قديم الزمان * غير مستخرج الى الان * وانا استخرجته بعون
الله المتعال * وجمعت فيه مهمات الصرف على الاجمال * ولكن لما كان تخريج
استخراجي ايضا مشكلا * وتحليل حلي مثل ذا معضلا * سألني بعض اجلاء
الاخلاء * وخلصاء الاحباء * ان اشرح كليهما * واعلق بعض المطالب عليهما * ولما
كان السائل الفاضل ممن لا يسعني مخالفته * اجبت دعوته * وانجحت طلبته *
والله ولي الاتمام * وبيده انجاح المرام * واعلم اني اذكر اولا صورة ما ذكره

الشيخ

2

قال الشيخ ثم صورة ما ذكرته ثم اشرح كلا منهما على ما وعدته فاقول

بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد الحمد والصلوة فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني محمد المشتهر ببهاء الدين العاملي عفى الله عنه يا من صرف في مطالعة النحو اياما وخاض فيه شهورا واعواما اخبرني عن اسم ثنائي الاحاد ثلاثي العشرات ثالثه اخر الحروف وهو بين الناس مشهور ومعروف فمن جملة حروفه حرف ربما يتحلى بحلية الاسماء فيجري غالبا في مضمار المضمرات ويسلك نادرا مسالك المظهرات فما دام في ضمير الاضمار مكتوما يكون من ارتفاع المحل محروما وبسمة الجر والنصب موسوما ولا يزال دائما معمولا وعن رتبة العمل معزولا وربما انخرط في سلك الحروف فيصير في بعض الاحيان عاملا وفي بعضها عن العمل عاطلا ومعموله كمعمول اخواته الستة لا يكون الا ظاهرا وربما عمل في الضمائر نادرا ومنها حرف هو رابع علامات الرفع في ثلثة وخامس علامات النصب في ستة ولا يقع في اول شيء من الكلمات الثلث ولكن يقع في اخر ما يتصف به الاناث ان جاور الفعل صار من الاسماء وارتفع محله ومقداره وان خالط الاسماء عاد الى الحروف واختلف بالجر والنصب اثاره ان اسقطته من عدد الاسماء اللازمة الرفع بقي عدد الجمل التي لها محل من الاعراب وان نقصته من عدد الاسماء اللازمة النصب ومن الباقي عدد المشبهات بقي عدد الجمل التي لها من اعراب المحل غاية الاجتناب وان اضفت اليها عدد الاسماء التي تنصب

تارة ولا تنصب اخرى • ساوى عدد ما هو عن المتبوعية ممنوع وبالتابعية احرى •
وان زدت عليه عدد ما يعتمد اسم الفاعل في التقوى على معموله • ساوى عدد المواضع
الموجبة لتأخر الفاعل عن مفعوله • ومنها حرف ربما ينتظم في سلك اخواته العشرة
فيتصف بالفصاحة في بعض الاحيان • وقد يندرج في سلك اخواته الخمسة تبعا
احدى الستة فينصب تاليه عند اهل اللسان • ومنها حرف ان جرى مجرى الاسماء
فقد يكون محلا • بكل من الحلل الثلثة محلى • فما دام مرفوعا فهو ملصق بعامله في جميع
الأطوار • وما دام منصوبا فهو مفترق عنه لئلا يسري اليه الانكسار • وبينهما فاصل
يحفظه عن ذلك العار • وهو في البحر داخل في عداد السمكات • وفي افعال النساء
مانع لها عن الحركات • وان جرى مجرى الحروف • فيكون في اوائل بعض الكلمات
للغيبة • وفي اواخر بعض للانتساب • وقد يتصل به الثاني فتعمله في الاسماء بالنيابة
عن الافعال • وعمل مقلوبه ايضا على هذا المنوال • لكنه قد يدخل في سلسلة الاسماء
فيختص بين اخواته بالاعراب • وقد يلج في ربقة الحروف فيصير في عداد اخواته الستة
الموجبة للايجاب • ومنها حرف معدود في الاسماء غالبا • وقد يعد في نوع
الحروف نادرا • فما دام في الاسماء مدرجا • وعن الحروف مخرجا • فهو عن الفتح
عرى • وبالخفض والضم حرى • فينخفض ان كان لاربعة من الحروف محولا •
ويضم ما دام الخمسة منها مدخولا • وقد يتصل ببعض الكلمات لافادة المبالغة •

فيلبس

فيلبس المذكر من حلية المونثات * وقد يبنى على السكون * فيلزم السكون اينما يكون *
وهذه صفات حروف هذا الاسم قد فصلتها لك تفصيلا شافيا * وقررتها
لك تقريرا وافيا * وساذيد في التوضيح * بما يغادر به التصريح * فاقول انظر في حرف
خص بالظرفية من بين اخواته * وهو مع كمال ظهوره بعض المخفي في حد ذاته * ثم انك ان
نقصت من رابعه موجبات الانفصال * بقي عدد ما نعات حذف حرف النداء *
وان اضفت الى خمسه ولده ما يوجد في كل نعت من العشرة حصل عدد روابط الجمل
الخبرية بالمبتدا * وان نقصت من رابعه حروف الزيادة النحوية بقي عدد المواضع التي
تعلق فيها العامل عن المعمول * وان اسقطت من ظرفيه عدد اخوات كان بقي عدد
المواضع التي عود الضمير فيها على المتاخر لفظا ورتبة مقبول * فان نقصت من خمس
ثالثه عدد موانع الصرف بقي عدد الامور التي يتميز بها التمييز عن الحال * وان زدت
ثانيه على رابعه حصل عدد المواضع التي يجب فيها استتار الفاعل عن الافعال *
وان نقصت رابعه من الحروف الجارة بقي عدد الامور التي يفرق بها البدل عن
عطف البيان * وان سقطت عدد الاسما العاملة للشبه بالفعل من اخريه بقي عدد
الاشيا التي يمتاز بها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في كل حين وزمان * ومما اختص
بهذا الاسم الخماسي الحروف من الغرائب * انك اذا نقصت من حروفه حرفين بقي حرف واحد
وهذا من اعجب العجائب * انتهى كلام الشيخ رحمه الله * وجعل الجنة ماواه *

وقلت انا في استخراجه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الكافي لعبده والسلام
على رسوله المصطفى وجنده وبعد فيقول سمي المستخرج الذي هو لما دامه مخبر
انطقه الله بالصواب وسهل له الامور الصعاب يا من يستخرج عما استخرجت
اخبرك عنه كما استخرجت عملا بقول من قال خير الجواب ما وافق السؤال فاقول
ذاكر الكلمات للسؤال شافية وفي الجواب كافية وبالمرام وافية هو اسم عدد حروفه
كعدد الاسم الرباعي وعدد اصوله كوزن الفعل الثلاثي وما زيد فيه غير حرفين
احدهما قبل اللام والثاني قبل العين اخره عدد الاسم الخماسي المزيد فيه على الاصح مما
قالوه واوله عدد المصادر السماعية ان زيد فيه ما للماضي من الوجوه
وما قبل اخره عدد الحروف التي تزاد في الكلمات بلا ارتياب وما بعد اوله عدد الاسم
الخماسي ان زيد فيه ما للمضارع من الاعراب وفيه ثلثة احرف من احرف سنتشحك
خصفة احدها حرف من حروف لا ينفك رباعي او خماسي عن شيء منها ومخرجه
الشفة وثانيها حرف تبدل بالالف في بعض الاحيان وتبدل من الالف والياء
والهمزة والتاء عند اهل اللسان وفي وقوعها زائدة خلاف ليس بينهم فيه فائدة
وثالثها حرف من عداده عدد وجوه الوقف ينفع ان مثله عدد انواع تخفيف الهمزة
وحروف الحلق تلقى ومن جملة حروف ذلك الاسم حرف اذا انضم ما قبلها تبدل بالواو
واذا وقعت اصلا تكون منقلبة اما عن ياء او عن واو ومنها حرف تثبت

على كل حال • اذا كانت فاء للمثال • وسقوطها بالجازم • اذا وقعت اخر الفعل لازم •
وتبدل بالواو اذا كانت ساكنة وكان ما قبلها مضموما • وبالتاء اذا وقعت فاء لما يكون
بباب الافتعال موسوما • وبالالف اذا تحركت وتحرك ما قبلها من حرف • لكن لا مطلقا
بل بالشرائط المذكورة في علم الصرف • ومن جملة صفات تلك الاسم انه الى الفعل عائد •
اذا حذفت ما فيه من الزائد • وفيه ثلثة احرف من حروف الزيادة • والفائدة من تاثيرها
غير مستفادة • ان سقطت من اوله ما هو لتوكيد الفعل بقي عدد الابواب الثلثية
مطلقا • وان اضفت الى ما قبل اخره تقسيم الفعل بحسب اللفظ حصل عدد الابواب الرباعية
وما يكون بها ملحقا • وان نقصت من خمس ثلثها ما قاله الاخفش في الاسم الرباعي
المجرد • بقي ما للاسم الثلاثي على القول المشهور من العدد • وان زدت في ثانيه تقسيم الفعل
بحسب الزمان • حصل عدد ما ينصب به المضارع عند اهل اللسان • وان حذفت من ما
قبل آخره عدد غير السالم من الافعال • بقي انواع ذي الاعتلال • وان ضعفت الى اخره
عدد ما يضم في معلومه حرف المضارعة بلا اشكال • حصل عدد حروف الابدال •
وان سقطت من آخره ما يجيء اسم المكان منه على مفعل بقي عدد ما يأتي الزمان
منه على مفعل • وان زدت في ثانيه بناء اسم الآلة حصل عدد حروف المستقبل •
ومن العجائب التي في ذلك الاسم المعروف • الذي فيه خمسة حروف • انه ان حذف منه
حرف بقي حرفان • وان سقط عنه حرفان بقي حرف • فهذا ما ذكرنا فائدة واحدة في المهمات

علم الصرف ومن استخرج عنه الجواب وكشف عنه النقاب وازال عنه الحجاب
وجبت له الدنيا بلا ارتياب وان اَحببتَ اَن اُسمِعكَ الاسم بكلام اَعمَى
فاعلم ان حروفه الكاف والياء والهاء عنيت بالاول الاسم وبالثانية المسمى فافتح
المعمى وعرفه البصير والاعمى فمن كان بهذا اعمى فهو الى الاخرة اعمى سواء صَرَّحَ له
احدا او اَوحى انتهى كلامه في الاستخراج فهذا وقت ان نقضي ما لديه ولما قبله
من الاحتياج بان نشرح كلا منهما بشرح كالسراج الوهاج ونُصحح ما فيهما
من الاعوجاج ونُزيل ما عليهما من العجاج فنقول سائلا من الله ان يهدينا
المنهاج ومتوقعا منه ان يروج هذا المتاع غاية الرواج **قال الشيخ**
رحمه الله الكريم **بسم الله الرحمن الرحيم** وافتتح كلامه
بهذه الكلمة الشريفة ابتداء بخير الكلام فانها احسن كلمة يبتدئ بها الكلام
وخير كلام يفتتح به المرام واقتداء بالملك العلام قيل وللعمل بخبر خير البشر عليه
وعلى آله الشفعاء في المحشر سلام الله الملك الاكبر وهو كل امر ذي بال لم يبدأ فيه
ببسم الله فهو ابتر ولي فيه نظر يعرفه من تدبر **اما** بفتح الهمزة وتشديد الميم
قال ابن هشام حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها فانها في الجزاء اذ لو كانت عاطفة
لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتداه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها
انتهى وهي هنا مجردة عن معنى التفصيل **بعد** بفتح الباء من الغايات ولها اربع حالات

على ما هو المشهور بين النحاة فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه كما هنا اولا وعلى
الثاني فاما ان يكون منويا او منسيا وعلى الاول فاما ان يكون لفظه منويا او معناه
فان كان معناه منويا فتبنى على الضم والا فتعرب فهي هنا معربة لذكر المضاف اليه وهو قوله
الحمد واعرابها نصب على الظرفية وفي ناصبها خلاف فقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر
وقيل نفس الفعل المقدر والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري والصلوة بالجر
بالعطف على الحمد ومعناها الدعاء اي طلب الرحمة واذا اسندت الى الله تعالى تجردت
عن معنى الطلب ويراد بها الرحمة مجازا فيقول جواب اما ولذلك قرن بالفاء الفقير اي
المحتاج الى رحمة ربه الغني هو من اسمائه تعالى وهو من لا يحتاج الى احد محمد بالرفع
على انه فاعل يقول المشتهر ببهاء الدين العاملي الجبعي نسبة الى الحارث الهمداني الذي كان

ابن الحسين بن عبد الصمد الحارثي صح

من خواص امير المؤمنين عليه السلام عفى الله عنه جملة دعائية لا محل لها من الاعراب يا من
الخطاب عام وهو توجيه الكلام الى غير معين فانه لا يخصص واحدا دون واحد بما يخاطبه
فيشمل كل من صرف في مطالعة النحو وهو علم بقوانين الفاظ العرب من حيث الاعراب
والبناء ايّاما جمع يوم واصله ايوام اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار اياما وخاض عطف على قوله صرف اي دخل
فيه اي في النحو شهورا جمع شهر واعواما جمع عام اخبرني عن اسم وهو كما فيه
اسم فاعل من كفى يكفي بفتح العين وهو الفاء في الماضي وكسرها في الغابر والثاني فيه

للتأنيث ابدلت بالهاء لأجل الوقف ثنائي الآحاد اى فى ذلك الاسم حرفان من
حروف الاحاد ثلاثى العشرات اى فيه ايضا ثلثة احرف من حروف العشرات
والاحاد والعشرات نوعان من الاعداد وهى اصلية وفرعية فالاعداد الأصلية
ثلثة انواع الآحاد والعشرات والمئات فالاحاد من واحد الى تسعة بزيادة
واحد واحد وحروفها تسعة وهى هذه ا ب ج د ه و ز
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧
ح ط والعشرات من عشرة الى تسعين بزيادة عشرة عشرة وحروفها ايضا تسعة
٨ ٩
وهى هذه ى ك ل م ن س ع ف ص والمئات
١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠
من مئة الى تسع مئة بزيادة مئة مئة وحروفها ايضا تسعة وهى هذه
ق ر ش ت ث خ ذ ض ظ والفرعية ما فيها لفظة
١٠٠ ٢٠٠ ٣٠٠ ٤٠٠ ٥٠٠ ٦٠٠ ٧٠٠ ٨٠٠ ٩٠٠
الوف كآحاد الالوف وعشراتها ومئاتها وهى كالاصلية فى ان كلا منها
تسعة اقسام متفاضلة باولها وقولهم الوف اصله احاد الوف فحذف منه
لفظ احاد تخفيفا فاذا عرفت هذا ظهر لك ان الحرفين اللذين من حروف الآحاد
الالف والهاء الزائدتان والاحرف الثلثة التى من حروف العشرات الكاف والفاء
والياء ومن هنا ظهر ايضا ان الاسم المستخرج عنه الكافية الموقوف عليها والالم يكن فيه
حرفان من حروف الاحاد بل حرف من الاحاد وهو الالف وحرف من المئات وهو الثاء
ثالثه اى ثالث ذلك الاسم اى حرف ثالثه اخر الحروف اى اخر لفظ الحروف يعنى

6

ان الحرف الثالث من ذلك الاسم كالحرف الاخر من لفظ الحروف يعني انه القاف وهو كذلك فان
الحرف الاول من الكافية الكاف والحرف الثاني الالف والحرف الثالث القاف وهو اي
ذلك الاسم بين الناس وهو اسم وضع للجمع كالقوم والرهط مشهور ومعروف يعني
انه اسم متداول فيما بينهم استعماله ليس بنادر الاستعمال ثم شرع في بيان صفات حروف
ذلك الاسم على سبيل الترتيب فبين اولا صفة الكاف بقوله فمن جملة حروفه اي حروف
ذلك الاسم حرف ربما يتحلى بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام اي يتزين بحلية الاسما
اي بصفتها والحلية بالكسر الصفة وتحلي الكاف بصفة الاسما كناية عن كونها اسما
فيجري اي اذا تحلى بحلية الاسما غالبا اي في الاغلب في مضمار المضمرات يعني ان الكاف
اذا كان اسما يكون غالبا ضميرا وذلك ظاهر فان الضمائر من الاسما ويسلك نادرا اي قليلا
مسالك المظهرات اي الاسما الظاهرة اي قد يكون اسما ظاهرا لا ضميرا قال في المغني
ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله + بيض ثلث كنعاج جم
يضحكن عن كالبرد المنهم + وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار
فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوظا بالاضافة
انتهى ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال جار الله العلامة في فانفخ فيه الضمير للكاف
من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى وانما كان
الكاف في البيت اسما لدخول حرف الجر عليه فانه من خصائص الاسما فاذا لم يجز الاضمار

اى قلبه مكتوماً اى مستورا اى ما دامت الكاف ضميرا يكون من ارتفاع المحل مجرو ما

اى لا يقع مرفوعاً بيانه ان الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب ينقسم الى ثلثة اقسام ما يختص

بمحل الرفع وهو خمسة التاء كفلت والالف كقالا والواو كقالوا والنون كقلن وياء

المخاطبة كقولى واسقط بعضهم الخامس ولا وجه له وما هو مشترك بين محلى

النصب والجر وهو ثلثة ياء المتكلم نحو ربى اكرمنى وهاء الغائب نحو قال له صاحبه

وهو يحاوره وكاف الخطاب وسيأتى مثاله وما هو مشترك بين الرفع والجر والنصب

وهو نا خاصة نحو ربنا اننا سمعنا فعلم من هذا ان كاف الضمير من الضمائر المحرومة

من محل الرفع المشتركة بين محلى النصب والجر وهذا معنى قوله ولسنة الجر والنصب

موسوما نحو ما ودعك ربك فمحل الكاف المتصلة بالفعل نصب على المفعولية

ومحل المتصلة بالفاعل جر باضافته اليه ولا يزال الكاف دائما معمولا لما

اتصل به وعن رتبة العمل معزولا فلا يعمل فى شئ اصلا لا الرفع ولا النصب

ولا الجر ولا الجزم وربما انخرط اى اندرج وانتظم ذلك الحرف الذى هو اول

حروف الاسم المنتزع عنه اعنى الكاف فى سلك الحروف المقابلة للاسماء فيرى فى

بعض الاحيان جمع حين عاملا اى هو على وجهين الاول ان يكون حرفا

عاملا وذلك اذا كان حرف جر فانه يعمل الجر نحو زيد كالبحر ولها معان

اشهرها التشبيه نحو زيد على الف وعمرو على ثمان يداى الف لدلالة

وهو قولنا ما ودعك ربك

2

التشبيه عليه والاولى في تغير الواجب الرجوع الى القائل لجواز كون التشبيه في

اصل الوجوب والثاني ان يكون حرفا مهملا لا محل له ومعنا الخطاب في اللاحقة

لاسم الاشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم اياك واياكما

ونحوها على قول ولبعض اسماء الافعال نحو حيهلك ورويدك وقد تلحق

الفاظا اخر شذوذا كقولك لبيك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك

الرجل عمرو وحمل الفارسي على ذلك قوله + لسان السوء تهديها الينا +

وحنت وما حسبتك ان تحينا + لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر

وقيل يحتمل ان يكون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقرائة

حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب وقد اشار الى الوجه

الثاني بقوله وفي بعض اي في بعض الاحيان عن العمل عاطلا وكلامه يشمل الكاف

الذي هو حرف خطاب وقد مر والكاف الجارة المكفوفة بما الكافة الزائدة

فانها ايضا عن العمل عاطلة نحو كما انه لا يعلم فتجاوز الله عنه وزعم صاحب

المستوفى ان الكاف لا يكف بما ورد بقوله: واعلم انني وابا حميد + كما

النشوان والرجل الحليم + اريد حبوته ويريد قتلي + فاعلم انه الرجل اللئيم + فرفع

النشوان على الخبرية والرجل الحليم مرفوع بالعطف على الخبر ورفع القافية دل على

ذلك وقوله + كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه + فسيف مبتدا والجملة المنفية

(حاشية بين السطور: تقول بعضهم في تخريج ... ان يقدر ان تحين)

(حاشية: ان تقدير رفع على البدل او لسد الخبر منه ... ان يقوم رفع على ... القراءة بان ان ... المفعول الاول ... المفعول الثاني ... في حكم المطروح ... وهو كاف في تمام الكلام ... المفتوحة مع الاسم والخبر ... موقع المفعولين ... منه عفي عنه)

خبره وصح الاستدلال بالبيت اذ لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية
فاذا احتملت ما المتصلة بالكاف المصدرية حملت عليها اذ فيه ابقاء الكاف
على ما ثبت لها من عمل الجر نحو كما ارسلنا اليكم رسولا اى لاجل ارسالى فيكم
رسولا منكم فاذكروني فقول الزمخشري وابن عطية وغيرهما ان ما في الاية
كافة غير صحيح اذ فيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض فتدبر
ثم اعلم ان المشهور من حروف الجر اربعة عشر سبعة منها تجر الظاهر والمضمر وهي من
والى وعن وعلى وفي والباء واللام وسبعة منها تجر الظاهر فقط وهي منذ ومذ ورب
والتاء والكاف والواو وحتى فعلم ان الكاف الحرفية العاملة للجر لا تعمل الا
في المظهر ومثلها ما تقدم عليها وما عنها تاخر والى ذلك اشار بقوله ومعموله
اى معمول الكاف كمعمول اخواته الستة وهي مذ وما بعدها لا يكون الا اسما ظاهرا
فلا يدخل على الضمير فلا يقال كه استغناء عنه بنحوه ونحوه وقال الرضي رضى الله عنه انه
لو دخله لادى الى اجتماع الكافين في الضمير المخاطب فطرد المنع في الكل وربما عمل في
الضمير من الاسماء نادرا قال ابن هشام في التوضيح وذلك مختص بالضرورة كقول
العجاج + خلى الذنابات شمالا كثبا + وام اوعال كها او اقربا + فادخل الكاف
على الهاء العائدة على الذنابات وقول روبة + فلا ترى بعلا ولا حلائلا + كه
ولا كهن الا حاظلا + فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني

[illegible] زيدت الكاف في [illegible] [illegible] منه

على

حمر الاتان الوحشيات وقول الاخر لئن كان من جن لابرح طارقا وان يك انسا
ماكها الانس يفعل وقال الجامي قد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم انتهى فهم
الاشعار المتقدمة وفهم من قوله كمعمول اخواته الستة اي ان مذ ومنذ و لتاء
ورب والواو وحتى ايضا مختصة بالدخول على المظهرات فلا يدخل كل واحد منها على
الضمير واما قوله انت حتاك يقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب فضرورة
والكوفيون والفراء لا يخصون دخول حتى على الضمير بالضرورة بل يجوزونه في السعة
ايضا قاله في المغني ورب تدخل في الكلام على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير
والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعها نحو ربه رجلا وربه
رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء والمتجرد اطلق الكلام
فيها مع ان دخولها على الضمير ورد من العرب قال الشاعر ربه فتية دعوت الى
ما يورث الحمد دائما فاجابوا وقال الاخر واه رأبت وشيكا صدع
اعظمه وربه عطبا انقذت من عطبه والظاهر انه جعل ذلك نادرا
كان لم يكن ثم لا يتوهم مساواة الاحرف السبعة في الاختصاص بالظاهر فانها
قال في الفيه وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا
تنقسم بالنسبة الى عملها فيه اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى
والكاف والواو وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ وما يختص بلفظ الجلالة

قوله واه اسم فعل حسن وهي الحال اذا
مقدرة
ضعف وهو مجرور تقديرا اي رب صلحت
ورأبت بالباء الموحدة اي اصلحت مفعول
ووشيكا اي سريعا وصدع
رأبت وهو الشق في الشيء وعطبا
اي هالكا صفة مشبهة انقذت
اي خلصت كذا في شرح ابيات
الكتب النحوية ٥ منه
عفي عنه

ولفظ رب مضافة الى الكعبة او الى يا المتكلم وهو التا وما مختص بالنكرات وهو رب وتعليل هذه الأحكام خارج عما هو المرام والا لبسطنا فيه الكلام ومن اراده على وجه التمام فليراجع كتبنا المنتشرة بين الأعلام فانها تعلمه حق الإعلام وحاصل صفة الكاف انه يكون اسماً وحرفا وعلى الاول يكون مضمرا ومظهرا وعلى الثاني يكون عاملا ومهملاً وقد بينا جميع ذلك مفصلاً ولما فرغ من بيان صفة الحرف الاول وهو الكاف شرع ان يبين صفة الحرف الثاني وهو الالف فقال

ومنها اي ومن جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الالف هو اي ذلك الحرف رابع علامات الرفع وهي الضمة والواو والنون والالف وليس المراد بكون الالف رابع علامات الرفع كونه رابعها على الترتيب اذ ذكره رابعا غير لازم لجواز ذكره ثانيا وثالثا ايضا بل المراد انه احد الأربعة ويحتمل ان يكون المراد ذلك ايضا بناء على اعتبار مناسبة بين التالي والمتلو فانه اذا اعتبرت المناسبة فيمكن ذكر الالف رابعا بيانه ان الضمة بلا اشكال تذكر اولا لكونها الاصل بالنسبة الى الثلثة الباقية لان الاعراب بالحركات اصل الاعراب بالحروف ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها الا عند تعذرها والمناسب للضمة من العلامات

قولنا والا لبسطنا الخ ان قلت اقتران جواب الشرطية باللام ممتنع فكيف قرنته بها قلت وقع ذلك في كلام المصنفين كثيرا وقد يحتج عليه بقوله ﴿اما والذي لو شاء لم يخلق النور﴾ لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وذلك ان اللام الاولى الداخلة على ان موطئة للقسم لان القسم ملفوظ به وهي انما تدخل على ان اذا كان القسم مقدرا فالظاهر ان الاتي ايذانا بان الجواب مجموع على الترك جواب القسم فيكون داخلة على جواب ان وهو ان والجزاء واللام الثانية داخلة تدبره منه عفي عنه

الباقية الواو لكونها اختها ومتولدة منها عند اشباعها فهي تذكر ثانيا و
المناسب لها من العلامتين الباقيتين النون لكونها مقارنة لها في المخرج ولهذا
تدغم فيها فهي تذكر ثالثا فبقي الالف وهو يذكر رابعا فافهم ثم ان الالف تكون
علامة للرفع نيابة عن الضمة في مواضع ثلثة الاول المثنى وهو ما دل
على اثنين واغنى عن المتعاطفين تقول قام الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع
وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة قال الشاعر ارب يبول الثعلبان براسه : لقد ذل
من بالت عليه الثعالب : فالثعلبان فاعل يبول وعلامة رفعه الالف وانشد الكسائي
وجماعة هذا البيت بضم التاء واللام والنون من الثُعلُبان وهو ذكر الثعالب وهو وهم
فقد رواه ابو حاتم الرازي الثَعلَبان بفتح الثاء واللام وكسر النون على انه تثنية ثَعْلَب
وذكر ان غاوي بن عبد العزى كان سادنا لصنم بني سُلَيْم فبينا هو عنده اذ اقبل ثعلبان
فرفع كل منهما رجله وبال على الصنم فوق البيت ثم قال يا معشر سليم والله لا يضر ولا ينفع :
ولا يعطي ولا يمنع : فكسره ولحق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال صلعم ما اسمك قال غاوي
ابن عبد العزى فقال صلعم بل انت راشد بن عبد الله الموضع الثاني الملحق بالمثنى
من غير شرط وهو اثنان للمذكرين وفرعاه وهما اثنتان في لغة الحجاز وثنتان في
لغة تميم وكلاهما للمؤنثين فان هذه الالفاظ الثلثة ملحقة بالمثنى لان وضعها وضعه
وان لم تكن مثنيات حقيقة اذ لم يثبت لها مفرد لا يقال اثن ولا اثنة ولا ثنت

قوله فافهم اشارة الى ضعف هذا
الاحتمال لان المناسب ان يذكر بعد
الواو الالف لكونها اخت الواو في انهما
من حروف المد واللين لا النون
لضعف شبهها بحروف العلة في
الغنة عند سكونها ولان قوله
المتنجر رابع علائم الرفع كقوله
وخامس علائم النصب وقوله
ذلك صريح في ان المراد احد
العلائم الخمس فكذا هنا المراد
احد العلائم الاربع ٥
منه عفى الله عنه

ومعربه باعرابه قال فقالوا النائبتان لابد منهما مصدود دماج اشرعت او سلاسل
الثالث الملحق به بشرط وهو كلا وكلتا وشرط الالحاق فيهما الاضافة الى مضمر واما
اذا اضيفا الى الظاهر فالزمها لازمة واعرابها بالحركات المقدرة على الالف لانها لا
تقبل الحركات قال كلا نا ناظر قمرا ولكن رايت بعيرا ودات بعينى ان قلت هناك
موضع اخر يكون الالف فيه علامة للرفع وقد اهمله المتجز وهو ما سمى به من المثنى
كزيدان علما فانه يرفع بالالف مثله قلت ان هذا داخل فى الموضع الثانى
فانه ايضا ملحق بالمثنى من غير شرط ولو سلم فعدم ذكره لاجل انه غير محقق بان
يكون ملحقا بالمثنى فى الاعراب اذ يجوز فيه ان يجرى مجرى سلمان فيعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون فافهم وخامس علائم
النصب وهى الفتحة والالف والياء والكسرة وحذف النون والمراد بكون
الالف خامس علائم النصب كونه احد العلائم الخمسة لا غير ولا يجيء الاحتمال
السابق هنا فان علائم النصب ينبغى ان ترتب كما ذكرنا فقدم على الفتحة
نظرا الى اصالتها ثم الالف نظرا الى انها تنشأ منها ثم الياء لانها
اخت الالف ثم الكسرة نظرا الى انها اخت الفتحة فى مطلق الحركة ثم انها
تكون علامة النصب فى موضع واحد وهو الاسماء الستة وهى ابوه واخوه
وحموها وفوه وهنوه وذو مال تقول رايت اباك واخاك فاباك

داخل

واخاك منصوبان برايت وعلامة نصبهما الالف ومن جهة ان هذه الاسماء ستة
قال المتبحر في ستة وبعضهم اسقط الخامس ولا وجه له نعم الاشهر الافصح فيه النقص
اى حذف الاخر وجعل ما قبله اعرابها ثان صفتان من صفات الالف ومن
صفاته انه لا يقع في اول شيء من الكلمات الثلث اى الاسماء والافعال والحروف لانها
ساكنة فيلزم من وقوعها اولا الابتداء بالساكن وهو متعذر مطلقا كما عليه الجمهور
او متعسر في غير الالف كما عليه بعضهم قال القائل بالتعذر على الاطلاق لان الحرف
المنطوق به اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة ما قبله كميم عمرو او على لين قبله
يجرى مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقدت هذه المذكورات تعذر التكلم
به ودليله التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس ولان الاستقراء
حجة واورد على الاول ان القدماء جعلوا الابتداء بالمتحرك من خواص كلام العرب
المحتوى على كلام الفصاحة وقالوا ان الابتداء بالساكن واقع في لسان العجم كما
تقول في الفارسى خواجه فان الخاء ليس لها حركة لا من الثلث المشهورة ولا
من غيرها ومثل ذلك كثير يوجد بادنى تامل فلو كان ذلك ضروريا كما جعله
القائل بالتعذر لم يكن للاختصاص معنى وعلى الثانى ان الاستقراء ان كان
تاما لا يدل الا على عدم الوقوع وعدم الوقوع لا يستلزم الامتناع وقال القائل

بالتفصيل ما نصه امكان السكون لا دما لذات الحرف فممتنع كالالف والا فممكن لكنه

لم يقع لان كلام العرب اشرف اللغات وخير الالسنة فالمناسب ان يكون مشتملا

على التناسب التام واللطافة الكاملة ومن جملة ذلك ان لا يكون ابتداء الكلام

الا بمتحرك فان الابتداء بالساكن متعذر كالابتداء بالالف انه يبين الله لا يمكن او

متعسر محتوى على بشاعة ما كالابتداء بغيرها فانه وان كان ممكنا فان التلفظ بالحركة

انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال الا انه متعسر

انتهى واورد عليه بمنع ان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف بل هو معه

اقول الذى يساعده الدليل وكنت من اول ما اشتغلت بهذا العلم

الجليل الى الآن برعت فيه وبلغت اقصى نهايته اليه اميل التفصيل اى ان

الابتداء بالالف متعذر وبغيره ممكن متعسر اما التعذر فى الالف فواضح واما

الامكان فى غيره فلانك اذا اردت ان تنطق بكلمة فتتهيؤ للتصويت اولا و

توصل صوتك الى الحرف الواقع فى ابتدائها ثم تميل ذلك الحرف الى الحركة فيحصل

الحرف المتحرك فالتلفظ اولا بالحرف ثم بالحركة بالعيان فظهر وجه الامكان فعلى

القائل بالتعذر دمطم انكار التعذر من مكابرة المحسوس فاسئل يشتغل بنفسانه

المحسوس فان اعتماد الحرف على المخرج اولا ثم على الحركة ونحوها واما التعسر ففى

11

عن البيان: لكن لا يخفى انه غير واقع في جميع اللغات اما لغة العرب فقد قام على
عدم وقوعه فيها الاجماع واما غيرها من اللغات كاللغة العجمية مثلا فلجريان
ما يجري في لغة العرب فيها فان الكلمة العجمية ايضا مشتملة على حروف فلو كان
الحرف الواقع في اولها ساكنا لتعذر التكلم به فالكلام في اللغة العجمية
ونحوها كالكلام في اللغة العربية بلا زيادة ونقيصة وما قالوه من انه
واقع في لسان العجم كخواجه فان الخاء غير متحركة مردود بان الخاء متحركة
بالفتحة قيل غاية الامر انها خفيفة قليلا ولم يثبت ذلك عندي فخواجه
في لغة العجم كخالد في لغة العرب بلا فرق والكلام في هذا المرام طويل الذيل
والمقام غير لائق بالبسط فنكتفي بما ذكرناه فافهم فتحصل ان وقوع الالف
في الابتداء متعذر باتفاق من الفريقين ومن اجل ذلك قلبوا الحاء
من الواحد بعد تاخير الواو وقالوا الحادي وقلبوا الالف من نحو اقوم
همزة ومن جهة انه لا دوام السكون لم يجوزوا الجمع بينه وبين مثله بل
حذفوا احدهما كما في نحو اقامة فانه في الاصل اقوام قلبت الواو الفا فجمع
الفان وكما في نحو عصى بعد الوقف عليه فانهم يقفون عليه بالالف التي
هي بدل من التنوين فيقولون رايت عصا فهذه الالف كالف حبيت

قال الجاربردي في تخفيف الهمزة اذا وقفت على نحو شاء فسكنت الهمزة فيخرج الالف التي كانت قبل الهمزة والمنقلبة عن الهمزة فيجتمع الفان فيحذف احديهما لالتقاء الساكنين او يجوز ابقاؤهما لامكان الجمع بينهما بتطويل المد انتهى وفيه ما قاله الزجاج من عدم امكان الجمع بين الالفين والصوت الممتد الف واحدة وهذا كما ترى منه عفي عنه

زيدا وكان في التقدير الفان بدل من الواو وبدل من التنوين فحذفت احديهما
لئلا يجتمع الفان قال ابن الخباز جاء رجل الى ابي اسحق الزجاج فقال له زعمتم
انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع فقال له اجمع فقام ومد صوته
فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم يكن
الا الفا واحدة او ابدلوا احديهما ياء كما اذا جمع المقصور بالالف والتاء
فان الفه تقلب ح ياء كقولك في حبلى حبليات لانه لا يجتمع الفان والحذف
هنا غير ممكن كما لا يخفى واما وقوعه في غير الابتداء فجائز لعدم المحذور المذكور
والبدل اشار المتن بقوله ولكن يقع اي ذلك الحرف وهو الالف في اخر ما
اي وصف يتصف به الاناث كفضلى وحبلى فانهما وصفان تتصف بهما
الاناث ووقع في اخرهما الالف و يقع ايضا قبل الاخر كما في مصادر الافعال
المزيدة في اولها الهمزة قطعا كانت او وصلا كاجماع واجتماع وكما في افعال
جمعا كاقوال واجمال واحوال وبعد الفا كما في اسماء الفاعلين اذا كانت افعالها
مجردة كقائم ونائم وهائم ودائم وبعد العين وشبهه كجائز ومنابر واكابر و
من صفاته انه ان جاور الفعل واتصل به صار من الاسماء المبنية لصيرورته
ح ضميرا فاعلا لذلك الفعل المتصل به كقاما وداما وناما او نائب عنه

كقيلا

كقيلا فالالف الواقع في اواخر هذه الافعال واشباهها اسم مبني على السكون
اما البناء فلمشابهته بالحرف في الوضع على حرف واحد واما السكون فلانه
الأصل في البناء ولا يعدل عنه الا لاقتضاء مقتض وارتفع محله و
مقداره فان الفاعل ونائبه مرفوعان اما لفظا او تقديرا او محلاً
وذلك فيما تعذر الاولان كما هنا وان خالط الاسما واتصل بها
كالزيدان عاد الى الحروف وافاد ان مدخوله مثنى مرفوع وكان هو
علامة رفعه كما قلنا في شرح قوله رابع علامات الرفع في ثلثة وخلف
بالجر والنصب اي بسببهما آتاه فانها تبدل في حالتي الجر والنصب
بالياء كقولك مررت بالزيدين واحببت الزيدين ومن صفاته انك
ان اسقطته اي ذلك الحرف وهو الالف من عدد الاسماء اللازمة
الرفع وهي ثمانية احدها الفاعل كحسن زيد والثاني النائب عنه
كنصر عمرو الثالث والرابع المبتدأ والخبر كزيد حسن الخامس خبر ان و
اخواتها كانه قائم السادس اسم كان واخواتها ككان زيد في الدار
السابع خبر لا المحمولة على ان كلا رجل في البيت الثامن اسم ما ولا
ولات المشبهات بليس كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ومعنى
اسقاط الالف من الثمانية اسقاط واحد منها فان الالف واحد
كما قلنا في صدر الشرح اي اذا اسقطت واحدا من عدد المرفوعات
بقي عدد الجمل التي لها اي لتلك الجمل محل من الاعراب الذي هو الرفع

عه المراد من كون هذه الالات كالالات الرفع [illegible] الاثنينية او لو كان ارفعها احكيها [illegible] سوى الالات [illegible] انا الالف [illegible] مرفوعة هذه فلا يرد [illegible] للرفع [illegible] فلفظ الجلالة فاعل الالات [illegible] ايضا نحو [illegible] وهو غير مرفوع [illegible] فان [illegible] مبتدأ وهو مرفوع [illegible] نحو ذلك فان الجميع مرفوع بالرفع الحكمي كما لا يخفى ٥ منه عفي عنه

والنصب والجزم وذلك واضح فان تلك الجمل سبع وانت اذا اسقطت
من الثمانية واحدا بقيت سبعة ولا بأس ان نذكر لايضاح الحال
عدد الجمل على الاجمال فنقول الاولى الواقعة خبر المبتدا
في الاصل او في الحال ومحلها رفع في بابي المبتدا وان فالاول كزيد
ابوه به فابوه فعل مضارع بمعنى افتخر وفاعله مستتر فيه والجار
متعلق به والجملة في موضع رفع خبر عن زيد والثاني كان عمرا ابنه كريم
فابنه مبتدا ومضاف اليه والجار والمجرور خبره والجملة في موضع
رفع على انه خبر ان والريم الظبي الخالص البياض ونصب في بابي كان
وكاد ككانوا يظلمون وما كادوا يفعلون الثانية الواقعة حالا
ومحلها النصب كاقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فاقرب مبتدا
وما مصدرية ويكون العبد من ربه صلته في محل جر بالاضافة
اي اقرب كون العبد من ربه وخبر المبتدا محذوف وجوبا لسد الحال
وهو جملة وهو ساجد مسده وهو حاصل الثالثة الجملة المفعولية
كظننت زيدا يقرأ الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر كهذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم ومحلها
الجزم كمن يضلل الله فلا هادي له السادسة التابعة لمفرد ومحلها
بحسب متبوعها نحو ليوم لا ريب فيه والسابعة التابعة لجملة
لها محل كزيد قام ابوه وقعد اخوه على تقدير العطف على الجملة الصغرى

قولنا كظننت الخ اشرت بالكاف الى ان وقوع
الجملة مفعولا لا يختص بباب افعال القلوب
بل تقع في غيره ايضا كباب الحكاية بالقول
او مرادفه نحو قال اني عبد الله فلا يرد
ان الجملة الثالثة وهي المفعولية
راجعة الى الاولى وهي الواقعة خبرا
للمبتدا فان المفعول الثاني في
باب ظن خبر في الاصل كما لا
يخفى ٥ منه عفي عنه

13

ثم ما ذكرناه من عدد الجمل هو المشهور وزاد ابن هشام في بعض زبره جملتين
الجملة المستثناة والجملة المسند اليها وقد اخترت انا ما اختاره وجمعتها
في اربعة اشعار وشرحتها على سبيل الاختصار اجابة لالتماس بعض
الأجلة والأعزة وهي هذه فاسمعها لتحصل لك بسبب الاستماع لذة

الجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلّ تِسْعٌ وَعِنْدَ جُلِّهِمْ أَقَلّ ما اسْتُثْنِيَتْ اَوْ تَبِعَتْ لِمُفْرَدٍ
اَوْ جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ وَزِدِ * ذاتِ اِضَافَةٍ وَمَفْعُولِيَّةٍ جَوابِ شَرْطٍ
جَازِمٍ حالِيَّةٍ * وَمَا تَكُونُ خَبَرًا عَلَيْهَا * كَذَا الَّتِي قَدْ اُسْنِدَتْ اِلَيْهَا

وان نقصته اي ذلك الحرف وهو الالف يقال نقص الشيء ونقصته انا يتعدى
ولا يتعدى اي ان نقصت واحدا من عدد الاسماء اللازمة النصب وهي
احد عشر اسما الاول المفعول به كاحببت زيدا الثاني المفعول المطلق كذهبت
ذهابا الثالث المفعول له كضربته تأديبا الرابع المفعول معه كسرت وزيدا
الخامس المفعول فيه كجئت يوم الجمعة السادس المنصوب بنزع الخافض كقوله
سبحانه او عجبتم ان جاءكم ذكر من ربكم فقوله ان جاءكم ذكر من ربكم مؤول بقولنا
مجيئ ذكر من ربكم والمجيئ منصوب بنزع الخافض لان عجبتم فعل لازم فتقديره
الكلام او عجبتم من مجيئ ذكر ربكم السابع الحال نحو اعجبني وجه هند راكبة
الثامن التميز كقول الله العزيز واشتعل الراس شيبا التاسع اسم ان و
اخواتها كان زيدا حسن العاشر خبر كان واخواتها ككان زيد مليحا الحادي
عشر خبر ما ولا ولات المشبهات بليس نحو بني عند انه ما ان انتم ذهبا

المراد من المفعول به المفعول به بلا واسطة حرف جر فان الكلام في الاسماء اللازمة النصب في الاسماء التي لا ترد الا منصوبة واما المجرور في مررت بزيد فمفعول به بالواسطة ٥ منه

فعلم ان ذكر [illegible] المفعول [illegible] منصوب وقد عده [illegible] مفعول [illegible] النصب [illegible] ابن الحاجب الا انه مفعول [illegible] في الاصطلاح ٥ [illegible] منه

ولا صريفاً ولكن انهم الخزف في رواية من نصب ذهباً وصريفاً عليها فان نافية
مؤكدة لما ونقصت من العدد الباقي من عدد الاسماء اللازمة النصب بعد نقص
واحد منه وهو عشرة فانه كان احد عشر ولما نقصت الالف اي اسقطت واحداً
منه بقي عشرة عدد الحروف المشبهة بليس في الجمود والنفي والدخول على الجملة الاسمية
وهو ثلثة الاول ما نحو ما زيد بقائم الثاني لا نحو لا رجل في الدار الثالث
لات نحو لات حين مناص بقي عدد الجمل التي لها اي لتلك الجمل عن اعراب
الموضع والمحل غاية الاجتناب وذلك ظاهر فان تلك الجمل سبع وعدد الاسماء
اللازمة النصب كان احد عشر وانت اذا اسقطت واحداً من احد عشر بقي
عشرة وان نقصت من العشرة الباقية ثلثة بقيت سبعة وهي عدد الجمل
التي لا محل لها من الاعراب ولا جناح علينا ان نذكرها بلا اطناب فنقول الاولى
الجملة المستأنفة وهي الواقعة في ابتداء الكلام من غير ان يسبق عليها شيء ترتبط به
كقولك مبتدئاً زيد جميل او المسبوقة به المنقطعة عما قبله والانقطاع على
اقسام الاول الانقطاع في اللفظ والمعنى معاً كجمل آيات الكتاب بعد الاستعاذة
الثاني الانقطاع لفظاً فقط كقوله عز وجل فلا يحزنك يا محمد قولهم اي قول
الكفار والمنافقين في شانك من التكذيب والتهديد وابطال امرك وساير
ما يتكلمون في حقك ان العزة لله جميعاً فجملة ان وما عملت فيه مستأنفة
منقطعة عما قبلها لفظاً لانها غير معطوفة عليه ولا معمولة له ومن ثم
وجب كسر همزة ان وربما يتبادر الذهن الى انها محكية بالقول وليس

كل لان ذلك ليس مقولا لهم ولذا قال السخاوي في جمال القراء الوقف على قولهم واجب
فافهم لا معنى لانها تعليل لما قبلها الثالث الانقطاع معنى فقط كقوله او لم يروا
كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستانفة منقطعة عما قبلها معنى اذ
الهمزة للتقرير واعادة الخلق لم تظهر بعد فكيف يقصد تقريرهم برؤيتها بخلاف
بدئه لا لفظا لوجود العاطف الثانية الجملة المعترضة وهي المتوسطة بين شيئين من
شانهما الاتصال وعدم توسط الاجنبي بينهما كقوله ان الثمانين وبلغتها قد
احوجت سمعي الى ترجمان الثالثة المفسرة وهي الفضلة الكاشفة لما تليه
والرافعة للابهام الذي فيه كقوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب
ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه وما بعدها تفسير لمثل آدم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر
لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان
عيسى كشان ادم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين الرابعة صلة الموصول
ولا يشترط كونها خبرية معهودة عند الاكثر معلومة للمخاطب لتحقيق تعريف موصولها ومشتملة
على ضمير مطابق للموصول في الافراد والتذكير وفروعهما كذهب الذي حسن ابنه الخامسة
المجاب بها القسم نحو والقران الحكيم انك لمن المرسلين السادسة المجاب بها شرط
غير جازم نحو اذا جئتني اكرمتك السابعة التابعة لما لا محل له كجاء الذي زارني و
اكرمته على تقدير العطف على الصلة وقد نظمتها فقلت بعد الابيات المتقدمة

واما على جعل الواو واو الحال فلا تكون كذلك الجملة

قوله ثم يعيده عطف على يبدئ الله ... الاعادة ... بالاستئناف ... العطف ... على الجملة ... [illegible]

ما عربت من المحل التابعة   عارية من المحل الواقعة
تفسيرا او في مبدء الكلام   كجاء عندنا ابو العلام
جواب شرط قسم كذا صلة   لهن ذات الاعراض مكملة

تنبيه من الاسماء اللازمة النصب اسم لا المحمولة على ان كلا حسنا فعله
مذموم وقد اسقطناه هناك نظرا الى عدم كونه منصوبا دائما فانه يبنى على ما ينصب
به ان لم يكن مضافا ولا شبيها به ويمكن ان نعده بان نقول عدد الاسماء
اللازمة النصب اثنا عشر وح يكون المراد من قوله المشبهات ما ولا وقوله المشبهة
بليس ولا المحمولة على ان فانها اي شبيهة بها فتكون عدد المشبهات اربعة
فيصح كلامه اذ لو نقص واحدا من اثنى عشر بقى احدعشر وان نقصت منه اربعة
بقيت سبعة وهو عدد الجمل التى لا محل لها من الاعراب فافهم ومن جملة صفات
الالف انك ان اضفت اليه اى الى العدد المفهوم منه وهو الواحد عدد الا
التى تنصب تارة ولا تنصب اخرى اى التى ترد منصوبة وغير منصوبة وهي اربعة الاول
المستثنى الثاني المشتغل عنه العامل الثالث المنادى الرابع مميز اسماء العدد فان
كل واحد منها يرد منصوبا وغير منصوب اما المستثنى فيرد منصوبا وجوبا
اذا كان الاستثناء متصلا بعد ايجاب سواء تاخر عن المستثنى منه او تقدم عليه
وذلك نحو قام القوم الا زيدا وقام الا زيدا القوم فما قبل الا وهو قام موجب
لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبه نفي والاستثناء متصل فيجب نصب ما بعد الا

وهو زيد الا في الصورتين ورد تابعا للمستثنى منه برجحان اذا كان الاستثناء متصلا
وتأخر المستثنى عن المستثنى منه وتقدم على الا نفي لفظا او معنى او ما يشبه النفي وهو
النهي والاستفهام للانكار مثال تقدم النفي لفظا ما قعد احد الا زيد وما مررت باحد
الا عمرو ومثال تقدمه معنى قول الشاعر وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا
النؤى والوتد فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال تقدم شبه النفي قولك لا يقم
احد الا عمرو وهل اتى الفتيان الا عامر ونحو ذلك فالمختار فيما بعد الا في هذه الامثلة
ونحوها اتباعه لما قبله لوجود الشروط المذكورة ونصبه على الاستثناء عربي جيد ومرجوحة
اذا كان الاستثناء منقطعا فان النصب راجح على الاتباع بل لم يجوز الاتباع احد
من العرب الا قبيلة بني تميم فانهم قد يتبعون في غير الايجاب المنقطع المؤخر عن المستثنى
منه بشرط صحة الاستغناء بالمستثنى فيقولون ما في الدار انسان الا وتد لانه يصح
الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه كان يقال ما في الدار الا وتد واما المشتغل عنه العامل
فيرد منصوبا وجوبا بعامل مقدر يفسره المشتغل اذا تلا ما لا يتلوه الا فعل كاداة
الشرط نحو اذا زيد لقيته فاكرمه ويرد مرفوعا وجوبا اذا تلا ما لا يتلوه الا الاسم
كاذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو او فصل بينه وبين المشتغل ما
له الصدارة نحو زيد هل رايته ويرد منصوبا برجحان اذا تلا مظان الفعل كازيدا
ضربته او حصل بنصبه تناسب الجملتين في العطف كقام زيد وبكرا اكرمته

اوكان المشتغل فعل طلب كزيدًا اضربه ويرد منصوبا ومرفوعا بلا
ترجيح على الاخر اذا لم تفت المناسبة في العطف على التقديرين نحو زيد لاحدهما
قام وعمرا اكرمته فان تفت فالعطف على الاسمية او نصبت فعلية
الفعلية ويرد مرفوعا برجحان فيما عدا ذلك لاولوية عدم التقدير
واصالية كزيد نصرته واما المنادى فيرد منصوبا اذا كان مضافا
او شبيها به او نكرة غير مقصودة كيا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا
ويرد مجرورا بلام الاستغاثة اذا كان مستغاثا كيا لزيد ويرد مبنيا
على ما يرفع به اذا كان مفردا لكن لا مطلقا بل بشرط ان يكون معرفة او نكرة
مقصودة كيا زيد ويا رجلان واما مميز اسماء العدد فيرد
منصوبا اذا كان مميزا لما بين العشرة والمائة نحو احد عشر كوكبا ومجرورا
في غير ذلك نحو ثلثة قروء ومائة رجل فتبين ان هذه الاسماء
الاربعة ترد منصوبة تارة وغير منصوبة اخرى اي ليس القياس فيها
النصب حتى يقال فيما ورد منها غير منصوب انه منصوب بالنصب الحكمي
بخلاف الاسماء المتقدمة التي حكمنا عليها بانها لازمة للنصب اي لا ترد
الا منصوبة فان القياس فيها النصب فلو وردت غير منصوبة كما في ان
من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون على تخريج الكسائي قيل
انها منصوبة بالنصب الحكمي وكذلك الحال في الاسماء المحكوم عليها بانها

لازمة للرفع وترد مرفوعة لا غير اى ان القياس فيها الرفع فلو وردت
غير مرفوعة لقيل انها مرفوعة بالرفع المحلى والحاصل ان نحو يا زيد
مثلا لا قياس يقتضى النصب بل فيه قياس آخر يقتضى الجر خلاف
ان من اشد الناس مثلا فان القياس فيه النصب لان القياس فى اسم
ان ان يكون منصوبا ولذلك لم يحكم على الاول بانه منصوب بالنصب
المحكى وحكم على الثانى فالفرق بين المقامين ظاهر فلا تخلط الاول
بالآخر ساوى اى ذلك الحرف وهو الالف بعد اضافة الاربعة اليه
عدد ما اى الاسم الذى هو اى ذلك الاسم عن المتبوعية اى ان يكون متبوعا
ممنوع وبالتابعية اى بان يكون تابعا آخرها اى ساوى عدد التوابع
وذلك فان الالف واحد كما مر غير مرة فان زدت عليه عدد ما يرد
منصوبا وغير منصوب وهو اربعة صار خمسة وساوى عدد التوابع
فانها ايضا خمسة جمعها ابن مالك فى قوله + يتبع فى الاعراب الاسماء الاول +
نعت وتوكيد وعطف وبدل + اذ العطف على ضربين عطف بيان و
نسق **تنبيه** تعبيره بآخر يقتضى صحة متبوعية هذه الاسماء
الخمسة لاقتضاء افعل التفضيل المشاركة والزيادة وقوله عن المتبوعية
ممنوع صريح فى عدم صحة ذلك فيلزم التناقض وهو كثير فى عباراتهم
فينبغى تاويل افعل بما لا مشاركة فيه فيكون الآخر بمعنى حرى ان

ان قلت اطلاق افعل وارادة اصل الفعل منه قياسي ام سماعي ام اصلا في
وعلى الثالث فهل يجري الخلاف في ساير المتصرفات ام لا وعلى التقادير
فهل المتصرفات ح باقية على الاوزان التي لاسم التفضيل ام لا قلت
قال الشيخ الرضي رضي الله تعالى عنه واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا
عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة
المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل
زيد نفرا ألأم قوم اصغرا واكبرا اي صغيرا وكبيرا وقال الاخر ملوك
عظام من ملوك اعاظم اي عظماء وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل
قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء عليه تعالى اهون من شيء
وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له
مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من انتهى فعلم ان
استعمال افعل في اصل الفعل خلافي وان الخلاف يجري في ساير المتصرفات
وعلم هذا من الاستشهاد باعاظم فانه استشهد به على سماع استعمال جمع
افعل في اصل الفعل وهذا مشعر بان المخالف يدعي القياسية في الجمع اي في
الجمع والمفرد وغيرهما كما لا يخفى على من له فهم بالعبارات وان المتصرفات
باقية بعد قصد اصل الفعل منها على اوزانها السابقة وعلم هذا من
الاستشهاد باعاظم ايض فان افعل التفضيل يجمع في التكسير على افاعل لا افعل

الصفة

الصفة كاحمر بل هو يجمع على حمر وقد صرح ببقاء المتصرفات بعض الافاضل
فقال قد يقصد بافعل التفضيل اصل الفعل فلا تفضيل فيه ويجرى
مجرى ما قصد به التفضيل مطلقا من وجوب المطابقة كقولهم الناقص والاشج
اعدلا بني مروان اى عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل
والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لانه نقص ارزاق الجند
والاشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان
بجبينه اثر شجة من دابة ضربته انتهى رجع الكلام الى قول الشيخ وقوله
وما ورد كذلك الخ يدل على ان استعمال صيغة المفرد المذكر في اصل الفعل
اكثر من استعمال صيغة المثنى والمجموع والمؤنث فيه وهو الذي يحمل
على ادعى التفضيل اى القياس في المفرد المذكر والسماع في غيره وقوله
بعد قوله ملوك عظام البيت اى عظام معناه ان لفظ الاعاظم مول
بالصفة المشبهة قال بعض شيوخي لا منع من ان يكون الاعاظم باقيا
على معناه الاصلى دالا على التفضيل ويكون المعنى انتم ملوك عظام
من ملوكهم الذين اعاظم الملوك قلت انهم قد يستدلون على اللواحق بالسوابق
كما قالوا ان نبالا من قوله وليس بذي رمح فيطعنني به + وليس بذي سيف
وليس بنبال + بمعنى ذي نبل بدليل ما قبله وهو قوله بذي رمح وبذي
سيف وان كان المعنى هنا قاضيا بذلك ايضا وقول القائل ومنهم دهر اهون

اشارة الى ان في الاية وجها اخر وهو جعل افعل بمعناه والمعنى وهو هين عليه صح صح

عليه عندكم ايها المخاطبون لان الاعادة عندكم اهون من الابتدا
والله اعلم وان زدت عليه عددا ما تعتمد اسم الفاعل وكذا اسم
المفعول في التقوي على معموله بعد اشتراط كونه للحال والاستقبال لتتم
مشابهته للفعل لفظا من جهة الموافقة في الحركات والسكنات ومعنى
من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين والامور التي يشترط لعمل اسم الفاعل
الاعتماد عليها ثلثة احدها النفي سواء كان بحرف او اسم او فعل نحو ما
او غير او ليس ضارب زيد عمرا الان او غدا الثاني الاستفهام بحرف او اسم
نحو اضارب او كيف ضارب زيد عمرا الان او غدا الثالث صاحبه من مخبر عنه كزيد ضارب عمرا
الان او غدا او موصوف كمررت برجل ضارب عمرا الان او غدا او ذي حال كجاء
زيد راكبا فرسا وانما اشترط ان يعتمد على صاحبه من مخبر عنه او موصوف او ذي
حال لانه وصف تقتضي ان يكون له موصوف فقياسه ان لا يقع الا مع صاحبه
وذكره بدونه نخرج عن اصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل واشترط عند
فقدان الاعتماد على صاحبه اعتماده على النفي او الاستفهام لانهم قصدوا
به قصد الفعل بنفسه فجرى مجراه وقد علم بالاستقراء انهم لا يستعملون
الوصف قائما مقام الفعل الا مع النفي او الاستفهام ثم انك ان زدت
عدد هذه الامور على الواحد صار اربعة وساوى في العدد عدد
المواضع الموجبة لتاخير الفاعل عن مفعوله فان تلك المواضع ايضا اربعة الاول

والمفعول

ما اتصل فيه ضمير المفعول بالفاعل نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول
مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا اذ لو قدم وقيل ابتلى ربه ابراهيم
لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو ممتنع الا في مواضع معدودة
سياتي ذكرها ان شاء الله الثاني ما كان المفعول فيه ضميرا متصلا والفاعل
غير ضمير متصل بل ضمير منفصل او اسم ظاهر نحو ما ضربك الا انا وضربك زيد
اذ لو قدم الفاعل والحال هذه لانفصل الضمير مع تاتي اتصاله وقد تقرر
انه لا يعدل عن الاتصال مع امكانه والتقييد بقولنا والفاعل غير ضمير متصل
للاحتراز عن نحو ضربتك فان تقديم الفاعل واجب الثالث والرابع ما كان
الفاعل فيه واقعا بعد الا بشرط توسطها بينه وبين المفعول او بعد ما في
معناها فالاول نحو ما ضرب عمرا الا زيد والثاني نحو انما ضرب عمرا زيد وانما
وجب هاهنا تاخر الفاعل لان المقصود حصر مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو
ضارب الا زيد مع جواز كون زيد ضاربا لغير عمرو فلو قدم والحال هذه
وقيل ما ضرب زيد الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا كان معناه انحصار ضاربية
زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب الا عمرو مع جواز كونه مضروبا لغير زيد
وهذا عكس المراد كما لا يخفى ولما فرغ من ذكر صفة الحرف الثاني
وهو الالف شرع ان يذكر صفة الحرف الثالث وهو الفاء فقال ومنها
اي من جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الفاء ايضا ينتظم في سلك اخواته

العشرة وهي الواو وثم وحتى ولا وليس وبل ولكن واما واو وام فتفيد خمسة
معان الاول ربط الجواب الذي لا يصلح لان يكون شرطا وذلك في ست مسائل م
مشهورة الثاني ربط شبه الجواب بشبه الشرط وهي الداخلة على خبر مبتدء
متضمن لمعنى الشرط منسوخا كان ام لا نحو الذي ياتيني فله درهم فيفهم
الفا ان المراد ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الاتيان مثلا كترتب
الجزاء على شرطه لا مجرد الاخبار بان الاتي يعطاه الثالث عطف م شئ على شئ
فتفيد وقوع المعطوف عليه اما حقيقة في الوجود او بحسب الذكر لفظا
نحو قام زيد فعمرو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الرابع ترتب
المعطوف على المعطوف عليه اي كونه متفرعا عليه مسببا عنه نحو ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اصباح الارض مخضرة مرتب
على انزال الماء من السماء الخامس الانباء عن شئ محذوف يدل عليه ما قبل
الفا ويسمى ح فصيحة عند بعض اهل العربية واليه اشار رحمه الله بقوله
فيتصف بالفصاحة في بعض الاحيان لافصاحها عن ذلك المحذوف وانبائها
عنه بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت م وحذف المعطوف عليه للدلالة على سرعة تحقق الانفجار كانه
حصل عقيب هذا الامر من دون ان يشتغل المامور بايجاده ومن صفته انه
قد يندرج في سلك اخواته الخمسة وهي لام الجحود المسبوقة بكون ناقص ماض

بعد المعطوف م

مرقوم

منفی واو العاطفة التی بمعنی الی والا وحتی التی بمعنی کی السببیة
او الی الغایة وکی التعلیلیة الجارة وواو المعیة واندراج الفاء فی سلک
هذه الاحرف الخمسة لیس علی الاطلاق بل انما هو اذا کانت واقعة بعد
احد الاشیاء الستة وهی النفی المحض والامر والنهی والاستفهام والتمنی
والتمنی والعرض فینتصب ای الذی بعد الفاء فی سلک تلک الاحرف الخمسة
ووقعت بعد احدی تلک الاشیاء الستة ینتصب ما یلیه ای ما وقع بعده وهو
الفعل المضارع بان المضمرة وجوبا عند اهل اللسان وکذلک فی الفعل الحال
المضارع الواقع بعد تلک الاحرف الخمسة فانه ایضا ینتصب بان المضمرة وجوبا
ویشترط فی الواو ان تکون واقعة بعد احدی الاشیاء الستة ایضا کالفاء مثال
انتصاب المضارع بعد اللام قول الملک العلام ما کان الله لیعذبهم
وانت فیهم لم یکن الله لیغفر لهم ومثال الانتصاب بعد او قولک لالزمنک
او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی او الا ان تعطینی ومثاله بعد حتی اسلمت
حتی ادخل الجنة ای کی ادخلها اسیر حتی تغرب الشمس ای الی ان تغرب ومثاله
بعد کی المادة وهی التعلیلیة الجارة قولک جئتک کی تکرمنی اذ المقدر
ان الاصل لکی وانک حذفت اللام للاستغناء عنها بنیتها فان کی حرف
جر بمنزلة اللام فی الدلالة علی التعلیل وان مضمرة بعدها اضمارا لازما
فان قدرت ان الاصل لکی الخ کانت کی ناصبة مصدریة بمنزلة ان ومثاله

بعد الواو الواقعة بعد النفى قوله تعالى لما يعلم الله الذين جاهدوا منكم
ويعلم الصابرين وقس على ذلك الواقعة بعد الطلب بأقسامه ومثاله
بعد الفا الواقعة بعد النفى قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ومثاله بعد
الواقعة بعد الطلب زرنى فاكرمك لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبى من ذا الذى
يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما
الا تنزل بنا فتصيب خيرا فلما فرغ من بيان صفة الحرف الثالث من ذلك
الاسم وهو الفا شرع فى ذكر صفة الحرف الرابع منه وهو اليا فقال ومنها
اى ومن حروف ذلك الاسم حرف وهو اليا يكون مفردا ومركبا وعلى الاول
قد يجرى مجرى الاسما ويكون اسما وقد يجرى مجرى الحروف ويكون حرفا
فان جرى مجرى الاسما فقد يكون معربا محلا اى فى المحل وذلك ظاهر فان
الاعراب لا يظهر على لفظه فيحكم على محله بالاعراب ويكون متحليا بكل من الحلل الثلث
اى الرفع والنصب والجر محلى والحلل بضم الحاء المهملة وفتح اللام الاولى جمع
حلة مثل قلل وقلة وهى على ما فى القاموس ازار ورداء برد او غيره ولا يكون
حلة الا من ثوبين او ثوب له بطانة انتهى ويؤيده ما وقع فى الحديث
ان النبى صلعم راى رجلا عليه حلة قد اتزر باحدهما وارتدى بالاخرى
والمراد هنا من الحلل الثلث كما مر الرفع والنصب والجر فانها حلل الكلمات
وثيابها والمحلى بفتح اللام المشددة كالمصلى يحتمل ان يكون بالحاء

المهملة

80

المهملة من الحلي وهو ما يتزين به يقال زينة المحلي بالحلي اي المتزين
به ومنه قولهم المفرد المحلى بال اي المتزين به فالمعنى ان الياء الجارية
مجرى الاسماء قد يكون بكل من الرفع والنصب والجر متزينا وظاهر ان الا عراب
والبناء زينة الكلمات ويحتمل ان يكون بالجيم من الجلاء يقال جلوت
العروس اي جلوتها فالمعنى ان الياء اذا كان اسما قد يكون مجلى بكل من
الرفع والنصب والجر اي يحصل لها الجلاء بسببها فيتضح حاله والمراد
ان الياء ان كان اسما فقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا وقد يكون
مجرورا فما دام مرفوعا وذلك في المفردة المؤنثة المخاطبة من المضارع والامر
فهو اي الياء الاسمي ملصق بعامله في جميع الاطوار غير مفترق عنه نحو تقومين
وقومي فان الياء فيهما اسم وهو ضمير الفاعل عامله المتصل به ومحله الرفع ولا
يخفى ان كون الياء ضمير المؤنث في المثالين محل خلاف اذ قال الاخفش و
المازني هو حرف تانيث والفاعل مستتر والاصح الاول بدليل انها لا تجامع
الضمير كما تجامعه التاء لا تقول في تقومين وقومي تقوميان وقوميا كما تقول
في قامت قامتا هذا حال الياء ما دام مرفوعا وما دام منصوبا محلا فناصبها
اما ان يكون فعلا او اسما او حرفا فان كان فعلا فهو اي الياء مفترق عنه
اي عن عامله الفعلي لانكسار وتوجيه هذا التعليل ان هذه الياء يكسر ما
قبلها لازما ما لم يكن الفا كعصاي او ياء متحركا ما قبلها كمسلمي لمناسبته

الناصب له اي غير ملصق به
لئلا يسري الكسر اليه اي الى
ذلك العامل الناصب الفعلي

والفعل قد منع منه الجر لعله معروفة وكذا الكسرة المشبهة به ككسرة الاتباع
فانها لكثرة وقوعها في الاسما شبيهة بالجر فمنعت من الفعل ايضا فعلى هذا
اذا كان ناصب الياء الفعل فاما ان يكسر ما قبلها وبقى ضربي بكسر الباء او لا وبقى
ضربي بفتح الباء وسكون الياء لا سبيل الى كل منهما اما الى الاول فلانه قد منع
الكسر من الفعل واما الى الثاني فلان الياء يقتضيه فللجمع بين الامرين جاؤا
بالنون فاصلا بين الفعل والياء لتقي الفعل من الكسرة الشبيهة بالجر
ولهذا سميتها بنون الوقاية وقيل غير ذلك واليه اشار المصنف بقوله وبينهما
اي بين العامل الفعلي الناصب وبين الياء فاصل وهو النون المذكورة
يحفظه اي يحفظ الفاصل العامل عن ذلك العار وهو الانكسار والعار العيب
ان قلت ان كان الفعل معتلا كيعطي ويمحا فلا كسرة فيه لان الكسرة محولة
على الظاهرة والمقدرة قيل الحق المعتل بغيره طردا للباب فان قلت قولكم
الكسرة الشبيهة بالجر ممنوعة من الفعل ممنوع لانه قد نقض باكرمي امر الواحدة
المخاطبة فانه دخل عليه الكسرة الشبيهة بالجر ولم يجيئوا بالنون فاصلا فالتزام
النون في هذه العلة دون اكرمي يلزم خروج عن العلة فانها غير مطردة قلت اولا ان اكرمي
كسرة اكرمي لا تشبه بالجر لان يا المخاطبة مختصة بالفعل بخلاف كسرة
المناسبة فانها لكثرة وقوعها في الاسما شبيهة بالجر كما مر وثانيا ان العلة
لا نسلم ان تطرد ان لم يمنع مانع والمانع فيما نحن فيه موجود وهو ان الياء في اكرمي

فاعلم

فاعل وهو ان الفعل فلو لحقه نون الوقاية لادى الى فصل الفاعل المتصل بفعله
عنه وذلك محظور ولذلك تراهم يقولون ان ضمير الفاعل كانه من حروف الفعل
حتى قدموه على علامة الرفع في الامثلة الخمسة وهي النون مع ان حقه
ان تكون في آخر الفعل كالضمة من يقوم زيد وبالجملة اذا كان ناصب اليا
فعلا وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل من نظير ما لا يدخله وهو الكسر
الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون نحو اضرب من الخروج
عنه واما تأمروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح وعليه
سيبويه وابن مالك وابن هشام في التوضيح والازهري في التصريح
ان المحذوف منه نون الرفع والمذكور نون الوقاية لان نون الرفع عهد
حذفها للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك
كقوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ❊ وجهك بالعنبر والمسك الذكي ❊ ولان
نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا كما في قراءة ابي عمرو وما يشعركم
فحذف النون ليؤمن تفريع الفرع على الاصل وقال ابو الحسن الاخفش وابو
العباس المبرد وابو سعيد وابو علي وابو الفتح ابن جني واكثر المتأخرين ان المحذوف
منه نون الوقاية وجزم ابن هشام في الشذوذ واستدلوا بان نون الوقاية
حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وبان نون الرفع لعامل
فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه وبان الامر اذا دار بين كون المحذوف

بان نون الرفع علامة
الاعراب فالمحافظة عليها
اولى
صح

اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى والثانية نون الوقاية اول والجواب
عن الاول ان التكرار والاستثقال انما حصل من اجتماع النونين
لا من نون الوقاية وحدها فكل منهما علة ناقصة للتكرار والاستثقال
ومجموعهما علة تامة لهما الا ترى ان في مثل اكرمني نون الوقاية
لا تكرار ولا ثقل وكذا في مثل يكرمون نون الرفع فلا وجه لاسنادهما
الى نون الوقاية فان مجيئها لا يحدثهما بل هو مع كون نون الرفع اخر الكلمة
فاستوت النونان في ذلك كما بان فلا اولوية لحذف نون الوقاية
وعن الثاني بان نون الرفع اذا حذفت فهي محذوفة محفوظة لكن
في التقدير فان ذلك مثل الذي في الفعل معرب تقديرا فلا يلزم محذور
فان المحذور اعدام العلامة بالكلية لا حذفها لعلة وابقائها في التقدير
فان ذلك مثل الذكر على ان نون الوقاية انما جيء بها لغرض فلو حذفت
فهي محفوظة يلزم منه نقض ما ذكر لغرض وعن الثالث ان وجود المؤثر
بلا اثر انما يلزم لو اعدمت نون الرفع وهي اثر العامل بالكلية واما مع بقائها
في التقدير فلا فتقدير اثر المؤثر كتحققه لا يتخلف وعن الجميع ان هذه الادلة
على تقدير صحتها انما تفيد اولوية كون المحذوف نون الوقاية لا وجوبه
والمدعى هو الثاني فتدبر فثبت ان المحذوفة نون الرفع لا نون الوقاية
نعم نون الوقاية هي المحذوفة اذا اجتمعت ان المخففة مع نون الاناث

وحذفت

وحذفت احديهما كما في قول (عمرو بن) معد يكرب تراه كالثغام يعل مسكا * يسوء الفاليات

اذا فليني * والاصل فليننى بنونين الاولى ضمير الاناث والثانية نون الوقاية

فحذفت الثانية وبه قال المبرد واختاره ابو حيان وفي البسيط انه مجمع عليه

لان نون الفاعل التي هي الاولى لا يليق بها الحذف لانها ضمير فاعل وقال ابن

مالك في باب المضمر من التسهيل في الفصل المعقود لنون الوقاية ونون الوقاية

هي الباقية في فليني لا الاولى وفاقا لسيبويه انتهى اقول ففي حكاية البسيط

الاجماع على انها الثانية نظر ثم يلزم سيبويه على هذا حذف الفاعل

وهو خلاف دابه ورأي اصحابه ورجح بعض كون الباقية النون الواقية

بان ها الباقية في تامروني وفيه انه قياس مع الفارق لان المحذوف

في نحو تامروني حرف وهو هنا ضمير وفاعل وتفصيل هذه المسائل يطلب

من سائر كتبنا ولما انجر الكلام الى الفاصل اراد ان يشير الى بعض صفات السمكات

فقال وهو اي الفاصل الحافظ وهو النون في البحر داخل في عدد

بني عداده في بني فلان اي بعد منهم والسمكات جمع السمكة اي النون

في البحر بعد من السمكات قال في المجمع نون البحر حيتانها والنون ونينان

كما قال والحوت وهو السمك وجمعه احوات وحيتان ومنه الدعاء سبحان من يعلم

اختلاف النينان في البحار الغامرات انتهى ومنه والنون لقب يونس

ومن انه نبي ارسله الله الى اهل موصل فصح الطول ما ذكرهم فلم يذكروا

فصله صح

بلغ

واقاموا على كفرهم فراغمهم وظن ان ذلك سائغ حيث لم يفعله الا
غضبا لله وبغضا للكفر واهله وكان الاولى ان يصابرهم
لينتظر الاذن من الله في مهاجرتهم فابتلى بالحوت وهو النون وفي
افعال النسا اي الجموع المؤنثة من الافعال مانع لها اي لتلك الافعال
عن الحركات اي النون اذا اتصل بالفعل سوا كان ماضيا او مضارعا
او امرا يمنعه عن الحركات الاعرابية والبنائية ويصيره مبنيا على السكون
كاضربن وضربن ويضربن وان يضربن فانها منعت الفتحة البنائية من ضربن ولم يضربن
والاعرابات من يضربن ومابعده اما انها منعت الفتحة البنائية من ضربن
فلما اشتهر من ان الماضي يبنى على السكون اذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك
واختلف في سبب التسكين فعند الجمهور سببه دفع اجتماع اربع متحركات فيما
هو كالكلمة الواحدة وهو مكروه وعند ابن مالك سببه تمييز الفاعل عن
المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا وفي التا والنون لساواتهما لنا في الوضع والاتصال
وضعف علة الاولى بانها قاصرة اذ لا توجد الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي
نحو انطلق والكثير لانه الحقيقي فرعايته اولى وبان التوالي قد يوجد في جندل
وعلابط وشجرة واجيب عن الاول بمنع اولوية مراعاة الكثير هنا كيف وفي اهمال
مسألة تحقق للتوالي المستكره ولو في بعض الصور وعن الثاني بان التوالي في
جندل وعلابط عارض اذ الاصل جنادل وعلابط وفي شجرة في كالمتين اذ التاء

طاوية

طاريه على الاصل انتهى والظاهر كما عليه الكوفيون وابو علي ان جندلا في
الاصل جنديل لانه يطلق على مفردات كالجموع وفعليل في الاحاد بخلاف فعالل
قال بعض المعاصرين ويرد على الجواب الثاني ان جعل شجرة وامثاله كالكلمتين
فيجوز فيه توالي اربع متحركات وضربت وامثاله في حكم الكلمة الواحدة مع ان
لكل من جزئيه حكما مما لا يظهر له وجه فالاولى في ذلك ما ذهب اليه ابن مالك
انتهى اقول الوجه في ذلك ظاهر فان تاء الضمير فاعل للفعل المتصل به والفاعل
كالجزء من الفعل لشدة احتياجه اليه ووقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقامها
حركتها الاعرابية وهو النون في الامثلة الخمسة وعدم جواز العطف على ضميره بغير
فصل كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة لا في ضربت وزيد بل ما انزكنا
ولا اباؤنا بخلاف تاء نحو شجرة فانها غير منزلة الجزء وذلك واضح فلذلك اغتفر
فيه التوالي ثم ان في كلام ابن مالك المذكور في تضعيف العلة الاولى نظرا من وجهين
الاول ان قوله لا توجد اي العلة الاولى وهي التوالي الا في الثلاثي الصحيح غير
صحيح لانها توجد في غير الصحيح ايضا كما في المعتل الفاء وفي نحو رضي وسرو وشوي
والظاهر انه لما راى انها لا توجد في الاجوف والمضاعف فان العين منها
ساكن للاعلال والادغام توهم انها لا توجد في غير الصحيح مطلقا وقد عرفت
انه ليس كذلك الثاني ان قوله والكثير لا توالي فيه فمراعاته اولى معارض بان
الكثير ايضا لا التباس فيه فمراعاته اولى فان قال لو روعي الكثير لزم الالتباس

هذا المعاصر هو الشيخ الماهر السيد محمود الآلوسي البغدادي صاحب التفسير الموسوم بروح المعاني قاله في حاشيته على شرح القطر لابن هشام منه

منزلة صح

ولو في صورة قلنا لو روعي الكثير يلزم التوالي ولو في صورة وعند بعض
الوجهان وجهان واما انها منعت الاعراب من يضربن فلان المضارع
انما اعرب لمشابهته الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل الا بالفعل
ورجح جانب الفعلية على جانب المشابهة ورد الى ما هو الاصل في الفعل اعني
البناء ولعترض بان المعرب ان صار مبنيا بسبب اتصال ما لا يتصل الا به يلزم
بناء الفعل المضارع المقرون بحرف التوسيع واجيب بالفرق بين النون وحرف
التوسيع بان النون لما اتصلت صارت كالجزء فتعذر الاعراب لفظا ولا
داعي الى تقديره لانه رجع الى الاصل وقيل الوجه انها منعت الاعراب من يضربن
هو تركيبه معها بمعنى انه لما حصل الامتزاج امتنع دخول الاعراب على الكلمة
الاولى لئلا يلزم دخوله في الوسط وعلى الثانية لئلا يلزم دخوله على كلمة
اخرى حقيقة فبني وبالجملة ان النون تمنع الاعراب من المضارع المتصل به ولا يعمل
في لفظه الجازم والناصب تقول لم يضربن وان يضربن كما تقول يضربن وقد اغرق
بعضهم بقوله * وما جازم للفعل او ناصب له * ولا حكم للاعراب فيه لشاهد *
ولنعلم ان المصنف اجمل الكلام في حالات هذا الاسم ولم يذكرها تماما
ونحن نشتغل بشرح العبارات * الى الصفات الباقية والحالات * ثم نفصلها
فنقول قد قلنا في شرح قوله وما دام منصوبا فهو مفترق عنه ان ناصب الياء
اما ان يكون فعلا او اسما او حرفا وفصلنا المقال * فيما اذا كان الناصب

فعلا

فعلا من الافعال * واما اذا كان اسما فذلك الاسم اما ان يكون اسم فعل
فيجب معه نون الوقاية كما اذا كان الناصب فعلا نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف
وعليكني بفتح الكاف بمعنى أدركني بهمزة القطع واتركني والزمني بهمزة
فيهما واما ان يكون وصفا نحو ضاربي بحذف التنوين للاتصال بالضمير فمن
قال ان الوصف غير مضاف والياء في محل نصب على المفعولية لا في محل جر فهو
بالاضافة ولا يفترق هذا الوصف الناصب للياء عنها بنون الوقاية الا في ضرورة
الشعر الا في ضرورة كقوله * وما ادري وظني كل ظني * امسلمني الى قومي
شراحي * وهو مرخم شراحيل علم رجل قيل في البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم
في غير النداء انتهى وكانه جعل شراحي فاعل مسلمني لاعتماده على الاستفهام
وفيه انه منادى مرخم حذف حرفه ومسلمي خبر لمحذوف اي انت مسلمي الى
قومي يا شراحي تدبر وخالف هشام في الامرين كون النون الفاصل نون
الوقاية وفي كون ثبوتها مخصوصا بالضرورة فقال نون مسلمني نون تنوين
لا نون الوقاية وقال ايضا ان ثبوته يجي في الشعر كان يقال زيد ضاربني
بكسر الراء وضم الباء ونون قبل الياء ومرده قوله * وليس الموافيني ليرفد
خائبا * فان دعواه لا تتاتى فيه لان ال مانعة من كون النون تنوينا فلم يبق
الا انها نون وقاية لحقت الاسم وشذ وذا للضرورة والياء بعدها
في محل النصب على المفعولية للموافي وهو اسم فاعل من وافاني اياه ويرفد بصيغة

المبنى للمفعول اى ليس من يأتيني طالبا للرفد والعطا خائبا واما اذا كان

حرفا فذلك الحرف من الاحرف المشبهة بالفعل فان كان ليت فتجب النون

لمزيتها على اخواتها فى الشبه بالفعل يدل على ذلك سماع اعمالها مع زيادة

ما فى التنزيل يا ليتنى كنت معهم واما ليتى بلا نون فضرورة وعليه سيبويه

وانشاده ابن هشام فى التوضيح قال • كمنية جابر اذ قال ليتى • اصادفه وافقد

بعض مالى • وقال الفراء يجوز اختيارا ليتى وليتنى وان كان لعل فالحذف لنون

الوقاية اكثر من الاثبات لها قال تعالى لعلى ابلغ الاسباب واتصالها بها قليل

قال الشاعر فقلت اعيرانى القدوم لعلنى • اخط بها قبرا لابيض ماجد • وقال

الاخر • ارينى جوادا مات هزلا لعلنى • ارى ما ترين او بخيلا مخلدا • وان كان

غيرهما وهى ان وان ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات نظرا الى

شبهها بالافعال المتعدية فى عمل النصب والحذف كراهة اجتماع الامثال

فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الامران ثم انا قد قلنا قبل

قوله فما دام مرفوعا فهو ملصق الخ ان الياء اذا كان اسما فقد يكون مرفوعا

وقد يكون منصوبا وقد يكون مجرورا وجميع ما ذكرنا من ثمة الى هنا انما هو حال

الياء اذا كان مرفوعا او منصوبا واما اذا كان مجرورا فالجار لها اما اسم او حرف

وعلى الاول فان كان كقط وقد مما اخره ساكن فالغالب اثبات نون الوقاية

محافظة على السكون ويجوز قليلا الحذف وان كان غير ذلك كغلامى

وصاحبى

وضاربي على القول بان الوصف مضاف فيمتنع والطلاق الجار على المضاف
مبني على الاصح وهو ان العامل في المضاف اليه هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف
لانه قد يكون ضميرا متصلا بالمضاف كغلامك والضمير لا يتصل الا بعامله
وعلى الثاني فان كان من وعن وجب النون محافظة على السكون الاصلي ان ان
فلا يلحقها وان كان غيرها امتنعت كلى وبي وفي والله اعلم ثم لما ذكر بعض
صفات الفاصل رجع الى صفات الياء فقال عاطفا على قوله في اول وصف
الياء وان جرى مجرى الاسماء الخ وان جرى اي الياء مجرى الحروف يكون في اوائل
بعض الكلمات للغياب والمراد من بعض الكلمات بعض الصيغ من الفعل المضارع
وهي اربع المفرد المذكر نحو هو يعلم ومثناه نحو هما يعلمان وجمعه نحو هم يعلمون
وجمع المؤنث نحو هن ينصرن فان الياء في اوائل هذه الكلمات الاربع للغيبة
اي تدل على ان فاعلها غائب اي ليس بمتكلم ولا مخاطب وهذا معنى قول
اهل الصرف والاشتقاق الياء للغائب اي لجنس الشخص الغائب اي لغير
المتكلم والمخاطب فيشمل الحاضر الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب فلا يرد ان الياء
تستعمل في الله عز وجل وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث لان المراد بالغائب
اللفظ فاذا قلت الله يعز فالله لفظ مذكر غائب اي ليس بمتكلم ولا مخاطب
وهو المراد بالغائب وفي اواخر بعضها اي بعض الكلمات للانتساب
نحو مكي ومدني وامي فان الياء المشددة في اواخر هذه الامثلة تكون للنسبة

نبيه مثلا الى مكة ومدينة وام القريٰ وقد تكون اليا المفردة للتصغير وحرف
الانكار وقد تكون للاشباع وحرف للتذكار وذلك كرجيل واذ بنيه
وقدى وترك المصنف ذلك رحمه الله تعالى وعلى الثانى اى وعلى كون اليا
مركبة فان الكلام من اول حرف اليا الى هنا انما هو فى اليا المفردة فهى حرف
موضوع لنداء البعيد حقيقة او حكما وقد ينادى به القريب وقيل هى مشتركة
بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وزعم شيخ ابن الخباز انها
للقريب وهو خرق لاجماعهم واليه اشار المستجز بقوله وقد يتصل به اى بهذا
الحرف الرابع من الكافية وهو اليا الثانى اى الحرف الثانى من الكافية وهو
الالف والمراد ان الالف قد يلحق اليا فتصير حرفا من حروف النداء وهو يا
تعمل فى الاسماء المناداة بالنيابة عن الافعال تقول يا غلام زيد بنصب
غلام وفى المسئلة ثلثة اقوال الاول ان الناصب انما هو حرف النداء
لسده مسد الفعل ونيابته منابه وقيامه مقامه وهو قول المبرد واستقرب به
الرضى فقال وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل واختاره المستجز الثانى
انه فعل مقدر وهو ادعو حذف لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته وهو قول سيبويه واختاره ابن هشام المغنى ان قلت لا مخالفة
بين سيبويه والمبرد فان القول بان حرف النداء ساد مسد الفعل يستدعى
بحسب الظاهر ان يكون نسبة العمل اليه مجازا والظاهر ان سيبويه يجوز هذا

المجاز

المجاز ولا ينكره فلا يتحقق المخالفة بينهما قلت كان المبرد زعم ان الفعل
المقدر عزل عن العمل ورد بانه حقيقة ما لزم في موضعه وهو حرف الندا فتحققت
المخالفة كما لا يخفى ثم وقع الخلاف بين القائلين بهذا القول في صنف الفعل المقدر
موضع ١ وفي تقديره وفي تقدير المنادى معه اما الخلاف في صنف الفعل المقدر
فهو ان جمعا قدروه ادعو بلفظ المضارع وقيل انادي من النداء انسب
وفيه ان من قال انه ادعو المراد به خصوص ادعو من الدعاء بل هو من باب
التمثيل اي ادعو وما يرادفه او يقاربه مما يناسب المقام وقال الرضي
الاولى ان نقدره بلفظ الماضي اي دعوت او ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها في استعمالاتهم ومحاوراتهم بلفظ الماضي
موضع ٢ واما الخلاف في تقدير المنادى معه ~~فهو ان جمعا~~ فهو ان بعضا قدره
قبل المنادى كما هو الاصل في العامل ونقل عن سيبويه تقديره مؤخرا
وكانه لما راى ان المنادى مقصود بالاختصاص من بين المتعلقات ناسب
تقديمه وتاخير العامل واما الخلاف في تقدير المنادى معه فهو ان جمعا
قالوا التقدير ادعو زيدا وقال بعضهم الاصل ادعوك بكاف الخطاب
فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف النداء مقام ادعو ولعترض بانه ينافي نداء
الغائب ومن لم يكن مواجها واجيب بان المراد بالغائب البعيد عنك
السامع نداءك فهو حاضر الشان ثم اعلم ان يا واخواتها اسماء افعال

الصواب

فتكون هي العاملة بنفسها وهو منقول عن ابي علي في بعض كلامه اقول
من هذا هو القول الاول الاقوى اي ان ادوات النداء هي الناصبة للفظ او المحل
لانها حروف مختصة بالاسماء غير منزلة منها منزلة الجزء وما كان كذلك
فهو عامل قال المحققون ان كل ما لازم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه
كحروف الجر فيجب في ادوات النداء ان تكون عاملة لانها ملازمة للاسماء
وخارجة عن حقيقتها والاسماء اذا كان ذلك الحرف نائبا عن العامل الاصلي
وهو الفعل فان نيابته عنه تقويه في التاثير فان فيه اقتضاء العمل من
جهتين النيابة والاختصاص وهكذا الكلام في باب الاستثناء واما
فان الصحيح ان العامل في ما ضربت الا زيدا وفي اما اليوم فاني ذاهب الا واما
لما فيهما من معنى الفعل الذي نابتا عنه واذا جاز لحرف التشبيه الغير النائب
عن فعل ان يعمل في الحال التشبيهية بالمفعول به مذكورا في نحو قوله +
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي +
ومقدرا في نحو قولهم زيد زهير شعرا وحاتم جودا فان التقدير
كزهير وكحاتم فما المانع من عمل الحرف المذكور النائب عن الفعل في
المفعول به فان قيل لا نسلم ان ادوات النداء مختصة بالاسماء لان
دخولها على الفعل والحرف والجمل الاسمية ثابت نحو الا يا اسجدوا ويا ليتني
كنت معهم وقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم قلت يا ومثلها في

منزل

مثل الامثلة المذكورة اما للنداء والمنادى محذوف او هي لمجرد التنبيه
فليس ما وليها بمنادى حقيقة ان قلت قد صرحوا بان حذف حرف النداء
جائز نحو يوسف اعرض واللهم وفي جواز حذفه مع كونه نائبا دغدغة اذ لا يجوز
حذف النائب والمنوب عنه قلت اولا ان هذا الكلام يرد على سيبويه ايضا
فانه يقول بان يا نائب مناب ادعو لكنه يجعل العامل الفعل المقدر وثانيا ايضا صح
ان النائب يحذف اذا كان له نائب كما في ضربي زيدا قائما فان تقديره ضربي
زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل فبقي اذا كان ثم حذف اذا مع شرطها
العامل في الحاصل واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر والنائب عن حرف النداء في الا
القرينة وهي كون المقام مقام النداء وفي اللهم الميم المشددة ان قلت
لو كان ادوات النداء ناصبة لوجب ان لا تنفك عن النصب قلت والحال كذلك
واما المنادى المفرد المعرفة فهو منصوب محلا وبناؤها للمشابهة فما
انفكت الحروف عن النصب وبالجملة العامل هو الذي يكون له في المعمول
اقتضاء وهذه الادوات لها الاقتضاء من وجهين كما مر ولا مانع انفصالها
من العمل فهي العاملة الناصبة للفظ او لا نقول انها العاملة بالاصالة المحل صح
وانها بنفسها مع المنادى استقلت كلاما ولا فعل يقدر اذ لا يستقيم هذا
القول لانا اذا علمنا ان الجملة هي التي تركبت من كلمتين اسندت احديهما

الى الاخرى وعلمنا ان الحرف لا يسند ولا يسند اليه علم بهاتين المقدمتين
ان الحرف والاسم لا ينتظم منهما كلام واذا ثبت هذان الاصلان
بالاتفاق فلا وجه لمن يقول ان الحرف مع الاسم كلام لانه مخالفة لما علم
اذ يلزم منه ان يكون الحرف مسندا اليه او مسندا وكلاهما باطل او يلزم
ان يكون كلاما من غير اسناد وهو باطل فلما لزم منه بطلان احد الاصلين
المذكورين المتفق عليهما علم انه باطل ، اذ ما ادى الى الباطل باطل ، ان قلت
لم لا يجوز ان يكون يا عاملة بالاصالة ولا يكون هناك فعل مقدر ولا يكون
المنادى ايضا مع حرف النداء جملة بل بعض جملة مع ما بعده من الكلام اذ لنا
انما ينادى بكلام يذكر بعد ندائه فالجملة هي ما يذكر بعد النداء
والنداء معه كالفضلات التي تكون في الجمل قلت لا لانا نقطع بان القائل
يا زيد قد تم كلامه فاذا قال بعد ذلك عمرو منطلق او جاءني زيد او تفعل
كذا كان جملة مستقلة مثلها في قولك افعل كذا من غير يا زيد وقد يقول
القائل يا زيد لا لشيء بل ليعلم حضوره او غيبته ولذلك قال المحققون
ان الوقف على الجملة الندائية جائز لانها جملة مستقلة وما بعدها جملة اخرى
وان كانت الاولى لها تعلق من حيث كانت تنبيها في المعنى وبالجملة
ان المنادى مع حرف النداء كلام مستقل فلا يصح هذا القول بل نقول
ان الاصل ادعو فلما كثر استعمال حذفوا الفعل فالموجب لحذفه كثرة

استعماله

ليخبره ٥

28

استعماله ووجود حرف ينوب عنه ويدلك عليه في محله وحذف الفعل لما يدل عليه وينوب عنه ليس ببدع في اللغة بل وقع كثيرا وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك وفي ذلك مثلا انهم تكلموا به على الاصل كثيرا ثم خففوه لان ذلك تستلزم وجوده في كلامهم كذلك وانما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله فخففوا ذلك به من اول امره ان قلنا انهم الواضعون للاصطلاح وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح كما لا يخفى فعندنا يا زيد جملة تامة وكلام يحسن السكوت عليه وحرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة وهو الفعل وحده والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسدهما جميعا الا ان قولنا فيه لسانا محال لان ما سد عنه حرف النداء انما هو في العمل ولا عمل للفاعل ولا منع من جهة ان الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل فكانه سد مسدهما وقول عصام الدين ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل فلا بد من تقدير الفعل والفاعل جميعا غير معصوم عن الخطأ هذا كله ظاهر بقي الكلام في تضعيف القولين الاخرين فنقول اما قول سيبويه ففيه المخالفة للنظائر اذ لا يجمع بين حرف وفعل يدل على معناه لا باظهاره ولا باضماره ولو جاز ذلك لنصب ما ولي ليت وكان بانمتى واشبه وفي الاجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد اضماره ادعو واما قول ابي على ففيه اولا ان هذه الكلمات لا يستقيم ان

تكون اسما افعال لان اسماء الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع هنا
فوجب ان لا يكون اسماء افعال فان زعم زاعم ان الفاعل مضمر فيها مثله
في تؤيد زيدا واشباههما فالجواب انه لا يخلو اما ان يكون للغائب
او لمخاطب او متكلم لا جائز ان يكون للغائب لعدم تقدم ذكره ولدلس المعنى
عليه ايضا ولا ان يكون للمخاطب لانه ليس المعنى عليه اذ لم يرد ان المخاطب
هو الذي يلحي وانما المراد انه المدعو فلا يستقيم ان يكون فاعلا مع كونه
واقعا عليه الفعل ولا ان يكون للمتكلم لان ضمير المتكلم لا يكون مستترا في
اسماء الافعال ان قلت كيف لا يستتر فيها ضمير المتكلم وقد قالوا ان اف
بمعنى انضجر او تضجرت وضمير المتكلم مستتر فيه قلت ان اف صوت لا اسم فعل
وهو مثل اخ بفتح الهمزة وسكون الخاء المعجمة فانه صوت يقتضي الطبع التلفظ
به عند عروض الوجع له وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا على هذا
المعنى اي الوجع فدلالته عليه منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب
اليه ايضا ولم يقل احد ان اخ اسم فعل بمعنى اتوجع فهكذا القول في اف بعينه
واوه ايضا فان الاول عند يقال عند الضجر والقلق من الغم والثاني عند
الوجع فليسا اسمي فعلين فافهم وثانيا ان اسماء الافعال الذي فيها ما هو
اقل من حرفين وهذه الحروف من جملتها الهمزة وهي حرف واحد واذا بطل
ان يكون الهمزة اسم الفعل بطل الباقي اذ لا قائل بالفرق ولان للجميع معنى

واحد

ولحد باتفاق فاذا وجب ان لا يكون بعضها اسم فعل وجب ذلك في البواقي
وجواب الرضي غير مرضي وتفصيل الكلام في تمام النقض والابرام في سائر
كتبنا المنتشرة بين الانام وعمل مقلوب يا اي مقلوب هذا الحرف الذي يحصل
من اتصال الالف بالياء اي مقلوب لفظة يا وهو اي ايضا على هذا المنوال
اي لفظة يا واي مستويان في العمل يقال هم على منوال واحد اي استوت
احوالهم نحو ان يا حرف النداء واي كذلك فعملا ان النصب في الاسماء المناداة
محلا كاي رب او لفظا كاي ربنا وقد الغز الحريري هذه المسئلة فقال
وما العامل الذي يتصل اخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله ذلك العامل
يا فانه حرفان فاخره متصل باوله ومعكوسه اي وهو ايضا حرف نداء وقد يكون
المعكوس اي المفتوحة الهمزة الساكنة الياء حرف تفسير للمفردات نحو عندي
عسجد اي ذهب وللجمل نحو وترمينني بالطرف اي انت مذنب وقد يكون
اسم استفهام مخففا من اي المشددة كقوله تنظرت نصرا والسماكين
ايهما علي من الغيث استهلت مواطره ولما كان اي لكن تركيب من الهمزة
والياء يحتمل وجوها وذكر وجها منها وهو فتح الهمزة وسكون الياء
للتخفيف اشار الى ذكر وجهين اخرين بقوله لكن اي لكن لفظ اي قد يشدد
ياؤه مع كون همزته مفتوحة ويدخل في سلسلة الاسماء فيأتي على خمسة
اوجه شرطا نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء واخوات اي الشرطية من وما ومهما

بلغ

خوات

ومتى وايان واين وحيثما وانى واستفهاما نحو ايكم زادته هذه ايمانا وا

اى الاستفهامية كيف واين ومن وما ونحو ذلك وهذه قد تخفف

كامر وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد واخوات اى الموصولة

الذى وفرعه والتى وفروعها ومن وما وذو الطائية واى بالاوجه

الثلثة المذكورة تختص بين اخواته المذكورة بالاعراب فاخواتها من اسماء

الشرط واسماء الاستفهام والاسماء الموصولة مبنية لشباهتها بالحرف

وهى وحدها من بين الاخوات معربة شرطية كانت او استفهامية او موصولة

وفى اى الموصولة تفصيل طويل يطلب من محله والوجهان الاخران

ان يكون وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الحبيب وان يكون دالة

على معنى الكمال فيقع صفة للنكرة وحالا للمعرفة نحو زيد رجل اى رجل

اى كامل فى صفات الرجال ومررت بعمرو اى رجل وتذييله وهذا الوجه الثانى

من الوجهين الاخرين واى بكسر الهمزة وسكون الياء الخفيفة وبمعنى

نعم ولو جاء دخل اى يدخل انى فى رتبة الحروف والنون بالكسر جير فيه عدة

عرى لشبهه به النهم كل عروة رتبة بالكسر والفتح واذا دخل اى رتبة الحرف

وصار منها فيصير عدد اخواته الستة وهى نعم وبلى واجل وجير وان وبجل

وهذه هى الاحرف الخواتيم الموجبة اى المقتضية وجوبا للايجاب ولذلك

سماها جمع منهم ابن الحاجب بحروف الايجاب واقول ـــــ ان اريد

الايجاب

ايجاب

ايجاب النفى السابق اى جعله مثبتا وموجبا بالفتح لم يثبنا ولما نعم ونحو
فانها مقررة لما سبقها اى محققة لمضمونه سوى كان الكلام السابق
خبرا او استفهاميا وعلى التقديرين مثبتا او منفيا فهى فى جواب قام زيد
او اقام زيد بمعنى قام زيد وفى جواب ما قام زيد والم يقم زيد بمعنى ما قام
زيد ولم يقم زيد فهى لا ينقض النفى السابق بل تقرره فان اريد به
اثباته ما قبلها اى تقريره وتحقيقه كما هو نفيا او اثباتا لم يثبنا ولما بلى
فانها لا تقرر النفى بل توجبه وتنقضه وتجعله اثباتا سوى كان مجردا
عن الاستفهام كبلى فى جواب من قال ما جاء زيد اى قد جاء او مقرونا
به فهى اذن لنقض النفى الذى بعد الاستفهام كبلى فى جواب الست
بربكم قالوا بلى انت ربنا والظاهر ان تسميتها حروف الايجاب من
باب التغليب فتامل ولما فرغ من بيان صفات الحرف الرابع من ذلك الاسم
وهو الياء شرع فى ذكر صفة الحرف الخامس منه وهو الهاء فقال ومنها
اى ومن جملة حروف ذلك الاسم حرف وهو الهاء على ما مر فى صدر الكتاب
من ان الاسم المستخرج عنه لفظا كافيه بالوقف على تائه بابدالها هاء معدود
فى الضمائر المتصلة من الاسما فالبا المشتركة بين محلى النصب والجر كيائى
المتكلم وكاف الخطاب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وقد يعد اى هذه
الحروف فهو الهاء فى نوع الحروف نادرا فيكون هاء سكت نحو ... ماليه

فما دام هذا الحرف الخامس في الضمائر من الاسماء مدرجا وعن نوع الحرف
مخرجا اي ما دام الهاء اسما ضميرا متصلا فهو مبني لفظا على الحركة لا على
السكون وليس بحيث في جواز الحركات الثلث فيه بل هو عن الفتح عري
وبالخفض اي الكسر واطلاق الخفض عليه غير جار على الصحيح والكوفيون
يطلقون القاب احد النوعين اي المعربات والمبنيات على الآخر
مط ولعله جرى عليه والضم حري ولحال المقال ان هو بضم الهاء
وفتح الواو من الضمائر المرفوعة المنفصلة ولا يحذف واوه وان كان
في آخر الاسم وقبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اي من القدر
الذي يصلح ان يكون ذلك كلمة وهو ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف
توقف عليه وحرف يتوسط بين المبتدأ به والموقوف عليه وقوله
فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب ضرورة ولا
فبيناه هو بعينه يحذف اذا تعانق هو لشيء آخر اي اتصل به
تعانقا حتى يكون هو كجزء منه وعامله فيه يوجب كونه ضميرا متصلا من
مضاف كغلامه او حرف جر نحو له او فعل كعلمه فيما قررنا التعانق لا بد من مثل
لهو البلاء فان اللام فيه ليست بعانقة مع هو على ذلك التقرير وبعد الحذف
يبقى الهاء مضموما على حاله قبل الحذف نحو له وغلامه وضربه الا اذا
كان ما قبلها مكسورا او ياء ساكنة فانها حينئذ تكسر حتى لا يلزم الخروج

من الكسرة الحقيقية في الاول ومن التقديرية والثاني الى الضمة الحقيقية
نحو به ولغلامه وعليه ولديه واما ضم الهاء في وما انسانيه الا الشيطان
وعليه الله على قراءة عاصم في رواية حفص فلعله على لغة الحجاز فانهم يبقون
ضمة الهاء على الاصل وان كان ما قبلها ياء او كسرة فيقولون بهو ولديهو
واما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور ان قلت ما وجه قراءته
الهاء على هذه اللغة بالضم في خصوص انسانيه وعليه دون سائر الكلمات
القرآنية قلت اما انسانيه فلان من كسر الهاء فيه يلزم اجتماع كسرتين وياء وذلك
ثقيل واما عليه الله فليحصل التفخيم للفظ الجلالة اذ لو كسرت الهاء على ما هو
الاصل لحصل له الترقيق ونظيره الم الله على قراءة من قرأ بفتح الميم على الوصل
فانه لما سقطت الهمزة في الدرج والتقى ساكنان وهما الميم واللام حركوا الاول
مع ان الاصل في تحريك الساكن الكسر بالفتحة محافظة على بقاء التفخيم في اسم
الله الكريم وقيل في توجيه ضم الهاء فيهما لعله للحمل على نحو منه وتمام الكلام
لهذا المقام مذكور في كتابنا الملقب بملوك الكلام ورسالتنا المعمولة في عليه الله
وما انسانيه فليطالع ثمة اذا عرفت ذلك ظهر لك مراد المستخرج من قوله
سيخفض اي ينكسر الهاء ان كان لاربعة من الحروف الجارة معمولا وهي في وعلى
والباء والى نحو فيه وعليه وبه واليه بكسر الهاء في الجميع لكن مع الاشباع
في الباء وبدونه في الثلاثة الاخر ووجه الكسر قد مر وبضم ما دام الخمسة منها

منها اى من الحروف الجارة مدخولا وهى من وعن واللام ورب والكاف اذا دخلتا شذوذا عليه كما فى بعض الاشعار نحو منه وعنه وله وربه
فتية دعوت وكه ولا كهن بضم الهاء فى الكل لكن بلا اشباع فى من وعن
ومن معنى الثلثة الاخرى واما الباقية من الحروف الجارة وهى مذ ومنذ
والتاء والواو وحتى فتجر الظاهر فقط فلا تدخل على الضمير فلذلك
لو سعى من حركة الهاء معها فتدبر ومتى صار ذلك الحرف وهو الهاء
بالحرفية موسوما ومن الاسمية مجردا وما قيل على اوجه الاول ان يكون
حرفا للغيبة وهى الهاء فى اياه فالصحيح انها الحرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير
ايا وحدها الثانى المبدلة من همزة الاستفهام كقوله فأتى صواحبها
فقلن هذا الذى منح المودة غيرنا وجفانا يعنى أذا الذى وهذه ليست
باصل فالتحقيق انه لا بعد مع انه يحتمل ان يكون الاصل هذا فحذفت
الالف الثالث هاء التانيث نحو رحمه ونعمه فى الوقف وهو قول الكوفيين
زعموا انها الاصل وان التاء فى الوصل بدل عنها لما رأوا مشابهتها
للالف وعكس ذلك البصريون وهو الحق وما زعمه هؤلاء ليس بشئ
لان التاء فى الوصل والهاء فى الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وهذه
تلحق الفعل لتانيث فاعله فتكون ساكنة لانها انما تلحق الماضى وهو
مبنى فوجب اسكانها وقد تلحق الحرف كربة اذا كان المجرور بها مؤنثا

كقوله

كقوله ورمته دمية من غير رام وقوله يا صاحبا ربّ انسان حسن حوران
يريد قائله بالانسان المؤنث وتلحق ثم اذا عطفت بها فقصر على مقتصر
لا مفردا على مفرد وتدخل في الاسم للايذان بان ما دخلت عليه نفسه مؤنث
بخلاف التي في الفعل فانها للايذان بتانيث فاعل ما دخلت عليه التاء والتي
في الاسماء المشتقة كالتي الا ترى انك اذا قلت مررت بامرأة نائمة فانما انثت
لان الفاعل المضمر في قولك نائمة مؤنث فهو بمثابة قولك مررت بامرأة نامت
واما في الاسم الجامد كامرأة ورجلة وغلامة وانسانة فدخولها قليل
الرابع هاء المبالغة وهي الداخلة لتوكيد الصفة كنسّابة وعلامة فهذه
تفيد مبالغة في الوصف واليه اشار بقوله فقد يتصل اي الهاء ببعض الكلمات
لافادة المبالغات والمراد ببعض الكلمات الصفة التي على وزن فعّال
كعلّامة او فاعل كراوية او مفعال او فعول كفروقة والفرق بين راوية وعلامة
ان التاء في الثاني لتاكيد المبالغة لحصول اصلها بلفظ فعّال قبل دخول التاء
فان فعالا المشدد اخ التاء فان فعالا للمبالغة في فاعل وهكذا فعول
ومفعال قال ابن مالك فعّال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل
الثاني لا الاول فانها تدل على اصل المبالغة فيلبس اي الهاء المذكرين من
الاوصاف اي التي موصوفاتها مذكرة حلية المؤنثات اي علامتها والحلية
بالكسر ما يزين به من مصوغ المعدنيات او الحجارة وتقرب منه كلام الرضي

[illegible]

قال وكان الهاء في نحو علامة للتانيث و الموصوف المحذوف جماعة او امة
للشيء الواحد يجري مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل انتهى
الخامس هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه
وها هناه وازيداه ووزانها في الوقف وزان همزة الوصل التي يتوصل
بها الى الابتداء بالساكن واصلها ان يوتى بها في الوقف فان وصلت
حذفتها كما تحذف الف الوصل عند الوصل لفقدان المعنى الذي
جيء بها لاجله وربما وصلت بنية الوقف فيكون كانه موقوف
عليه في النية فالوجه اسكانه ووصله بما بعده والى هذا الوجه اشار
وقد يعني اي الهاء على السكون وذلك اذا كان هاء سكت فان غيره من
الهاءات لا يبنى على السكون فيلزم السكون انما يكون في الاسم كان
نحو هاؤم اقرؤا كتابيه او في الفعل نحو قه فتحريكها لحن وقوله يا مرحباه
بحمار عفراء خطا وقوله تعالى ويتقه لسكون القاف اصله يتقه والهاء
ضمير مفعول عائد الى الله حذفت الياء للجزم وسكنت القاف لانه صار
تقه ككتف وقد تقرر ان مثل كتف يجوز فيه كتف لسكون الوسط
فلا هاء سكت ولا تحريك وقال ابو علي الفارسي وتبعه الزمخشري ان
الاصل يتق الحقت به هاء السكت فصار تقه ككتف فخففت
بحذف حركة القاف فالتقى ساكنان فحرك الثاني وهو هاء السكت

لئلا يلزم

33

لئلا يلزم نقض الغرض لو صرف الاول انتهى اقول ومن جعل الهاء هاء

السكت يلزم ثلثة امور ضعيفة الاول ما ذكرناه من التشبيه بكيف الثاني

وصل هاء السكت والحاقها بالياء بموقوف عليه لان قولنا فاولئك هم الفاسدون

جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه الثالث تحريك هاء السكت

وهو ملازم للسكون اينما يكون وعلى ما ذكرنا لا يلزم الا امر واحد مع وهو

ذلك دون الامرين في الظاهر فالمصير الى ذلك هو الوجه كما لا يخفى وهذه

المذكورات صفات جميع حروف هذا الاسم قد شرحتها انا لك بعد قسمتها

قسما وفصلتها لك في هذه الاسجاع القارعة للاسماع تفصيلا

جميلا شافيا وقربتها لك تقريبا وافيا واوضحتها انا بالمعاني الفائقة

والمباني الرائقة ايضاحا كافيا وحررتها لك تحريرا صافيا وسازيد في

التوضيح مما يقارب التصريح وانا ان شاء الله اشرح لك ما تزيد وافضل

ما يفيده واصرح لك ما اليه تشير باحسن تحرير وتعبير بعون الله الملك

القدير فاقول انه اي ذلك الاسم المتحرعنه وهو الكافية ظرف

اي صار ظريفا بحرفه وخص بالظرفية من بين اخواته فعلم ان ذلك الحرف

من الحروف الجارة وانه في فانه الذي خص بالظرفية الحقيقية مكانية او

زمانية نحو قوله تعالى غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم

سيغلبون في بضع سنين ففي الاولى مكانية والثانية زمانية واما الظرفية

ادنى وضع مكتسبة من المضاف اليهما فان ادنى اسم تفضيل وضع اسم
لما بين الثلث الى التسع او المجازية كذا النحو ولكم في القصاص حيوة وجاز
الظرفية هنا بسبب كون الظرف والمظروف معنيين ومن المكانية رد
القلنسوة في راسي الا ان هنا قلبا لان القلنسوة ظرف والراس مظروف
ولكن لما كان المناسب ان يتحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس
قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين
في جنات ونهر حقيقية بالنسبة الى الجنات ومجازية بالنسبة الى النهر
فيلزم استعمال كلمة في في معنييها الحقيقي والمجازي فما وجه عند القائل
بمنع ذلك من اصحاب الاصول قلت يحمل تقدير مضاف مجازي الظرفية
شامل لهذين الظرفين اي في نعيم جنات ونهر والتفصيل يطلب من محله
فائدتان الاولى ان الظرفية المستفادة من في ظرفية مطلقة بمعنى انه لا
لها بكون المظروف في اول الظرف ووسطه او اخره لاشتراك الثلثة في معناه
فلو قلت اشتريت دارا في الكوفة لا يقتضي اشتراها في داخلها مط وفي تناولها
البلد الخارجة منها المتصلة بها نظرا الى يلزم خروج عن الظرفية او كونها
للظرفية المجازية ومثل ذلك لو قلت اشتريت دارا بالكوفة بالباء لا
ايضا للظرفية نعم يحتمل الفرق وتناول البلد الخارجة منها المتصلة
بها ههنا حملا للباء على الالصاق الحقيقي او المجازي فتدبر الثانية

ان

ان الاصل في لفظ الخصوص وما يتفرع عليه ان يستعمل بادخال الباء على
ما له الخاصة فيقال خص المال بزيد اي هو له دون غيره ولكن شاع في
العرف ادخال الباء على نفس الخاصة كما قالوا نخص الاسم بالجر مع ان الجر
خاصة الاسم وفي قوله خص بالظرفية لا يصح احد الاستعمالين اما الاصلي
فلوجهين الاول ان يكون في خاصة والظرفية ما له الخاصة خلاف الظاهر
فان الظاهر عكس ذلك الثاني ان خاصة الشيء عندنا ما لا يوجد بدون
ذلك الشيء ويوجد ذلك الشيء بدونها ولفظة في توجد بدون الظرفية
فان لها معاني اخر كالمصاحبة والاستعلاء والتعويض ونحو ذلك واما
الفرعي العرفي وهو ان يكون الظرفية خاصة في فلان الواجب ان لا توجد
الظرفية بدون في مع انها توجد بدونها كما في الباء وفي حرفان موضوعان
للظرفية ولغيرها فهما بالنسبة الى الظرفية مترادفان نعم يصح ذلك
بدعوى ان الظرفية انما هي معنى في دون غيرها فلا توجد بدونها وفي
نصركم الله ببدر والباء بمعنى في التي للظرفية اي في بدر فالباء
بمعنى في مجازا وهذه الدعوى لا دليل عليها بل التعويل على ما قلنا
سابقا فتامل وهو اي ذلك الحرف الذي ظرف به الاسم المستخرج منه
تمال الطهور كما قلنا بعض لفظ المخفي في حد ذاته فان لفظ المخفي اسم مفعول
بعضه وفي اوله حرفان الميم والخاء واخره الياء المدغمة فيها ولفظ

ايضا اوله الكاف والالف واخره الهاء وبينهما فا وذلك ظاهر ثانيه
ان نقصت من عدد حرف رابعه اى رابع الكافية وهو الباء وعدد عشرة
عدد موجبات الانفصال اى ما يوجب اتيان الضمير منفصلا فان وضع
الضمائر للاختصار المطلوب في الكلام الا ترى ان اكرمتم بعد رايت عبد الله
اخصر من اكرمت عبد الله فاصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل
البارز لكونه اخصر من المنفصل فمتى امكن لا يعدل عنه فلا تقول علم ان الا
علمت مثاله معنى واخصر منه لفظا ولا زيد علم هو لان زيد علم باستتار
الضمير ممكن واما قول حميد * اتتك عيس قطعت ذاكاه البيك حتى
بلغت اياكاه وقول بعض اللصوص * كانا يوم قرى انما نقتل ايانا * وقول الفرزدق
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير *
وقول زياد * وما اصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم *
فالجميع شاذ ارتكب الانفصال فيها للضرورة وفي قول بعض اللصوص كلام
سيأتي وفي قول زياد وجوه زائدة لا باس ان نذكرها المشتملة على الفائدة *
الاول ما ذهب ابن مالك وهو ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار يزيدونهم
فحذف المضاف ثم فصل الضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول
ومنشأ تقدير المضاف انه ظن ان ضمير الفاعل والمفعول المسمى واحد
والاصل يزيدونهم وراى انه لا يتعدى فعل المضمر المتصل ضميره المتصل

ع

في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقع ضربتني ولا فرحت بي فخرجه على حذف المضاف
كأنه نحو واضمم إليك على وجه وفيه نظر يظهر وجهه من الوجه الآتي الثاني
ما قاله ابن كيسان وهو أن الأصل فزيد ونهم بلا تقدير مضاف فلما اضطر
فصل الضمير المرفوع وأخره عن المنصوب الذي هو المفعول الأول ليزيد والمعنى
ما صحبت قوما تعبد قومي فذكرت لهم قومي الإباء لغواني الثناء عليهم حتى
يزيد وأقومي حبا إلي حيث لم أذكرهم عند غيرهم بسوء حفظا للعهود انتهى
مشروحا قيل فيه نظر لأن الشاعر كان متمكنا من أن يقول إلا يزيد ونهم صلا
الهم ويكون الضمير المنفصل توكيدا للفاعل فلا يكون الفصل ضرورة
أقول ليس الضرورة عند الجمهور اضطرار الشاعر إلى شيء بحيث لا يجد عنه
مخلصا كما يقوله ابن مالك بل هي عندهم ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام
سواء اضطر إليه الشاعر أم لا وهو الصحيح إذ على المعنى الأول لا يتحقق الضرورة
أصلا إذ ما من شيء إلا ويجد الشاعر عنه مخلصا ويمكنه تغييره والتعبير
عنه بما هو لقياس قائم الثالث أن يكون فاعل يزيد ضميرا مستترا عائدا
إلى الذكر المفهوم من قوله فاذكرهم على حد قوله تعالى اعدلوا هو أقرب
للتقوى ويكون هم المنفصل الواقع في آخر البيت تأكيدا لهم المتصل
ولا مانع لجواز أن يؤكد كل متصل بالمرفوع المنفصل قال * وهو ضمير الرفع
الذي قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل * وهذا وجه لطيف خال عن

التكلف • وفيما لم نذكره عن القياس تخلف • وبالجملة لا يسوغ الضمير
المنفصل الا لتعذر المتصل وتعذره في ستة مواضع الاول ان يتقدم
المضمر على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل لان الضمير
المتصل كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان متوسطا
فكيف يكون كالجزء الاخير الثاني ان يكون العامل محذوفا اما لكونه
مفسرا بمذكور نحو اياه ضربت بكر مبني او بقرينة السؤال نحو اياه جوابا لمن
قال من اضرب او لغير ذلك والوجه انه لما حذف العامل لم يوجد في اللفظ
ما يتصل به قيل وينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا
لم يخرج عن الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا
فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال انتهى ان هذا معلوم
فان الكلام في انفصال الضمير في الكلام لا في التقدير ثم قيل ومن المحذوف
عامله لكونه مفسرا بمذكور قوله • اذا انت لم تنفع فضر فانما • يرجى
الفتى كيما يضر وينفع • وقوله • اذا انا لم اومن عليك ولم يكن • لقاؤك
الا من وراء وراء • وقوله • اذا انت لم تنصف اخاك وجدته
على طرف الهجران ان كان يعقل • اذ التقدير اذا لم او من فحذف او من
وانفصل الضمير الذي كان مستترا وتقدير الفعل من جهة ان اذا

الفرفنه

الظرفية لا تدخل الا على الجملة الفعلية اقول في مثل ذلك وجهات
اعراب الاول ان يكون انا مبتدا والجملة بعده خبر له بناء على ما اجازه
الاخفش ومن تبعه من دخول اذا على الاسمية اذا كان الخبر جملة فعلية
كما هنا الثاني ان يكون تاكيدا للضمير المحذوف مع عامله والتقدير
لم اومن انا بناء على جواز حذف الموكد وبقاء التاكيد كما يقوله س والخليل
الموضع الثالث ان يقع فاصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل بالفصل
بينهما فهنا ايضا ينفصل الضمير لان الفصل ينافي الاتصال وبتركه يفوت
الغرض وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت
وزوجك او عطفا نسقا نحو جاءني زيد وانت وغيرهما ومنها ان تقع بعد
انما قصدا للتخصيص نحو ما ضربت الا اياك وانما قام انا ومنه قول الفرزدق +
وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي + ومن الوقوع بعد الا قوله + قد علمت
سلمى وجاراتها + ما قطر الفارس الا انا + ومن الوقوع بعد انما قول بعض اللصوص
المتقدم انما نقيل ايانا فانفصال الضمير فيه لتعذر الاتصال بالفصل
لغرض فقال الزمخشري ذلك شاذ ارتكب لضرورة الشعر وفيه نظر ظاهر ومنها
ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد اذ الغرض منها افادة الشك من اول
الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي اعطيت او علمت ويجوز اتصال الضمير
المتباين بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت

زيدا عمرا وقلت الذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي
اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول وان يلتبس كما اذا اخبرت
عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فالاتصال نحو الذي اعطيته
زيدا درهم اولى والانفصال جائز نحو اعطيته لازالة الالتباس في المفعولين
الذين حصل بينهما اللبس الاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا الموضع الرابع ان
يكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى نحو انا زيد الخامس
ان يكون العامل حرفا والضمير المعمول له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف
لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك وذلك نحو ما انت قائما
لا يقال الاولى ان يقال والضمير المعمول له غير مجرور ومنصوب فان
قولكم والضمير المعمول له مرفوعا لا يخرج ضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب
المحل لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في الاصطلاح باب المضمر
السادس ان يكون الضمير مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فانه لو
لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور
كما اذا قلت زيد وعمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس
على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل يتبادر الى ذهنه انه عمرو لانه
اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير
على اختلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد

والا

والا لاحاجة اليه واذ قد وقع الالتباس فيه لاطراد الباب ان قلت
الموضع السادس من مواضع الفصل لغرض وهو دفع الالتباس فما الوجه لذكره
مستقلا لذكره قلت من جهة ان الفصل يجب فيما لا يلتبس ايضا كما عرفت فلا
يكون داخلا في مواضع الفصل لغرض اولا غرض للفصل فيما لا يلتبس فتامل
فان هذا مقام استصعبه الاعلام ثم نعلم ان موجبات الانفصال تستمر مورد
فان نقصت الستة من العشرة وهو عدد الباب بقي اربعة وهو عدد ما لغاب
حذف حرف النداء اي يا خاصة فانه الذي يحذف لان المطلق ينصرف
الى الفرد الكامل ووقع في عبارة بعض القدماء ما يوهم جواز حذف غيرها
قال ابن بابشاذ في شرح الجمل بعد ذكر حروف النداء وهذه الحروف
يجوز اثباتها مع المنادى وحذفها الا انها استثنى انتهى وكذلك
صنع ابن مالك في منظومته قال السيوطي وكل منادى غير ما استثنى
قد يعرى من حرف النداء بان يحذف انتهى لكن غير واحد من النحاة
على ان الحذف مخصوص بيا لانها اعم واغلب في الاستعمال والحذف نوع
من التصرف فينبغي ان يكون فيما كثر دوره لانها قل يحذف يا مع القرينة
نحو يوسف اعرض عن هذا استغفري لكم ايها الثقلان الا في اربعة مواضع
الاول اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف به كيا رجل
او لا كيا رجلا سواء كان مفردا كما مر او مضافا كيا غلام فاضل او

اي كصنيع المتن اي اطلق نظرا الى انصراف
الى الفرد الكامل وهو يا ١٥ منه عفي عنه

مضارعاً له كيا ضارباً زيداً عنيت بهذين واحداً بعينه او لا وقيل
في التعليل ان نداء اسم الجنس لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه
حرف النداء لما سبق الذهن الى انه منادى ان قلت هذا التعليل
يقتضي اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك قلت ظاهره ذلك الا ان
غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم الحق بالعلم لمزيد مناسبة
بينهما وقد يقال في التعليل لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التنبيه
وهو يا انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما
تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة بحرف النداء
اذ هي اذن حرف التعريف وهو لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير على ان يا مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب فعدم جواز
حذفها اولى هذا هو الصحيح واجاز بعضهم الحذف في النكرة والكوفيون
في المعرفة متمسكين بقولهم أَطْرِقْ كَرَا وَافْتَدِ مَخْنُوقُ وَأَصْبِحْ لَيْلُ
وهو عندنا شاذ وهذه الامثلة الثلاثة امثال اما أَطْرِقْ كَرَا فمثل
يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه وتمامه أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا
ان النعام في القرى والاطراق ان يُطَأْطِئَ عُنُقَه وينظر ببصره الى الارض
يقال اطرق اي سكت ولم يتكلم وارخى عينيه ينظر الى الارض وكرا
مرخم كروان فرخم غير العلم شذوذاً وهو ذكر الحبارى حاطا

طويل

طويل العنق يقال له ذلك اذا اريد اصطياده اى تطأطأ واخفض عنقك
للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهى النعام قد اصطيدت وحملت
الى القرى واما افتد مخنوق فمثل يضرب ترغيبا للشخص على تخليص نفسه
من الاذى والورطة الشديدة واصله ان شخصا وقع فى الليل على
نائم فوقع عليه فخنقه ووضع اصابعه بحلقومه ولم يقبله فقال افتد
مخنوق اى اعط فدية لتسلم عليها واما اصبح ليل فمثل فى شدة طلب
الشئ ويقال مثل يستعمله المهموم والتزام قد امرؤ القيس حين وقع
عليها وهى مبغضة له فسئلها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر
العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة اى صر صبحا او ادخل فى الصباح يا ليل
الموضع الثانى المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقوله وقمت فيه
بامر الله يا عمرا او حكما من الندبة وهى اعلان المتفجع باسم من فقده
لموت ولغيبة وهى من كلام النساء الغالب والغرض منها الاعلام
بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف واما وامن حفر بئر زمزماه
فهو فى قوة ولعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد
المطلب الموضع الثالث المستغاث وهو كل اسم نودى ليخلص من شدة
او يعين على دفع مشقة كذا قيل والمراد من قوله ليخلص المنادى بالفتح
مستقلا بلا اعانة من المستغاث له او من غيره فلا يكون مفاد الجانبين

المتعاطفين واحدا لما لا يخفى والوجه في امتناع حذف من المندوب والمستغاث
ان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه الرابع اسم الاشارة لانه
كاسم الجنس في الابهام ولانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين
كون الاسم مشارا اليه وكونه مناديا اي مخاطبا تنافيه ظاهر فلما خرج
في النداء عن ذلك احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا
وهي حرف النداء هذا قول البصريين والكوفيون على جواز حذفه نظرا الى كون
اسم الاشارة معرفة قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء
تقتلون اي يا هؤلاء ورد بان هؤلاء منصوب باعني او انه بمعنى الذين
خبر انتم والجملة بعده صلته وابن مالك على ان الحذف منه جائز في غير
الضرورة لكنه قليل يقتصر على السماع ولا يقاس عليه وهذا المختار في
اسم الجنس قال وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر
عاذله فهذه اربعة مواضع لا يجوز فيها حذف حرف النداء ان قلت هنا
موضعان اخران الاول المضمر قال ابن مالك وغير مندوب ومضمر وما جا
مستغاثا قد يعرى فاعلما الثاني لفظ الجلالة مع عدم الميم المشددة في اخره
عوضا عن حرف النداء وذلك لان حق ما فيه ال ان يتوصل الى ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة في هذه اللفظة الشريفة لكثرة ندائها
لم يحذف الحرف قلت اما المضمر فلا يجوز نداؤه عندنا اذ النداء خطاب

فيلغو

39

فيلغو معه ضمير الخطاب ويبقا فيه ضمير الغيبة والتكلم لانه يا انا ولا يا هو ولا يا اياى
ولا يا اياه اجماعا ولا يا انت ولا يا اياك على الصحيح ونحو يا اياك قد كفيتك
يا فيه للتنبيه لا للنداء واياك منصوب بفعل يفسره المذكور وما يظهر
من بيت ابن مالك لا هو خلاف الاجماع قال المرادي في شرح التسهيل قول
بعض الصوفية يا هو ليس جاريا على كلام العرب وقال شعبان في الفية ولا تقل
عند النداء يا هو فليس في النحاة من رواه وامّا لفظ الجلالة فيجوز منه الحذف
لكن مع بدل ويكثر استعماله بما يمتنع الحذف معه مطلقا اعم من ان يكون مع بدل او لا
فتدبر وان اضفت الحمد الى حسن عدده صرفا لله وهو الكاف وعدده حساب
وضعته اربعة عدد ما يوجد في كل نعت حقيقيا كان او لا من العشرة اعلم انه
كثيرا ما يجعل حال الشيء وصفا له نحو جاء رجل حسن فان الحسن حال الرجل
فقد يجعل وصفا له وهذا هو النعت الحقيقي المعروف بالنعت بحال الموصوف
وقد يجعل حال المتعلق للشيء وصفا لذلك الشيء لتنزيله منزلة حاله
والمتعلق ما بينه وبين الموصوف علاقة نحو جاء رجل حسن غلامه
فالحسن حال قائم بالغلام وهو متعلق الموصوف ويقابل بحاله
ما جعل حالا له لغيره ولو تجوزا فنحو جاء زيد الحسن من قبيل الوصف
بحال الموصوف وان كان المراد بالحسن الا وجهه وقابل المتعلق
ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به فنحو

م ضمير انه الغائب معه

رايت زيد الحسن نفسه او ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق وان كان
قائماً بزيد فعلم ان النعت قسمان فالاول يتبع الموصوف رفعا ونصبا
وجرا وتعريفا وتنكيرا وافرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وليس
المراد اجتماع هذه العشرة في تركيب واحد كيف وهي انواع متضادة
الافراد وانما المراد انه لابد من كل نوع من واحد فمن الرفع والنصب
والجر احدها ومن التعريف والتنكير احدها ومن الافراد واخويه احدها
ومن التذكير والتانيث احدهما فلابد في هذا القسم من اربعة من هذه
العشرة توجد في كل تركيب الا اذا كان النعت مصدرا فانه يستوي
فيه الافراد واخواه والتذكير والتانيث نحو جاء رجل عدل ورجال عدل
وقامت امرأة عدل او فعولا بمعنى فاعل كجاء رجل صبور وهذه امرأة صبور
بمعنى مفعول كقام رجل جريح وقامت امرأة جريح وبالجملة محل ما تقرر
حيث لم يمنع مانع من التبعية والثاني يتبعه في الخمسة الاول وهي
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والتبعية في الحقيقة انما هي في
اثنين من خمسة واحد من الاعراب باوجهه وواحد من التعريف
والتنكير واما في الخمسة الاخر ففيه تفصيل لان النعت بحال المتعلق
ان رفع ضمير الموصوف بان حول الاسناد عن المتعلق الى ضمير الموصوف
وجر المتعلق بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان

نكرة

نكرة وهذا هو الموسوم بالنعت المجازى لانه لفظا جار على الموصوف وحقيقة
قائم بمتعلقه فهو يتبع الموصوف ويوافقه فيها ايضا كما انه وافقه فى الخمسة
الاول فهو كالنعت الحقيقى الذى هو بحال الموصوف لانه دافع ضمير الموصوف
مثله الا ان ذلك اصالة وهذا تحويلا نحو جاءتنى امرأة كريمة الاب بالاضافة
او كريمة ابا بالتميز وجاءنى رجلان كريما الاب او كريمان ابا وجاءنى رجال
كرام الغلام او كرام غلاما وان لم يرفع ضمير الموصوف بل رفع المتعلق فهو كالفعل
الحال محله اى ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا طابقه كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير
والتانيث وجوبا وجوازا وبالجملة رفع الوصف متعلقه تبعه فى التذكير
واخويه وفى الافراد واخويه وتبع موصوفه فى الخمسة المتقدمة وسر ذلك
ان التذكير والتانيث انما يكون فى الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله
فى الحقيقة هو المتاخر عنه لا الموصوف فلاجل ذلك كان تذكيره وتانيثه
باعتبار المتعلق لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية
والجمع فى الاسماء المشتقة انما هو باعتبار فاعلها فان كان ظاهرا كانت
مفردة والا فعلى وفق الضمير وههنا فاعلها لا يكون الا ظاهرا فوجب
ان يكون مفردة وان لا تثنى وان لا تجمع باعتبار الموصوف واما الخمسة
المتقدمة وهى الاعراب والتعريف والتنكير فاحكام ليست من حال

الاسماء فوجب ان تجري في الاسم الواقع صفة باعتبار موصوفه فيحصل اربعة

من الامور العشرة توجد في كل نعت حقيقيا نحو جاء رجل حسن او مجازيا

نحو جاء غلام حسن اما فوجد في المثالين الرفع والتنكير والافراد والتذكير

وكذلك في الوصف بحال متعلق الموصوف توجد اربعة نحو جاء رجلان

كريمة امهما فوجد فيه كريمة الرفع والتنكير بالنظر الى الموصوف فان رجلان

مرفوع منكر والافراد والتانيث بالنظر الى المتعلق فان اما مفردة مؤنثة

وبقية المسالة تطلب من محالها والمراد انك ان زدت على خمس الكاف

هو اربعة على ما يوجد في كل نعت وهو اربعة كما علمت والمجموع ثمانية

حصل روابط الجملة الخبرية بالمبتدأ فانه على الصحيح ثمانية كما سيأتي

وتفصيل هذه المسالة ان خبر المبتدأ على ضربين مفرد وجملة فالمفرد

على ضربين متضمن للضمير وهو خبر المشتق كاسما الفاعلين والمفعولين

والصفات المشبهة بها وانما الى الضمير لانها تعمل عمل افعالها

فان كانت في الحقيقة للمبتدأ اسندت الى ضميره في المعنى نحو زيد حسن

وان كانت لغيره فلا بد من اشتمال ذلك الغير على ضميره نحو زيد حسن

ابوه وهكذا الكلام في الجامد المؤول بالمشتق وحال غيره كالجامد

الذي لا يتحمله كتاويل ونقل صاحب البسيط فا لمده ابن مالك عن

كافة الكوفيين ان الخبر مطلقا لابد ان يكون فيه عائد على المبتدأ ونسبه غير واحد

الى الكسا

اضاف
الى الكسائي مستدلا بالاجماع على ان في خبر كان ضميرا قال لو اسقط كان زيد
هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتداء والجواب عنهما واضح والجملة
على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية وعلى كل حال فلا بد ان
تكون مشتملة على رابط يربطها بما هي خبر عنه والا كان الخبر اجنبيا
عن المبتدا ولهذا كان مردودا قول ابن طراوة لولا زيد لاكرمتك
ان لاكرمتك هو الخبر لعدم اشتمال على رابط يربطه على المبتدء
وقول ابن عطية في والحق والحق اقول لاملأن خبر الحق الاول فيمن بالرفع
بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي والاية تستعر اوجه
حاصلة من ضرب الحق الاول وهي الرفع على انه مبتدء كما مر والنصب
على انه مقسم به والجواب لاملأن والجر على اضمار حرف القسم في وجه الحق
الثاني هي الرفع الى الخ اقوله والنصب على انه مفعول اقول والجر على الواو
للقسم والروابط ثمانية احدها الضمير وهو الاصل في باب الربط ومن ثم يربط
به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا وليس حذفه شايعا كما اما قرينة تامة
يدل عليه كلام بعض بل يختص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة
اسمية يكون المبتدء منها جزءا من المبتدا الاول لان جزئية تستعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور للتخفيف نحو البر الكر بستين درهما السمن منوان
بدرهم واما في غيره ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المجرور والمنصوب

سماعي والثاني الاشارة نحو لباس التقوى ذلك خبر ان السمع والبصر
والفؤاد كل اولئك كان والثالث اعادة المبتدأ بلفظه واكثر وقوع
ذلك في مقام التفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
الرابع اعادته بمعناه نحو جاء زيد ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية
له الخامس عموم في جانب جملة الخبر يشمل المبتدأ وغيره نحو زيد نعم الرجل
وفيه كلام السادس ان يعطف بفاء تفيد سببية ما قبلها لما بعدها جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فجملة انزل من السماء ماء خبر اسم ان وهي ذات ضمير وقد عطف
عليه بالفاء جملة تصبح الارض مخضرة ولا ضمير فيها وحكم المعطوف حكم المعطوف
عليه فهي تحتاج الى الضمير رابط كما في تلك لكنه استغنى عنه بعطفها عليها
بالفاء التي للسببية فانها صيرت الجملتين كالجملة الواحدة فاكتفي بالربط
بضمير احديهما والتحقيق في هذه الصورة ان الجملتين معا خبر عن اسمها
ان لا احديهما والاخرى عطف عليها وانما فائدة العطف او لا تجعل
المجموع خبرا فالمحل للمجموع لا لكل واحدة لان خبر ما له محل له فتدبر
السابع شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر الخالي من الضمير نحو زيد
عمرو وان يقوم عمرو فجملة الخبر لا ضمير فيها لانها جواب الشرط في معناها
جوابه والشرط مع الجواب كالشيء والضمير في احدهما دليل يغني عن

الاخر

الاصح والثامن ال النائبة عن الضمير في الربط ومنه واما من خاف مقام
ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى الاصل مأواه في اصل نيابة
ال الموضوعة للتعريف مناب الضمير المضاف اليه خلاف اجوزه الكوفيون
مررت بالرجل الحسن الوجه بالرفع في الاصل وجهه وتبعهم ابن مالك
والزمخشري وجعل منهم جنات عدن مفتحة لهم الابواب اي ابوابها ونسبه
بعضهم لسيبويه ايضا فانه نص على ان بدل البعض من الكل لا بد فيه من ضمير
ثم فسر قول العرب ضرب زيد الظهر والبطن بقوله اي ظهره وبطنه وخالف
في ذلك اكثر البصريين وسيبويه على المشهور عنه وتتفرع على الجواز قول
قال العبد حر ولم يعين ثم اضرب بارادة عبده فانه يقبل ويحكم بعتقه بذلك
الصيغة وفروع القاعدة كثيرة ان قلت من الروابط كون الجملة نفس المبتدأ
في المعنى نحو قل هو الله احد اذا قدر هو ضمير الشان ونحو ذلك قولي زيد
حسن وقد عده ابن هشام منها في المغني وقد صرح في التوضيح ان الجملة ان كانت
نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط يربطها بالمبتدأ وما يقال معنى قوله ذلك
انها لا تحتاج الى رابط غير نفسها بل رابطها من نفسها فالمغني رابط
مطلق ليس منافيا مع قيد بل التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز
من كنوز الجنة فتدبره وان نقصت من عدد حرف رابعه وهو البا

وعدد ما يحجب الجمل عشرة عدد حروف الزيادة النحوية وهي سبع ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام نحو فلما ان جاء البشير ما ان رايت زيدا
اذا ما تخرج خرج ما جاء زيد ولا عمرو وما جاء من احد كفى بالله شهيدا
وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا
زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة
لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في ضربا وليس واما اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا
لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين
معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في الكلام الفصيح ولا سيما كلام الله
جل وعلا وكلام رسوله صلى الله واله وائمته سلام الله عليهم وتسمى ايضا
الصلة لانه يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها ووصف
المتن حروف الزيادة بالنحوية لاخراج حروف الزيادة الصرفية وهي عشرة
يجمعها قولك سالتمونيها او المضنون اتان ان اسقطت السبعة من عدد

التاسع وهو عشرة في عدد المواضع التي تعلق فيها العامل عن المعمول
والمراد من العامل المعلق افعال القلوب فان التعليق من خواصها
ومن التعليق ابطال العمل لفظا دون معنى وهو ماخوذ من قولهم امرأة

معلقة

معلقة مفقودة الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم
علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ولهذا جاز عطف
الجملة المنصوبة جزاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا
وبكرا قاعدا والمواضع التي تعلق فيها العامل عن المعمول ثلثة الاول
قبل الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو الثاني قبل النفي الداخل
على المعمولين نحو علمت ما زيد قائم الثالث قبل لام الابتداء الداخل
على المعمولين نحو علمت لزيد قائم وانما تعلق العامل قبل هذه الثلثة
لانها تقع في صدر الكلام وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار لعدمها لفظا
والاخر معنا من حيث اللفظ رعى الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث
المعنى روعيت هذه الافعال وتتمة المسئلة في محلها وان اسقطت من
طرفيه اي من طرفي ذلك الاسم وهو الكافية اي من عدد حرف اوله وهو
الكاف وحرف اخره وهو الهاء وجمع عددهما خمسة وعشرون لان الكاف
عشرون والهاء خمسة عدد اخوات كان اي افعال الناقصة وفي ذلك
خلاف فقيل وهو المشهور انها ثلثة عشر كان صار اصبح امسى اضحى ظل

باب ليس ما زال ما برح ما انفك ما دام ما فتئ وقيل ستة عشر ما تقدم واضحى
وعاد وغدا ولم يذكر منها سيبويه سوى كان وصار وليس وما دام
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل وقال الرضي الظاهر انها غير محصورة
وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة
بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا
قال تم فتمثل لها بشرا سويا اى صار مثل بشر ونحو ذلك انتهى وذيل
على ذلك من مرادفات صار آل ورجع وحار وحال وارتد كان كلها
فى الاصل بمعنى تامة فحق الجميع ان تستعمل تامة متعلقة بالى ان عديت
نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن قيل لان الشخص
اذا رجع الى الضمير واستقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها
فى الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى
صيرها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان
لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانها الراجع والمنتقل
انتهى وقال بعض هى ثمانية عشر وعليه اعتمد المستجزى هى كان صار
اصبح امسى اضحى ظل بات ليس ما زال ما برح ما انفك ما فتئ ما دام
عاد غدا راح جاء قعد فى قولهم ما جاءت حاجتك وهل يقتصر فى ذلك
على هذا الحد او يتعدى الى غيره قال ابن الحاجب الاولى ان يتعدى

لانه

لانهم يقولون جاء البر قفيزين وصاعين وكون قفيزين حالا ضعيف
لانهم لم يقصدوا الى الاخبار عن البر بالمجيء في نفسه وانما قصدوا
حصوله على هذه الصفة فوجب ان يكون مما نحن فيه واذا ثبت ذلك
استعماله في غير الموضع المذكور ثم انما سميت هذه الكلمات ناقصة
لوجهين الاول انها لا تدل الا على الزمان دون الحدث فانك اذا قلت
كان زيد قائما لم ترد به كون زيد في الزمان الماضي ولو كان فعلا لدل
على الحدث وهو الكون لان الحدث المدلول عليه في الافعال هي مصادرها
كما في قام ونحوه بل المراد كون مصادر اخبارها حاصلة في الماضي لا مصادرها
انفسها فيحقق هذا ان لا يكون فعلا اصلا لعدم دلالتها على الحدث
وهو مصدر ذلك الفعل لكن انما سمي فعلا لوجود دلائل الافعال ووجودها
فيها كدخول قد والسين وكونها على صيغة الماضي والمضارع والامر ولا
والنهي ولحوق الضمائر بها ولحوق تاء التانيث الساكنة بها فجعلت
افعالا لهذه الخواص وسميت ناقصة لعدم استقلالها والثاني انها
لا تستقل بمرفوعها كلاما بل تحتاج الى خبرها به كلاما وتمام الكلام في
الافعال الناقصة يطلب من كتبنا الكافية الخالصة ورسائلنا البا حقيقة
فانها التحقيق الحق كافية والمراد انه ان نقصت ثمانية عشر من
ستة وعشرين فهو عدد طرفي الكافية بقي ستة عشر وهو عدد المواضع التي

الضمير فيها على المنادى جنس لفظا او تمييز مقبول عندهم فانها يستقر الاول
ان يكون مرفوعا بنعم وبئس وهو واجب الاستتار فيهما ولا يفسر الا بالتمييز
نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو فالضمير في نعم وبئس يعودان على المفسر
المذكور ورجلا نصب على التمييز وعمرو المخصوص بالمدح والذم والثاني
ان يكون مرفوعا باول العاملين كما هو راي البصريين نحو اكرمني واكرمت
زيدا ففي اكرمني ضمير مرفوع به على الفاعلية عائد الى زيد المتنازع
فيه المنصوب على انه مفعول اكرمت والمفعول رتبته التاخير الثالث
ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حيوتنا الدنيا قال جار الله
هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه فتاليه يفسره واصله على هذا
ان الحيوة الا حيوتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحيوة لان الخبر يفسرها ويدل
عليها فلا يبقى في الضمير ابهام قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت
وهي العرب تقول ما شاءت انتهى وفيه ان الخبر انما كان مضافا الى شيء
او موصوفا بشيء وجعل مفسرا ان المبتدا الذي هو ضمير عائد عليه
باعتبار ما قيد به من اضافة او صفة وح يصير التقدير ان حيوتنا الدنيا
الا حيوتنا الدنيا ولا يخفى ما فيه والاوفق لان الخبر يفسرهما ويدل عليهما
يعني سياق هذا الكلام دل على ان المفسر هو الحيوة فيكون المفسر اذن
هو السياق لا الخبر ثم في هي النفس وهي العرب وجهان احدهما ان لم يكن

الاول ان يكون النفس والعرب بدلين من الضمير ويحتمل ويقول ضربني عنه
ويكون تعيين الضمير بالبدل لا بالخبر الثاني كون هي فيهما ضمير القصة
فان كان مراده بذلك الظهور فيما ذكره دون القطع فلا يرد عليه ان هنا
احتمالين اخرين اذ ظهور الشيء لا ينافي احتمال غيره وان اراد به القطع ففيه
نظر لما ظاهر فتدبر الرابع ضمير الشان والقصة وهو كل ضمير مفرد غائب
قصد تعقبه الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه
من ثم لا يكون مضمون تلك الجملة الا شيئا عظيما يعتني به وهو اما مذكر
وهو الاغلب او مؤنث وقياسا تانيثه عبارة عن القصة اذا كان في الجملة
المفسرة المتاخرة مؤنث غير فضلة لقصد المطابقة لا لانه يرجع الى
المؤنث وتانيثه وان لم تشتمل الجملة على مؤنث قياس عندي
لكنه لم يسمع وذلك نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا فشاخصة خبر مقدم مبتدؤه ابصار الذين كفروا والجملة خبرها وما بعده فاعل له لان ضمير القصة انما يخبر عنه بالجملة وهذا الضمير
مخالف للقياس من خمسة اوجه معلومة الخامس ان يكون الضمير مجرورا
برب على ضعفه حكم هذا حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره
تمييزا وفي كونه مفردا وان ميز بغيره نحو ربه رجلا فضمير رب عائد على
هو رجلا وربه التمييز التاخير فقد عاد الضمير على متاخر لفظا

ورتبته السادس ان يكون الضمير مبدلا منه ظاهر مفسر له نحو اكرمته
زيدا فزيدا المنصوب بدل من ضمير اكرمته والبدل رتبته التأخير
ومن المخرج على ذلك قولهم اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم بجرهما
على البدلية من الضمير المجرور وقولهم فاما اخوات فالاسم الظاهر بدل
من الالف قبل على التقديم والتأخير فالضمير عائد على مقدم
رتبته والاصح ان الالف حرف وعلامة تدل على حالة الفاعل
كالتاء من قامت هند السابع ان يكون الضمير متصلا بفاعل مقدم
ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه بعض الضعفاء واوجب
الجمهور تقديم المفعول في النثر نحو واذا ابتلى ابراهيم ربه واما في النظم
فما امكن فيه التاويل اول وما لا فهو محمول على الضرورة والشذوذ
فان نقصت من خمس عدد بحرف ثالثه وهو الفاء وعدده حساب الجمل
ثمانون وخمسة ستة عشر عدد علل موانع الصرف فهي لتسع وجملة المقال
في قوله عدد موانع الصرف ليست تحتاج بيان امور الاول ان قوله الموانع
جمع مانعة وتانيث مانعة لسبب كونها صفة لموصوف مونث هو العلة
فالتقدير كما علل موانع الصرف والعلل جمع علة وهي في اللغة
امر عارض غير طبيعي ينسبه على حالة غير طبيعية وعند الحكماء ما يحتاج
اليه امر في تحققه وكان له مدخلية في وجوده سواء كانت مدخليته

بجز وجوده

بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون
موجودا او بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما او بحسب
وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطارئ على وجوده
فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم وفي اصطلاح النحاة بمعنى ما ينبغي ان
يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم
وليست بمعنى الموجب والمقتضي ولهذا يجوز توارد العلتين او ازيد
على معلول واحد ونحو ذلك من الامور الممتنعة لو كانت العلة بمعنى الموجب والمقتضي
كما لا يخفى فعلى هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد من التسع مجازا
لان اختيار المتكلم الامر المناسب الذي هو اسقاط الجر والتنوين انما
يكون عند حصول الاثنين منها لا واحدة منها فالعلة التامة اذن
مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما وكل واحدة جزء العلة
لا العلة التامة كذا قيل وفيه نظر لانهم سموا كل فرع علة لا علة تامة حتى يقال ان العلة التامة هي مجموع فرعين فاطلاقها
العلة الناقصة ان قلت المتبادر من العلة العلة التامة
على الناقصة مجاز قلت لا نسلم ان اطلاقها على الناقصة مجاز لانهم
قسموا العلة الى ناقصة وتامة والتقسيم علامة الحقيقة على ان الناقصة
داخلة في حد العلة ومفهومها وهو ما يحتاج اليه الشيء في تحققه
كما مر وايضا صرح كلام ابن الحاجب في الايضاح يدل على ان اطلاق

والمراد من قولهم علة

السبب على كل واحد حقيقة وبنى ذلك على ان صاحب المفصل ثنى
السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان ولو يقل ما فيه
سبب ولا يخفى ان هذا الوجه جار في العلتين ايضا فيكون اطلاق العلة
على كل واحد حقيقة وتعريف العلة الشامل للناقصة والتامة
ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله وحده او مع غيره امر يناسبه فتامل

الامر الثاني تعريف غير المنصرف قال ابن الحاجب في الكافية غير المنصرف
ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما انتهى فما اما
موصوفة اي اسم معرب او موصولة اي الاسم المعرب الذي فيه
واختار بعضهم تقدير ما نكرة لان حق الخبر ان يكون نكرة ولئلا يلزم
تعريف الخبر وتنكير المبتدا الا ان غير لا يكتسب التعريف من المضاف اليه وفيه
ان المراد بغير المنصرف معناه العرفي وهو مفهوم محصل لا يلاحظ فيه
معنى المغايرة والمختار ان يقول انه بهذا المعنى ايضا نكرة لان الظاهر
انه اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري ولا ضرورة هاهنا والقول بانه
خبر مقدم مخالف الاسلوب الشائع من تقديم المحدود وجعله موضوعا
وقوله علتان فاعل الظرف او مبتدأ والجملة صلة او صفة وقوله
من تسع اي من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل
لان شرط حذف المضاف اليه غير موجود هنا على ما لا يخفى فمن علل

كون

45

لكون التقدير يمتنع علىٰ فتحسا لعلة العلة + ونُبد القرية الحقرة
لا يقال هذا التعريف يصدق علىٰ نوح وهند منصرفين وعلىٰ ما دخله اللام
او اضيف كالاحمر واحمركم مع ان الجميع منصرف لانا نقول مراده ان يكون
فيه علتان موثرتان متجمعتان للشرائط المقررة فتصح ما تقييد التعريف
فيندفع النقض بما ذكر لان من شرط تاثير العلتين انتفاء ما يعارضهما
وقد وجد المعارض فيما ذكر اما في الاولين فلان سكون الوسط
يعارض احد السببين واما في الاخرين فلان وجود اللام والاضافة
يعارض السببين او احدهما لزيادة الاختصاص لهما بالاسم ثم لا يخفي
ان المنصرف قد عرف بمعرفة غير المنصرف فاكتفى بتعريفه عن تعريفه
مشعرا بالحصر قال عصام الدين فان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمان
للمعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف
وعدمه وفيه ان مطلق المعرب عنده منحصر فيهما قال في الايضاح
المنصرف ما ليس فيه علتان من التسع وغير المنصرف ما فيه علتان
فتاثيرهما فيما لولاهما لكان فيه ثلث الحركات والتنوين واما
في المعرب بالحروف فلا تاثير لهما فيكون على هذا رجلان اسم امرأة
غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا انتهى لعلم يرد على
الحاجب ان تاثير العلتين لو كان في المعرب بالحركة فقط دون

المعرب بالحروف لما كان في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه
فائدة بل جعله واسطة اولى وقال جار الله العلامة غير المنصرف
ما اختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل وحرك بالفتح في موضع الجر
والمنصرف ما استوفى حركات الاعراب والتنوين قال ابن الحاجب في شرحه
تفسيره للقسمين ينفي حصر قسمة الاسم في كونه منصرفا وغير منصرف
لبقاء اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر
السالم فانه لا تدخله الحركات الثلثة والتنوين فلا يكون منصرفا
ولا يختزل عنه الجر والتنوين ولا يحرك بالفتحة فلا يكون غير منصرف فلم
يدخل تحت واحد منهما وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فانه لا يدخل
فيما ذكر فدل هذا على انه لم يرد الحصر وانما اراد ان الاسماء المعربة
منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ولم يتعرض لما عداهما لان
المقصود انما هو المنصرف وغير المنصرف انتهى وفيه نظر فان الجمع
المذكر السالم خارج عن حد غير المنصرف وداخل في حد المنصرف
اما خروجه عن حد غير المنصرف فلوجهين الاول ان قوله لشبه الفعل
تعليل للاختزال اي يكون الاختزال من جهة المشابهة بالفعل
ولاجلها واختزال الجر والتنوين عن جمع المذكر المذكور ليس لاجل
شبه الفعل بل لاجل الحروف التي هي اعواض عنهما وهي الحركات

ولا يجوز

48

ولا يجوز اجتماع العوض والمعوض والثاني انه قال وحرك بالفتح في
موضع الجر وذلك لم يحرك به كما هو واضح وقول ابن الحاجب ولا يدخل عند الجر
والتنوين اشارة الى الوجه الاول فان مراده انما لم يدخلا من جهة شبه
الفعل والا لم يصح كلامه فان اخراجهما عن الزيدين ونحوه بدلهما وقوله
ولا يحرك بالفتحة اشارة الى الوجه الثاني واما دخوله في حد المنصرف
فلان المراد استيفاء الحركات الا ان يمنع منه مانع سوى العلتين وفي
الجمع المذكر المذكور منع من الاستيفاء مانع سوى العلتين وهو كونه على حرفين
وبالجملة الاسم على اقسام قسم يستوفي الحركات في اللفظ والتنوين لفقد
المانع كزيد وقسم يستوفيها تقديرا لا ظاهرا لمانع من استيفاء تمام
الحركات او بعضها في اللفظ كالمقصور والمنقوص وقسم لا يستوفيها لا
ظاهرا ولا مقدرا لمانع غير العلتين كتثنية زيد وجمعه فانهما كالزيدين
فهذه الاقسام منصرفة وقسم لا يستوفيها بل يخرج عنها للعلتين
من المنع فهذا غير منصرف فتدبر الامر الثالث ان الكلمة اسم وفعل
وحرف فالاصل في الاسماء الاعراب لان محل المعاني المختلفة المتواردة
على الكلم بسبب التركيب المستدعية ما ينتصب دليلا على تنوعها
والمقتضية للاعراب المميز لبعضها عن بعض هو الاسم والحروف بمعزل عنها
اذ لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وكذا الافعال

لا تفتقر بها تلك المعاني الخاصة المقتضية للاعراب واما كونها حالا
واستقبالا او ماضيا او امرا او نهيا وان احتاج الى ما يميز بعضها عن بعض
فصيغتها تدل على تلك المعاني والاصل في الاعراب ان يكون
بالحركات فانا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعاني كانت الحركات
اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم تكن بنا حاجة الى ما هو
اثقل والاصل في الاعراب بالحركات ان يكون لفظيا لا تقديريا وتاما
بلا نقصان بعض الحركات وهذا معنى قوله + والاصل في الاعراب
لفظي تام + بالحركات غير فرعا علم + والاصل في الفعل والحرف البناء
والاصل في الفعل العمل لكن لا مط فانه لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل
عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول او فيما كان تابعا لواحد
من هذه نعتا او تاكيدا او بدلا فاذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ
ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف
كالمفعول معه والظرف قيل واصل الحرف ايضا العمل لانها ليست
لها معان في انفسها وانما معانيها في غيرها فيجب ان يعمل في كل ما دل
على معنى فيه لانه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لان الالفاظ تابعة
للمعاني فكما تشبثت الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث
به لفظا والحق ان ذلك غير جار في مطلق الحروف فلا يبعد دعوى

اصالة

اصالة العمل فی الحرف الذی اختص بقبیل ولم یکن مختصا له کلام
التعریف وقد والسین وسوف لان الذی المختص للشئ کالوصف له
والوصف لا یعمل فی الموصوف وهذا اولی من قول بعضهم ولم
ینزل منزلة الجزء منه لان الموصول قد تعمل فی الفعل المضارع
وهی بمنزلة الجزء منه لانها موصولة فتدبر فهذا تاسیس الاصل
فی الاسم والفعل والحرف ثم ان کلا منهما قد یشابه الاخر فی
بعض الاحیان فیخرج عن اصله فقد یشابه الحرف الفعل بتضمن
معناه کانّ وکانّ واخواتهما وما ولا فیدخل فیما هو الاصل فی
الفعل وهو العمل فیعمل عمل الفعل وقد ینعکس الامر فیشابه الفعل
الحرف بلزومه معنی الانشاء الذی هو بالاصالة للحرف فیعطی حکم الحرف
فی عدم التصرف کما فی عسی وفعل التعجب وقد یشابه الفعل الاسم
کالمضارع المشابه لمطلق الاسم فی العموم والخصوص ولاسم الفاعل
فی الحرکات والسکنات فیخرج عن اصله وهو البناء ویدخل فیما
هو الاصل فی الاسم اعنی الاعراب وقد یشابه الحرف بافتقاره الی غیره کالموصول
والضمایر والغایات وبتضمن معناه کاسماء الشرط والاستفهام
ونحو ذلک فیخرج عن اصله وهو الاعراب ویدخل فی اصل الحرف
فیبنی وقد یشابه ذلک الفعل وهذا محل الکلام ومشابهته له علی

اضرب احدها وهو اقويها ان يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سوى
كما في اسما الافعال فيخرج الاسم عن اصله ويتصف باصل الفعل
الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه
من حيث الحروف الاصلية في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول ويشابهه ح
والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها
ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء وتطفل المضارع منه على
الاسم في الاعراب فلا يبنى الا قوى المشابهة للافعال اي الذي
معناه ومعنى الفعل سوى كاسم الفعل وفي كون عمل اسم الفاعل
ونحوه فرعا على الفعل نظر فانا لا نسلم الفرعية بل هما سواء في اقتضاء العمل ح
والعمل انما هو باقتضاء الكلمة في المعنى فكما ان الفعل يعمل لانه يقتضي
متعلقا فالاسم المقتضي متعلقا كذلك الا ترى ان ضاربا في اقتضا
ضارب ومضروب كضرب في اقتضاء ذلك فافهم وثالثها وهو اضعفها
ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن اشابهه بوجه بعيد ككونه
فرعا لاصل كما ان الافعال فرع للاسما افادة واشتقاقا فلا يبنى بهذه
المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى عمل الفعل لان
ذلك عند تضمن معناه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب
وهو التنوين ويتبعه الكسر او ينزع كل مستقلا على الخلاف ويحتاج

فصل

في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولا تكفي الفرعية من جهة
واحدة لان المشابهة بالفرعية ضعيفة غير ظاهرة فلا تكفي وحدها الا
اذا قامت مقام اثنتين والفرعيتان في الاسم على اربعة اقسام الاول
ان تكونا كلاهما من جهة اللفظ كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل ففرعيته
من جهة التصغير فان المصغر فرع المكبر ومن جهة الجمع لانه فرع الآحاد
وجهتهما اللفظ الثاني ان تكونا جميعا من جهة المعنى كحائض وطامث
ففرعيتهما من جهة ان التانيث فرع التذكير وان الوصف فرع الموصوف
وجهتهما المعنى الثالث ان تكون احدى الفرعيتين من جهة اللفظ
والاخرى من جهة المعنى وكلاهما من جهة واحدة كدريهم ففرعيته
اللفظية كون لفظ المصغر فرع المكبر وفرعيته المعنوية التحقير وجهتهما
واحدة وهي التصغير كل ذلك ليس بمعتبر الرابع ان تكون الفرعيتان
مختلفتين مرجع احديهما اللفظ ومرجع الاخرى المعنى كاحمد ففرعيته
اللفظية وزن الفعل وفرعيته المعنوية التعريف واليست جهتهما
واحدة وهذا القسم هو المعتبر في منع الصرف ان قلت كون الاسم
عاملا فرع على الفعل فينبغي على هذا ان انضم الى الاسم العامل فرعية
اخرى ان يمتنع من الصرف قلت اولا انا لا فرعية للاسم في العمل على
الفعل بل هما سواء كما مر وثانيا ان المعتبر انما هو معان يصير الاسم بها

فرعا عن غيره لامعان الشراك فيها الاصل والفرع الاترى ان العجمة
انما اعتبرت لان الاسم اذا قامت به العجمة صار اعجميا فيكون فرعا
على العربي فالذي اعتبر انما هي معان فروع تقوم بالاسم فيصير فرعا
على ان ذلك المعنى غير موجود في الاصل وما ذكرتموه انما هو معنى اشتراك
فيه الاسم والفعل جميعا فلا يتحقق فيه كون الاسم فرعا عليها الذي لك فيه
بل فرع عما ثبت فيه فافترق البابان الامر الرابع في عدد موانع الصرف
اقوال الاول انها تسع وجمعها المستجز في الفوائد الصمدية بقوله
موانع صرف الاسم تسع فعجمة ٭ وجمع وتانيث وعدل ومعرفة ٭ وزائدتا
فعلان ثم تركيب ٭ كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة ٭ والعدل
في عطف التركيب من الواو ثم لمجرد المحافظة على الوزن فجردت عن
التراخي واريد مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية للتركيب ليس
متاخرا عن ثبوتها لما سبق من الاسباب ولقد بلغ تنكير الاسباب
في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عجمة ما لا كل عجمة وهي العجمة العلمية
في اللغة العجمية وكذا السبب جمع ما لا كل جمع وهو الجمع على صفة منتهى
الجموع وح كان المناسب تنكير الفعل ايضا اذ السبب وزن فعل ما لا كل وزن
فعل وهو الوزن المختص بالفعل او الغالب فيه فلما احسن ان يقول ان الا
والالف واللام فيه زائدة ولا باس ان يبين فرعية هذه الاسباب فالعجمة في

كلام

كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر
فيكون في لسان العجم فرعا قال عصام الدين الفرع بمعنى مخالف الاصل
بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل لا
كذلك تحقق خلاف الاصل بتبعية تحققه حتى انه لو لم يكن الاصل لم ينفت
الى خلاف الاصل انتهى وفيه نظر فان تحقق العجمة وهو خلاف الاصل
ليس بتبعية تحقق الاصل وهو العربية ولا موقوفا عليه فالمعنى الفرع ههنا
المرجوح فان العجمة مرجوحة والعربية راجح في كلام العرب وهكذا العكس
اي العربية مرجوح والعجمة راجحة في كلام العجم تدبر والجمع فرع الواحد فيكون
الجمع موقوفا عليه وكذا الكلام في التركيب في الافراد والتانيث فرع
التذكير والتعريف فرع التنكير لوجوه الاول ان التانيث طار على
التذكير وكذا التعريف على التنكير لذلك تقول قائم ثم قائمة ورجل
ثم الرجل وفيه نظر لان التانيث طار على القائم المطلق الصالح
لان يدخل عليه التاء فيكون مونثا وان لا يدخل عليه فيكون مذكرا
لا القائم المجرد عن التاء والا لزم اجتماع التذكير والتانيث في كلمة
واحدة فان القائم الموصوف بالتجرد دال على التذكير والتاء دال على التانيث
وبالجملة المطلق هو القائم لا بشرط شيء المشترك بين المذكر والمونث
ومعناه بالفارسي ايستاده من غير تعرض للتذكير والتانيث والمذكر

هو القائم بشرط لا والمؤنث هو القائم بشرط شيء اى التاء والتاء طارية
على المطلق لا على المذكر وهكذا القول في قولهم تقول رجل ثم الرجل
فان المعروض للالف واللام الرجل المطلق الصالح لان يدخل
عليه التنوين فيكون نكرة واللام فيكون معرفة لا المجرد عن اللام
وهو النكرة ولا يندفع هذا النظر الا بدعوى ان الفرعية المعتبرة
في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية وان الفرعية في التانيث
والتعريف وهمية لانه لما كان المعروض للتاء واللام وهو قائم ورجل
المطلقان مساويا مع القائم المذكر والرجل المنكر في ظاهر اللفظ
والصورة وهم ان الذي دخلت التاء واللام عليه المذكر والمنكر
للغفلة عن ان هناك مطلقا تدبر الثاني ان التانيث والتعريف
يحتاجان الى علامة وقرينة بخلاف التذكير والتنكير فانهما لا
يحتاجان الى علامة ذكره جمع وفيه نظر فان علامة التنكير وعلامة التذكير
التجريد عن التاء وعلامة احد الشيئين قد تكون عدم علامة الآخر
الا ترى ان علامة الحرف عدم قبول علامات اخويه فقولهم لا يحتاجان
الى علامة ان ارادوا الى علامة وجودية فلا يصح في التنكير فان التنوين
امر وجودي ويصح في التذكير لكنه لا يفيد الاصالة وان ارادوا الاعم
ففيه ما تقدم الثالث ان لفظ شيء يقع على مطلق الاشيا

مذكر

مذكرا او مونثا نكرة ومعرفة فاندرج المونث تحت المذكر والمعرفة
تحت النكرة دليل على الاصالة كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان
الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه والجنس اصل لانواعه
والعدل فرع المعدول عنه لان الاصل ابقاء الاسم على حاله والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ان قلنا ان هيهنا الصرف
بالاصالة بمشابهة الفى التانيث كما عليه الكوفيون وفرع الفى التانيث
ان قلنا ان ذلك لمضارعتهما بالف التانيث الممدودة فى انتفاء التا
وكونهما زيدتا معا وحذفتا وكون اول الحرفين فى كل منهما مدة والثانية
حرفا يشبهها بحرف العلة كما عليه البصريون ووزن الفعل فرع وزن
الاسم قيل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر
فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزن الاصلى وفيه نظر لان
الوزن اقسام وزن مختص الفعل ولا يوجد دون ندور فى غيره كشمر
ودئل واستخرج وانطلق علمين ووزن غالب فيه كالوزن الذى
فيه احد الزوائد الاربع كاحمد ويعلى فان اولها زيادة تدل على معنى
فى الفعل دون الاسم فان المفتتح بها من الافعال اصل للمفتتح بها
من الاسماء ووزن خاص بالاسم دون غالب فيه ووزن مستوى
فيه الاسم والفعل والموثر لمنع الصرف هو القسمان الاولان

اى الخاص بالفعل والغالب فيه والتعليل فرعية القسم الاول لا القسم الاخر
الذى فى اوله احدى الزوائد الاربع اللهم الا ان يقال المراد بفرعية الوزن
المختص بنوع اخر المختص به حقيقة او حكما ووزن الفعل الذى فى اوله
احد الزوائد الاربع فى احكم الوزن المختص وقيل كون وزن الفعل
فرع وزن الاسم لان الاسم كما يكون اصلا والفعل فرعا كذلك
يكون وزنه اصلا لوزنه وفيه ايضا نظر اذ يجوز ان يكون الاسم اصلا
والفعل فرعا ويكون الوزن بالعكس اى يكون وزن الاسم فرعا
ووزن الفعل اصلا اللهم الا ان يقال المراد من الفرعية هنا الفرعية
الفرعية الطبيعية اذ يظن من اصلية الاسم اصلية وزنه والوصف فرع
الموصوف لتوقف معناه على ما يقوم به القول الثانى انها عشرة وهذا
قول ابى البقاء فى اللباب قال واسباب منع الصرف عشرة والعاشر
الف الالحاق وليس مراده بالالحاق المعنى الصرفى فهو جعل مثال على
اخر ليعامل معاملته فانه قال هى الالف يلحق الاخر وحدها
لا للتانيث وشرطها العلمية نحو ارطى اذا سمى به ويدل على انه لغير
تانيث ارطاه انتهى فالف فيعبر به للالحاق بهذا المعنى فانها
الف لحقت اخر الاسم وليست للتانيث بدليل قمعتر ام فلو كانت
للتانيث لما لحقه تانيث اخر وليس للالحاق بالمعنى الصرفى لزيادتها

على ما بنيت عليه الاصول اذ ليس لنا اصل سداسى فتحقق به ان ما وقع
فى الصحاح من ان الف قبعثرى للالحاق بنات الخمسة ببنيات الستة
غير صحيح بل هى الف زائدة لتكثير الكلمة واتمام بنائها فعلى هذا القول
لو سمى بقبعثرى كان غير منصرف للعلمية والف الالحاق قال فى الصحاح هذا
اى قبعثرى وما اشبهه لا ينصرف فى معرفة وينصرف فى نكرة انتهى وكذا ارطى
اسم لشجر يدبغ به الجلود منصرف والفه للالحاق لا للتانيث لقبولها التا
كارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من دخول تاء التانيث فصارت
شبيهة بالف التانيث فى عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف للعلمية
وشبه الف التانيث وفيه نظر من وجوه الاول ان القياس يقتضى
منع صرف نحو ارطى لان الف الالحاق اشبه بالف التانيث من الالف
والنون الزائدتين لان مشابهته فى الصورة وعدم لحوق التاء ومشابهتها
فى الثانى فقط الا ان ذلك يتوقف على وروده من العرب بعد التسمية
غير منصرف ومن لا يعتبر الف الالحاق ولا يعده سببا يمنع ذلك فانه ليس
فيه الا سبب واحد فعلى المدعى اثبات ذلك الثانى ان التشابه
بالف التانيث انما جاءت من قبل العلمية وليس للالف من حيث
هو شباهة ولذلك صح دخول التا مع العلمية فعلى هذا ينبغى ان
يدعى منع صرف غلام وخيل علمين لمذكرين فان كلا منهما قبل العلمية

العلمية يدخله التاء ويبقى علامة ودجلة وبعد ففيهما العلمية والشبه
بما فيه الالف التانيث في عدم دخول التاء وكذلك يلزم ان يكون
نحو انثم ثمانية عليه صرف غير منصرف بعد العلمية لها وللزم التشبيه
بالف التانيث في عدم دخول التاء عليه الثالث ان هذا الالف
لا يدخل في قولهم الف التانيث لانه اعم من ان يكون حقيقة او حكما
ان قلت فيلزم ان يكون نفسه كافيا في المنع كما ان الف التانيث الحقيقي
كذلك فلا حاجة الى اشتراط العلمية قلت كونه في حكم الف التانيث انما
يتحقق بعد العلمية لا قبلها فكيف يمكن عدم اشتراطها وهذا ظاهر فيلزم
من عده سببا مستقلا عد الجمع سببين لانه حقيقي وحكمي بل جعل العدل
سببين لانه تحقيقي وتقديري ولا يخفى ان هذا النظر انما يتوجه بعد تسليم
ان نحو ادطى علما وود ممنوعا من الصرف القول الثالث انها احد عشر و
الحادي هذه الاحدى عشر مراعات الاصل منه حتى في اعتبار الوصف
الاصلي الرابع انها ثلثة عشر هذه الاحدى عشر مع لزوم التانيث
لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشيء ملحقة به وكذا لزوم الجمع ملحق
بالجمع الخامس ان المانع من الصرف اثنان وهما الحكاية والتركيب اما الحكاية
ففي وزن الفعل وهو النقل من الفعل الى الاسم كيزيد ويشكر علمين
فان امتناع الصرف فيهما بطريق الحكاية الفعلية اي كما لا يدخل

عليهما

عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدل
عليهما بعد النقل وفيه ان هذا المعنى للحكاية يتناول قسما من وزن
نحو يزيد فانه منقول من الفعل ولا يتناول القسم الآخر نحو احمر لانه ليس
منقول من الفعل مع انه غير منصرف وثانيا ان يزيد في حال التنكير
على ما فيه الحكاية بالمعنى المتقدم فيلزم ان يمتنع من الصرف مع انه منصرف
واما التركيب فقال بعضهم ان اراد ومنه التركيب من العلتين فينبغي
ان يقول ان سبب منع الصرف واحد لان الحكاية في يزيد ايضا مركبة
مع العلمية انتهى وفيه نظر فان هذا القائل جعل الحكاية وحدها سبب
منع الصرف لا هي مع العلمية حتى يلزمه القول بان السبب واحد كما لا
يخفى وانما **اقول** ان اراد من التركيب التركيب من العلتين كما قيل
ان الالف والنون مركب اما مع العلمية او مع الوصفية والتانيث لكنهما
مركب مع العلمية والجمع بمنزلة جمعين فكانه مركب منهما والعجمة
مع العلمية وهكذا فيحتمل قوله ان السبب اما الحكاية وحدها او التركيب
من العلتين فهو مخالف معنا في الحكاية فقط فانا ايضا نقول بان منع
الصرف في عمران لعلتين ركبت احديهما مع الاخرى وهما العلمية
والالف والنون وقد مر الجواب عن الحكاية وان اراد من التركيب
تركيب شيئين كما قيل ان بعلبك مركب من اسمين والتركيب في عمران

بين الالف والنون والتركيب في فاطمة ونحوها بين حرفي التانيث

والاسم ففيه ان جعل مجرد التركيب بهذا المعنى سببا لمنع الصرف

يقتضي منع صرف نحو بعلبك وعمران وفاطمة في حال التنكير ايضا لوجود

السبب وهو باطل وهناك فروع اخر شاذة لعبرها بعض الضعفاء كما قيل

في انت انه مركب من اسم وحرف فاذا جعل علما لا ينصرف للعلمية وشبه

العجمة لانه لا نظير له في كلام العرب وقيل في اشياء انه غير منصرف لكثرة

والمشابهة بما فيه الف الممدودة ونحو ذلك ولا دليل على الجميع ولا

معول بل الصحيح هو القول الاول اي ان الاسباب تسعة لا ازيد

ولا اقل نعم لا ينبغي ان يعد الالف والنون الزائدتين سببا

اصليا فانهما فرع الفا التانيث فسببيتهما يتوقف على المشابهة

بالف التانيث وقول الكوفيين ان تاثيرهما لكونهما زائدتين يلزم

منه منع صرف عفرنيت علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو الزائدتان

باعيانهما سالناهم عن العلة الاختصاص فلا يجدون مفرا عن التعليل

بمشابهة الفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون فقد بسطنا

الكلام في هذا المقام ويطلب من كتب الاعلام وبالجملة ان نقصت

تسعة من ستة عشر بقي سبعة وذلك عدة الامور التي يتميز بها

التمييز عن الحال فانها اي سبعة الاول الحال يجيء جملة كجاء زيد يضحك

وجاء زيد وهو ضاحك وظرفا نحو رايت الهلال بين السحاب وجارا
ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته او متميزا والتمييز لا يكون الا اسما
غير ظرف الثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى فان المراد نهيهم عن قربان الصلوة بقيد كونهم سكارى
لا النهي عنه مطلقا بخلاف التمييز فان معنى الكلام لا يتوقف عليه وفي الاول
نظر فان الحال فضلة يتم الكلام بدونها فكيف يتوقف معنى الكلام عليها
الا ان يقال يتوقف المعنى المراد من الكلام عليها ويتم اصل الكلام بدونها
فلا منافاة لكن يرد على الثاني ان من التمييز ما يتوقف معنى الكلام عليه نحو ما
طاب زيد الا نفسا بل قد يلتزم ذلك في التمييز المحول الثالث ان الحال
مبينة للهيئة والتمييز مبين للذوات كذا قالوا فان ارادوا بالهيئة الصورة
والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر يخرج نحو تكلم صادقا ومات
وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح لمقصودهم لكن يخرج
عنه نحو جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وبكر جالس الا ان يقال الحال
في معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس وجلوس بكر فبعد هذا التاويل
لا يخرج لانهما مبينان للصفة الرابع ان الحال متعدد بدون عاطف
بخلاف التمييز ومثلوا لتعدد الحال بقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية
بزيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان وهو الحال وحافيا وهو غير

وهو غير المنتقل حالان من فاعل زيارة المحذوف لانه مصدر مضاف اليه
الى مفعول اى على زيارتى بيت الله او من الضمير المجرور فى على اقول ومثل
هذا المثال ليس نصا فى تعدد الحال لاحتمال ان يكون من الحال المتداخلة
واجمال المقال ان الحال اذا تعددت لذى حال واحد فان اعتبر كل
من المتعدد حالا له بان يكون كل منهما قيدا لعامله فالحالان مترادفان
لان احدهما رادف للاخر اى راكب ورائه على ذى الحال وان اعتبر الاول
من المتعدد حالا له والثانى لفاعل الحال الاول بان يكون الاول
قيدا للعامل والثانى للحال الاول فهما متداخلان لتداخل احدهما
فى الاخر ويظهر الفرق بينهما فيما اذا كان الحالان متضادين نحو اشتريت
الرمان حلوا حامضا فيصلح الترادف دون التداخل فالمثال الصحيح فى
التعدد الراغم انف منكريه هو هذا وهذا الاجمال الجميل من فوائد
الجليلة فان قلت قال بعضهم فى قول ابى القسم الشاطبى فى مطلع منظومته
فى القراءة بدأت ببسم الله فى النظم اولا تبارك رحمانا رحيما وموئلا
انهما تميزان قلت قيل ايضا ان الاول حال والصواب ان رحمانا منصوب
على الاختصاص او المدح فهو باضمار اخص او امدح ورحيما حال منه
لا نعت له لانه نكرة وذاك معرفة وانما قلنا ذلك فان الحق قول ابن
مالك والاعلم ان الرحمن ليس بصفة بل علم فهو فى البسملة بدل

من الاسم

من الاسم الشريف لا نعت له والرحيم نعت بعده ونعت له لا الاسم الله سبحانه
فلا يكون الرحمن في سبحان الله تعالى مجازا بل لا حقيقة كما يقوله الاصولي
بل هو علم موضوع له حقيقة فيه من الاعلام المنقولة من الاوصاف
كمحمد وليحقيق ذلك مقام اخر الخامس ان الحال تتقدم على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا نحو خاشعا ابصارهم يخرجون او وصفا يشبهه كقوله
نجوت وهذا تحملين طليق اي وهذا طليق محمولا لك تحملين حال
تقدمت على عاملها الوصفي وفيه وجهان اخران الاول ان ذا من هذا
اسم موصول وتحملين صلة والعائد محذوف اي الذي تحملينه طليق
قال الكوفيون واستدلوا به على ان اسماء الاشارة تكون موصولة سواء
وقعت بعد ماء الاستفهامية اولا والثاني انه مما حذف فيه الموصول من غير
ان يكون هذا موصولا والتقدير هذا الذي تحملين على حد قوله تعالى
ما نلتم وما نيل منكم اي ما الذي نلتم قال سراج الدين واستحسنه
بعض الضعفاء ولا يجوز ذلك في التمييز على الاصح السادس ان الحال
حقه الاشتقاق لانها صفة في المعنى والصفة او في المعنى المشتق وحق
وحق التمييز الجمود لعدم مقتضى الاشتقاق لانه صفة في المعنى والصفة
مشتقة او في معنى المشتق فيه وقد يتعاكسان السابع ان الحال
تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا يقع التمييز كذلك

وانما يقع مبنيا لما هو عنده والله اعلم وان زدت عدد حرف ثانيه وهو الالف
وهو بحساب الجمل واحد على عدد خامسه وهو الهاء وعدده خمسه
فى لتحصل على دابعته وهو سهو حصل ستة وذلك عدد المواضع التى يجب
فيها استتار الفاعل فى الافعال الاول فعل الامر للواحد المذكر كقم
بخلاف فعل الامر للمثنى والمجموع والواحدة فان الفاعل بارز فى الجمع
الثانى الفعل المضارع المبدو بتاء الغائبة كتقوم هند والمبدو
بتاء الخطاب للواحد كتقوم يا زيد بخلاف المبدو بتاء الغائبة كتقوم
هند والمبدو بتاء الخطاب للمثنى والمجموع كتقومان وتقومون
او الواحدة كتقومين فان الاستتار فى الاول جائز وفى البواقى ممتنع
الثالث الفعل المضارع المصدر بهمزة المتكلم سوى كان مذكرا
او مؤنثا كاقوم الرابع المضارع الذى فى اوله النون للمتكلم مع الغير
مطـ كنقوم وانما لم يقع الفاعل فى هذه المواضع الا مضمرا من جهة انها
الفاظ موضوعة بقرينة لازمة للمتكلم والمخاطب فهو موضع المضمر الا
ان المتكلم لا يقول عن نفسه الا انا وشبهه والمخاطب الا انت وشبهه
فلو وقع موقعها غير مضمر لاختل وضع باب المضمرات الخامس فعل الاستثناء
كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو قام القوم ما خلا خالدا وما عدا زيد
وليس ولا يكون عمرو ففى هذه الافعال ضمير مستتر وجوبا عائد على البعض

المفهوم

المصدر

المفهوم من كلية او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق او على

المفهوم منه على الخلاف المعروف السادس فعل التعجب كما احسن الزيدين

ففي احسن ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فهذه هي المواضع التي يجب استتار

الضمير الا في اسم الفعل في الافعال وهناك موضعان اخران في غير الفعل

يجب فيهما استتار الضمير الاول اسم الفعل غير الماضي كنزال الثاني

المصدر النائب عن فعله نحو نصرا لوقاب ففيهما اي ضمير فاعل مستتر وجوبا

فالمواضع حينئذ ثمانية **فائدة** الحق جمع منهم ابن هشام في التوضيح

المذكورة نحو زيد قام او يقوم بناء على ان الضمير اذا استتر كان استتاره

بطريق الوجوب ففي قام ويقوم من المثال لا يجوز ابرازه متصلا وذلك

ولا منفصلا فان قام هو انما يقال على التوكيد لا على الفاعلية فان قلت

واجب الاستتار هو ما لا يخلفه في مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهنا

يقال قام ابوه وما قام الا هو قلت ذلك تركيب اخر اسند فيه المقام

القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا واما زيد قام فتركيب

اسند فيه القيام الى ضمير زيد ويؤيد ذلك ان ابراز الضمير في المثال

متصلا متعذر ومنفصلا مخالف لما استوه من الاصل من انه اذا امكن

الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما استثنى وليس هذا منه

قال بعض المحققين قولهم في حد المستتر جوازا انما امكن قيام الظاهر مقامه

او الضمير المنفصل صح

ليس معناه قيام احدهما مقامه في تادية المعنى بل في رفع عامله اياه
بمعنى وجوب الاستتار عندهم وجوب كون المرفوع بالفاعل ضميرا مستترا
وجوازه عدم وجوب ان يكون المرفوع وجوازه به ضميرا مستترا دائما وقام لا يجب
ان يكون المرفوع به ضميرا دائما بل قد يكون ظاهرا كقام زيد وقد يكون
ضميرا مستترا كزيد قام ومنفصلا كما قام الا هو فيكون الاستتار فيه جائزا
انتهى كلامه مشروحا وفيه نظر فان الكلام في مطلق قام بل في المواضع بعد
مسند نحو زيد قام ويجب ان يكون المرفوع بقام في مثل هذا الموضع ضميرا
دائما والا فقولك زيد قام زيد فيه اقامة الظاهر مقام المضمر لغير
داع وقولك زيد قام هو فيه انفصال الضمير مع امكان اتصاله
وابرازه متصلا غير ممكن فتعين وجوب الاضمار مع امكان اتصاله
والعجب من فحول المصنفين حيث نقلوا كلام هذا المحقق وغفلوا عن
هذا النظر المتوجه عليه فتدبر وان نقضت عد حروف دائرة وهي
التاء وعدد عشرة من عدد الحروف الجارة المشهورة وهي ما وضع لايصال
فعل او شبهه او معناه الى ما يليه والمراد بالفعل الفعل الاصطلاحي
وبشبهه ما يستفاد منه معنى الفعل بصيغته وبمعناه ما يفهم منه معنى
الفعل لا بصيغته كاسماء الاشارة ونحوها وتسمى هذه الحروف حروف الاضافة
وحروف الصفات ايضا ووجه التسمية يقتضي ذكر مقدمة مشتملة لم يسبق

اليها

جملة

ليها فيما علم وهى ان الاعراب يقال على النحو وعلى ما يقابل
البناء وهو الاثر الظاهر او المقدر الذى يجلبه العامل فى اخر
الكلمة ويقال ايضا على تطبيق المركب على الاحكام المستنبطة من كلام
العرب بان يقال هذا فاعل وهذا مفعول وبيان انه من جزئياتها
فهم لما راوا ان الاعراب بالمعنى الثانى يحتاج الى وضع اسامى للكلمات
وبه ونه ليتسهل التطبيق سموا كل كلمة من الكلمات اسما كانت
او فعلا او حرفا باسم ماخوذ من معنى تلك الكلمة او من عملها او من مكانها
او غير ذلك ليتسهل عليهم الاعراب والتطبيق فالاسم الماخوذ من معنى
المسمى مثل قولهم فى قد انه حرف تحقيق وفى من انه اسم استفهام وفى قل
انه فعل امر والاسم الماخوذ من عمل المسمى مثل حرف الجزم للم واخواته وحرف
النصب لان واخواته والماخوذ من مكان المسمى ومحله كقولهم فى اللام من
ليضرب انه لام الابتداء وفى اما والا انهما حرفا استفتاح اى حرفان يستفتح
بهما الكلام يعنون ان مكانهما افتتاح الكلام والاولى فى التسمية ان
يؤخذ الاسم من معنى ثم من العمل ثم من المكان ومن ثم عبر ابن هشام فى
الا فى مغنيه بحرف التنبيه وطعن على من عبر عنه بحرف الاستفتاح فقال
ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون
معناها انتهى اذا عرفت هذه المقدمة ظهر لك ان تسميتها

بحروف الاضافة من جهة انها تضيف الفعل الى الاسم اى توصله
اليه وتربطه به وبحروف الصفات من جهة انها تحدث صفة فى الاسم
ففى قولك جلست فى المسجد دلت على ان المسجد وعاء للجلوس
وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وبحروف الجر لانها
تجر معنى الفعل الى الاسم اخذا من المعنى وقيل بل لانها تعمل اعراب
الجر كما يقال حروف النصب والجزم والاولى الاول لان فى الثانى اهمال
المعنى وبيان العمل والمشهور من حروف الجر سبعة عشر باسقاط لعل
ومتى وكى فانها شاذة وهى من وعن وفى والى وحتى والبا واللام ورب
وعلى والكاف ومذ ومنذ والتاء والواو وعدا وخلا وحاشا وادعى
المتبحر فى الفوائد الصمدية ان الثلثة الاخيرة غير مشهورة ودعوة
غير مسلمة فانها ليست فى الاشتهاد دون سوابقها وان تقبلت
افعالا لكن الجر بها ثابت لنقل الصحيح فى كلام العرب الفصيح هذه
الحروف السبعة عشر على ثلثة اضرب لازم الحرفية وضرب كائن اسما وحرفا
وضرب كائن حرفا وفعلا فالاول تسعة احرف من والى وفى وحتى والبا
واللام ورب وتاء القسم وواوه والثانى خمسة احرف على وعن والكاف
ومذ ومنذ والثالث ثلثة احرف حاشا وخلا وعدا وللشيخ الرضى رضى
الله عنه وابن الحاجب كلام رجوعه اليه واجب فى عدة الامور التى يعرف

بها البدل

بها البدل وهو من التوابع وهي خمس نعت وتوكيد وعطف وبدل
والعطف اما ذو بيان او نسق لا باس ان تذكر حد ما سبق فاسبق
فذلك تابع يشبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة والتابع المقصود
في الحكم بلا واسطة الحرف تسمى بدلا والمقصود انك لو نقصت عشرة
من سبعة عشر بقيت سبعة وهو عدد الامور التي افترق فيها عطف البيان و
والبدل فاولها ان عطف لا يكون جملة ولا تابعا لجملة بخلاف البدل
فانه يقع جملة نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك
لذو مغفرة وذو عقاب اليم فجملة ان واسمها وخبرها وما عطف عليه
بدل ما قيل ومن ثم كثرت ان لوقوعها في صدد القول وقوله الى اهلي
ام عمرو بجلة انصر يوم البين ام لست تصبر ليس مما قيل نحن بصدده
لان جملة البدل اريد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد ذهلتني
بهذا اللفظ ويدل على ذلك كون العامل هنا الباء الجارة وهي انما
تدخل على الاسم وما هو في معناه لئلا يلزم تعليقه وهو باطل ويسمى القائل
الكلام الاستفهام كلمة لاطلاق الكلمة على الكلام مط ويقع بعض
جملة تابعة لاخرى نحو واتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا والمراد
التبعية اللغوية دون الاصطلاحية فان الجملة الاولى لا محل لها وكل
تابع اصطلاحي فله محل من الاعراب اما لفظي او تقديري او محلي ولما

و توابع آنكه باشد تابع اعراب
صفت و تاكيد و عطف و البدل
آمد و عطف نسق را دو وجه
آمد و حسن ز اطلاع بدل

ان الاولى لا محل لها لانها مع الثانية مقول القائل فالمحل للمجموع
واما كل منهما فجزء المقول ذي المحل فلا محل له وثانيها ان عطف
البيان لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في
المشتقات والضمير لا ينعت ولا ينعت به فكذا ما هو نظيره الضمير بخلاف
البدل فانه يقع ضمير الغيبة انت قالوا يجوز في انت التاكيد والبدل
ويقع تابعا للضمير نحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره فان اذكره
بدل من هاء انسانيه الثالث ان عطف البيان لا يخالف متبوعه
في التعريف والتنكير فلا يبين معرفة الا بمعرفة ولا نكرة الا بنكرة بخلاف
التخالف في البدل فانهم لم يختلفوا في جوازه فيه نحو الى صراط مستقيم
صراط الله ففيه ابدال المعرفة من النكرة ونحو بالناصية ناصية كاذبة
ففيه عكس الحال الرابع انه لا يكون ثاني الفعلين عطف بيان للاول منهما
بخلاف البدل فانه يكون ثاني الفعلين نحو من يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب فجزم يضاعف اشعر بانه بدل من يلق الخامس
ان عطف البيان لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان
يكون مع الثاني زيادة بيان على الاول وفي هذا الامر كلام يطلب
من مغني ابن هشام ومن تعليقاتنا عليه المسماة بكشف الابهام السادس
انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف الاول فانه في تلك النية

ولهذا

ولهذا امتنع البدل وتعين عطف في نحو يا زيد الحارث اذ لو جاز
البدل وهو في تلك النية لزم مباشرة حرف النداء المعرف باللام
السابع انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل فانه
لما كان في نية تكرار العامل كان في التقدير من جملة اخرى ولهذا
امتنع البدل وتعين عطف البيان في نحو قولك هند قام عمرو واخوها
اذ لو قدر اخوها بدلا لتعين ان يكون من جملة اخرى لما عرفت فيلزم
خلو الجملة الواقعة خبرا للمبتدا عن ضمير رابطا فتدبر فيه لا يكون خاليا
ولا من افق الفضل ها بطا وان اسقطت عدد الاسماء العاملة عمل
الفعل للتشبيه بالفعل فعلم ان العمل اصل في الافعال فرع في غيرها وفيه
كلام تقدم ذكره وتلك الاسماء خمسة على ما عدها في الفوائد الصمدية
المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وعدها بعضهم ستة بزيادة اسم الفعل وبعضهم سبعة بزيادة امثلة
المبالغة وهي محولة عن اسم الفاعل واوصلها ابن هشام في الشذور
الى عشرة السبعة المذكورة واسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدان
من عدها ان يزيدهما الباء والهاء وعدد الاول عشرة وعدد الثاني
خمسة والمجموع خمسة عشر ولو تقصت الخمسة عشر نفي عدد الاستاذ الا
التي تباينها الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في كل حين وزمان ود

عشرة الاول ان اسم الفاعل يصاغ من المتعدى والقاصر مجردين
كانا اومزيدين كضارب وقائم ومستخرج ومستكرو الصفة المشبهة
لا تصاغ الا من القاصر المجرد غالبا سواء كان قصور الفعل بحسب الوضع
كحسن وصعب المصوغان من حسن وصعب الاول زمان وضعا او بحسب النقل
كرحيم ورحيم فانهما مصوغامن رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها
اى صار الرحم طبيعة له ككرم بمعنى صار الكرم طبيعة له او بحسب القصد
كضارب ومضروب فان اسم الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت
جريا مجرى الصفة المشبهة وقولنا من المجرد غالبا اعلام بانها قد تصوغ
من المزيد فيه كمنطلق اللسان ومطمئن النفس فان منطلقا ومطمئنا
صفتان مشبهتان لدلالتهما على الثبوت ويمكن ان يقال انهما اسما
الفاعل قصد بهما الثبوت فعوملا معاملة الصفة المشبهة وليسا
بصفة مشبهة واطلاقهم عليهما الصفة المشبهة يحمل على ان حكمهما
حكم الصفة المشبهة اذ قصد بهما الثبوت فتامل الثانى انه لا يكون
الا مجاريا للمضارع وموافقا له فى حركته وسكونه كضارب ويضرب
ومكرم ويكرم وما خرج عن الموافقة له لسبب الاعلال فهو موافق
له بحسب الاصل ولو لم يكن موافقا فى الحال كقائم ويقوم والمراد بها
حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها انه لا يلزم التوافق

فاعلا

في اعيان الحركات فقد يكون كضارب ويضرب وقد لا يكون كناصر وينصر
قال ابن الخشاب واصاب هو وزن عروضي لا تصريفي انتهى فان الوزن
العروضي يكتفى بالتوافق بين الموزون والزنة في جنس الحركة دون تخصيصها
حتى يصح ان تقول ان وزن طويلن فعولن مع عدم الاتحاد في شخص الحركة
بخلاف الصفة المشبهة فان ما كان منها على زنة اسم الفاعل مجازية
كمنطلق اللسان وطاهر العرض ومطمئن النفس ان ثبت انها صفات
وما لا فلا وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كظريف وجميل الثالث
ان منصوب اسم الفاعل يجوز ان يتقدم عليه لقوته بشبهه بالمضارع
فيعمل متأخرا نحو زيد عمرا ضارب بخلاف الصفة فلا يجوز زيد وجهه
حسن بنصب وجهه لان معمولها المنصوب اما تمييز او شبيه بالمفعول
وكل واحد منهما لا يتقدم على العامل بخلاف منصوب اسم الفاعل
فانه مفعول صريح فيجوز فيه التقديم الرابع ان معمول المنصوب يكون
سببا يتصل به ضمير موصوفه واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وضارب عمرا
بخلاف معمولها فانها لا يكون منه الا سببا تقول زيد حسن وجهه او الوجه
اي منه او ان اللام خلف عن الضمير المضاف اليه ولا تقول زيد حسن
عمرا لامتناعه لسبب اجنبية المعمول ان قلت جواز زيد بك فرح مبطل
لعموم الحكم بان معمول الصفة لا يكون الا سببيا قلت المراد بمعمول الصفة

ما عملت فيه بحق الشبه واما عملها في الظرف فانما هو لما فيها من رائحة
الفعل فقط وان كان متعديا بنصب المفعول ايضا بخلاف الصفة فانها
تخالفه لنصبها مع لزوم تقول زيد حسن وجهه بالنصب لا تقول زيد
حسن وجهه به يتعين الرفع على الفاعلية السادس انه يفصل بينه
وبين معموله بظرف او غيره فيقال زيد ضارب في الدار ابوه عمروا
بخلاف الصفة فلا يجوز فيها الفصل لا يقال زيد حسن في الحرب وجهه
برفع الوجه على الفاعلية او بنصبه على التشبيه بالمفعول وسر ذلك
قوة اسم الفاعل في العمل بالنسبة اليها السابع انه يقع صلة لال كاسم
المفعول نحو قد افلح المتقي ربه اي الذي تقي ربه بدليل عود ضمير ربه على ال
بخلاف الصفة المشبهة فان كونها صلة لال غير جائز قال في المغني لان الصفة
المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الثامن انه يشترط لعمله زمان الحال او الاستقبال
وعمل الصفة من غير شرط زمان ماض او حال او استقبال لانها بمعنى الثبوت
فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل على حدوث لا تعلق له بالزمان
بخلاف اسم الفاعل التاسع ان المنصوب باسم الفاعل مفعول به صريحا
والمنصوب بالصفة ليس مفعولا بها صريحا العاشر ان معمول اسم الفاعل يتبع
بالصفة وبغيره من التوابع ومعمول الصفة المشبهة لا يتبع بالصفة لا تقول
زيد حسن الوجه المشرق بجر المشرق على انه صفة الوجه والمستند عدم السماع

بلان

ولان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدل والجعا
الى الاول والضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه ان قلت وورد في صفة الرجال
ما صح عن الرجال اعور عينيه اليمنى واليمنى صفة عينيه وهي معمول الصفة
قلت يجوز ان يكون ضرب مبتدء محذوف كانه لما قيل اعور عينيه قيل اي
فقيل اليمنى او انه منصوب بتقدير اعني وهذه الفروق المذكورة هي المسطورة
في الكتب المشهورة وما عداها من الفروق مهجورة ومما اختص بهذا الاسم
الخماسي الحروف والخماسي لنسبة الى خمسة لا الى خماس اذ ليس المقصود المنسوب
للخماس الذي هو بمعنى خمسة خمسة بل المراد به انه منسوب الى خمسة وكذا الرباعي
والثلاثي وهذا من الاسماء الواردة على خلاف القياس النسبة من
الغرائب انك اذا نقصت من حرفه اي حروف ذلك الاسم اي الكافية
حرفين وهما الحرفان الاخران اعني الياء والهاء يبقى حرف واحد اذ
بعد نقص الياء والهاء من الكافية الكاف وهو اسم لحرف واحد من الحروف
والمسمى هناك وهذا اي بقاء الاسم الخماسي الحروف على حرف بعد نقص
حرفين من العجب العجائب اذ مقتضى الظاهر ان يبقى بعد نقص حرفين
ثلثة احرف اذ ليس هناك سوى نقص حرفين تصرف ولنقطع الكلام
بذكر فائدتين يحتاج اليهما الناظر فنقول الاولى في حساب الجمل
نكرة في هذا الشرح ذكر حساب الجمل وهو بضم الميم مشددا ومخففا

كمصحف ما قطع على صرف هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ الالف
واحد والباء اثنان والجيم ثلثة والدال اربعة ثم كذلك الى الياء وهي عشرة
ثم الكاف عشرون واللام ثلثون ثم كذلك الى القاف وهي ماة والراء
مائتان والشين ثلث مائة ثم كذلك الى الغين وهي الف وهكذا ايضا
وردت به الرواية عن ابي عبد الله حيث قال الالف واحد والبا اثنان والجيم
ثلثة والدال اربعة والهاء خمسة والواو ستة والزاء سبعة والحاء ثمانية
والطاء تسعة والياء عشرة والكاف عشرون واللام ثلثون والميم اربعون
والنون خمسون والسين ستون والعين سبعون والفاء ثمانون والصاد
تسعون والقاف مائة والراء مائتان والشين ثلثمائة والتاء اربع مائة
الى هنا ولم يذكر البواقي ولعله لوضوح الامر فيها التاسع الخطاب
هو توجيه الكلام الى حاضر مشاهد او بمنزلته نحو اياك نعبد فاصله ان يكون
لمعين واحد كان او اكثر لان ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين
مانع عن ارادة الغير حين ارادته او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله
في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على
كلا التقديرين نعم قد يترك هذا المعنى الحقيقي وهو الخطاب لمعين الى غيره
ليعم الخطاب كل مخاطب اي كل من يصلح له على سبيل البدل نحو قوله تعالى
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم فانه لم يقصد بالخطاب

معينا

معينا لیعم صورة الخفا کل مخاطب وقصد الی ظهور شناعة حال المجرمین وتصور
امرهم فی ذلك الوقت ای تناهت حالهم فی الظهور وانکشفت فظاعتها
وشناعتها لاهل المحشر بحیث یراها کل راء ولا تخص به مخاطب دون مخاطب
ان قلت التنبیه علی العموم الرؤیة ینافی ابرازها فی صورة الممتنع بدخول
لو لا امتناعه علیه وبالجملة قلت اوخال لو لا امتناعه للاشعار بانها
مع عمومها تکاد تمتنع لشناعة حالهم بحیث لا طاقة لاحد ان یشاهدها
وبالجملة ان الخطاب لغیر المعین من قبیل وضع الضمیر موضع الظاهر فان قوله
ولو تری الظاهر فیه لو یری کل احد ویمکن ان یقع ولو تری ونحوه من الخطاب
الحقیقی لکن قصد الخطاب الی الماهیة فی ضمن کل فرد فی یا ایها الانسان
فهو خطاب الجمیع تبعا لا عدول من الخطاب الحقیقی لو قیل ولو ترون اذ المجرمون
کذلك لا عدول فی ولو تری وهما متنافیة واحدة فتامل وفائدة هذه الفائدة
ان یعلم الناظر ان کل خطاب وقع فی کلام المتنجز کقوله وان نقصت وان
اسقطت وان اضفت ونحو ذلك انما هو من قبیل قوله تعالی ولو تری
فلم یرد مخاطبا بعینه بل اراد وان اسقط وان اضیفت بصیغة المجهول
فاخرجه فی صورة الخطاب لیفید العموم فقولنا لیفید العموم متعلق بقولنا
فاخرجه لا بقولنا فلم یرد کما زعمه التفتازانی فی مطوله فی عبارة الایضاح
والحمد لله تعالی فی کل مساء وصباح علی اکمال هذا الشرح الکافل بالتعدد

بالتعديل والجرح ❊ الكافي في بيان المعنى وعرض لغاته ❊ والوافي بتبيان
عجيب بلاغاته ❊ الكاشف لجلابيب اشاراته ❊ والموضح لاعاريب عباراته ❊
المنبه على اعتباراته وراعاته ❊ والمبين لنكاته وكناياته ❊ وهذا اوان
اشرع في شرح المحرج فاقول وراجيا من الله ان ينطقني بالصواب ❊

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

فافتتحت الجواب بالتسمية والتحميد اقتداء باسلوب الكتاب المجيد ❊
وعملا بما شاع ❊ بل وقع عليه الاجماع ❊ واداء لحق شيء من النعم ❊ على الوجه
الاكمل الاتم ❊ واخترت قول الحمد لله على قول الشكر لله موافقا للتنزيل
تحسينا للبيان ببديع الاقتباس وتبيينا لاختصاصهما برب الناس ❊
اذ اختصاص الحمد يوجب اختصاص الشكر من غير انعكاس ❊ وعلى المدح
تنبيها على انه جل جلاله هو الفاعل المختار ❊ على ما عليه الاخيار ❊
ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لانها مستندة الى المختار ❊ وان ليست
بالاختيار ❊ او انها منزلة منزلة الاختيار لانه تعالى لما كان كافيا فيها
ومستقلا بها من غير مدخلية شيء من الاغيار ❊ كانه فيها مختار ❊ وكتابة
التسمية والتحميد علامة على الافتتاح باقية بقاء الدهر المديد ❊
فان التبرك باسم الله والتيمن بالحمد لالهه اجل ما به الرجل يباهي ❊
ومباحثا اهل الدين واليقين يضاهي ❊ فاحمده حمدا مصونا عن التناهي ❊

على انها

مع انها شكر عظيم لا يخفى على الزكي الفهيم لانها فعل ينبئ عن تعظيم المنعم

وتشعر بتمجيد الكريم وجعلهما جزءا من الكتاب الذي هو النقوش بين

الدفتين اشارة الى الحمد والبسملة انفس ما بين الدفتين في

ايجاب الحمد لان التوفيق لهما والاقدار عليهما مما يقتضي شكرا فلا

تفي بحقه قوة الحامد ولهذا قال الامام عليه الصلوة والسلام الاله

نعمتي ضعف لساني عن احصائها فكيف لي بتحصيل الشكر وشكري لك

يفتقر الى شكر فكلما قلت لك الحمد وجب علي لذلك ان اقول لك الحمد

ومنه اخذ الشاعر اذا كان شكري نعمة الله نعمة علي له في مثلها يجب الشكر فكيف بلوغ الشكر الا بفضله

الشكر والله كالرحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا على غيره فيما بين

المتدينين وفي كونهما علمين له خلاف مشهور ولبعضهم في الحمد لله

كلام مجمل جميل لا باس ان نذكره ونعقبه بما اليه نميل وهو هذا الله

علم على الاصح للذات الواجب المستجمع لجميع الصفات الكمالية ولدلالته

على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال الحمد مطلقا منحصر في حق

من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى

الشيء ببينة وبرهان ولا يخفى لطفه انتهى اقول اعلم ان لفظ الاله المجرد

عن اللام يطلق على غير الملك العلام فان ابليس لما اغوى الجهال من بني ادم

دام بهم ان يصوروا صور ابائهم وليستأنسوا بها صورهم ويصنعوا بهم سويتهم

فلما ماتوا وكانت اولادهم من بعدهم قال لهم ابليس ان هذه الصور
التي في بيوتكم هي الهتكم وكانت اباؤكم يعبدونها فاعبدوها فانهم
شركاء الله ويشفعون لكم فعبدوها وسموها الهة واعتقدوا تعدد الالهة
ولهذا انكروا على محمد لما دعاهم الى سبحانه فقالوا اجعل الالهة الها واحدا ان
هذا لشيء عجاب الاية وهذا معلوم واما الله فهو مستعمل في لغة العرب
في الجاهلية والاسلام في نظمهم ونثرهم على السنة بلغائهم وفصحائهم
موحديهم ومشركيهم قال تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله وهو عربي ومن قال انه غير عربي فقد دهم ولا يحتاج لك
الى دليل فانه متواتر ضروري ولو احتيج في كونه عربيا الى دليل لاحتيج
كل لفظ من الالفاظ الواقعة في لغة العرب في كونه عربيا الى دليل اليه
فانه ان لم يكن اظهر من غيره في كونه عربيا لم يكن غيره اظهر منه فيتعسر
اثبات عربية الالفاظ بل يتعذر وقد اطبقوا على انه اسم من اسماء الله
الواجب الوجود لذاته خاص به لا يشاركه غيره فيه ولا يدعى به احد سواه
ولا يطلق على غيره قبض الله القلوب والالسن عن ذلك واختياره
لذاته انما قدس حتى ان فرعون مع عتوه غاية ما قال انا ربكم الاعلى
ولم يقل انا الله وهذا معنى قوله سبحانه هل تعلم له سميا اي هل تعلم
احدا من الخلق يسمى بالله والله اعلم وهو علم الله سبحانه ومن قال انه

اسم للمفهوم

اسم للمفهوم الكلي المنحصر فيه تعالى فقد غفل عن كلمة التوحيد على انه لو اريد
من الاله المعبود مطلقا لزم الكذب اذ عبد غير الله ولو اريد المعبود بحق
لزم استثناء الشيء من نفسه فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود والله علما للفرد
الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية في الوجود الا الفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
الذي هو خالق العالم كذا قيل ويحتمل عندي ان يكون المراد الالهة الباطلة في
في الواقع الحقة عند عبدة الصور الذين تقدم ذكرهم فانهم يعتقدون انها حقة
وان الله تعالى من جملتها او داخل فيها فاتت كلمة الشهادة نافية لبعض ما ادعوا
ومثبتة لبعضه اي انكم كذبتم فيما ادعيتم في الصور وصدقتم فيما قلتم في الله
تعالى فلا اله من هذه الصور التي سميتموها الهة وجعلتم الله تعالى واحدا منها
الا الله فالاستثناء من دعويهم التي هي عندهم حقة وفي نفس الامر في الصور
باطلة وفيه تعالى حقة فالنفي بلا وارد على الباطل والاثبات بالا الحق فلا يرد
ما يقال ان المستثنى منه المنفي ان كان الالهة الباطلة لم يجز استثناء الحق منها
لعدم دخوله ولزم الكذب ايضا وان كان الالهة الحقة لزم تعدد الالهة ولم يحصل
نفي ما هو الحق وتامل وللافاضل على الدعوى ادلة فان قلت فعلى هذا القول
بانه غير علم غير صحيح واستعمال افعل التفضيل يقتضي ثبوت اصل الوصف في الفرد
المقابل فيقتضي هنا ان يكون القول الاخر صحيحا مع ان ذلك غير مراد قطعا
وحمله على غير معنى الزيادة لا يجوز الا في مسئلة الكحل قلت التفضيل في مثل

المقام مجعول بين الاستدلالين اى ان الاستدلال على كل من القولين
بالوجوه المذكورة استدلال بحسب القاعدة صحيح فى الظاهر الا ان احدهما اصح
من الاخر وان كان لابد من فساد احدهما فى نفس الامر ولك ان تجعل مشاركة
المفضل مع المفضل عليه فى اصل الوصف تقديريا كما ذكره الرضى فى قوله
لان اصوم يوما من شعبان الى ان افطر يوما من رمضان حيث قال ان افطار
يوم الشك الذى يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره
محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم يوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب
عندى ايضا لكن صوم من شعبان احب منه فتدبر ثم ينبغى ان يعلم ان
البعض كل ضرب من المعنى الذكره من ابن هو فنقول اما استفادة الاطلاق
اى اطلاق الحمد فعلى ان يكون مطلقا اشارة الى الخصوصيات انما هى من
حمل لام التعريف على الجنس وعلى ان يكون اشارة الى جميع الخصوصيات
فمن حمله على الاستغراق واما الاختصاص المدعى فى قوله مختص من الاختصاص
المفهوم من اللام فى قوله لله واما استفادة الحيثية فمن تعليق الحكم على لفظ
الله فان ذلك لفظ الله فى قوله على مدعاه وتعليق الحكم على الوصف كقولك
العالم يشعر بان العلة فى اكرامه علمه مثلا لا علم العلم لكان تفصيله لا بمنزلة
الذات قلت فى المقام تفصيل جميل وهو ان تعليق الحكم على المشتقات
يشعر بالعلية اى بعلية مبدا المشتق لذلك الحكم فاذا قلت اكرم الجواد

لم لا

فكانك اشكره لجوده وكذلك تعليقه على قسم من العلم وهو اللقب كزين
فانه وان كان جامدا الا انه كالمشتق في ان المقصود منه توصيف
المسمى والملقب بما يفهم من نفس ذلك اللفظ لغة فانه مما يشعر برفعة
المسمى او ضعته فاذا قلت اكرم صدر الافاضل فكانك اكرمه لكونه
صدرهم واما الاعلام الجامدة كبكر والكنى كابي بكر واسماء الاجناس
كالتراب فتعليق الحكم عليها لا يشعر بالعلية فلو قلت اكرم بكرا او حسن
الى ابي بكر واجمع التراب لما اشعر قولك لشيء من العلية اذ لا دلالة
لشيء من المذكورات توصيف في المسمى واما الوصف العنواني لا نتولى
كالبكرية والترابية فغير ملتفت اليه نعم لو علم ان المتكلم اعتبره
والتفت اليه وجعله كالعلة لكان مشعرا كما لو قيل اكرم اخاك ولا
تقل لابويك اف فان اعتبار المتكلم ذلك الوصف العنواني فيه مثل
ما هو معلوم فكانه قيل اكرمه لانه اخوك واما الاعلام والاسماء المشتقة
في الاصل كمحمد ومحمود وعلي فلا تشعر بها ايضا لانها وان كانت مشتقة
في الاصل الا انها لما صارت علما قطع النظر عن معانيها الاصلية وجعل
بها تميزا من غير التفات الى الحالة السابقة نعم لو اشتهر المسمى في الاعلام
المشتقة والجامدة والمكنى في الكنى والمسمى في الاسماء الاجناس بصفة
في ضمن اطلاقه ذلك الاسم عليه كاشتهار حاتم بالجود في ضمن لفظ

حاتم وابو لهب بالجهنمي واسد بالشجاعة فتشعر الاسماء بتلك الصفات
فتحتج العلية فلا خطر المقامات وقد اشتهر ذاته تعالى في ضمن اسم الله
بالاتصاف بجميع الصفات الكمال كالحاتم بالجود في ضمن هذا الاسم
فهو يدخل على جميع الصفات على الاجمال فتعليق الحكم عليه كدعوى
ببينة لا نفسها لان دعوى الشيء بالبينة والبرهان ان يدعي
شيء ويقام عليه البينة والبرهان وليس تعليق الحكم على الوصف
كذلك وانما فيه اشعار بالعلية فكان كالدعوى لا نفسها فتدبر
لئلا يفوتك شيء من هذه الفرائد وان حاربها فراجع كتابنا الموسوم
بالتكملة والتمجيد و   في البسملة والتحميد والتصلية الكافي
لعبده اي المغني عبده من قولهم كفى الشيء يكفي كفاية اذا حصل به الاستغناء
عن غيره قال تعالى اليس الله بكاف عبده والهمزة للانكار الابطالي اي الله
كاف عبده وحقيقة العبودية ثلاثة اشياء ان لا يرى العبد لنفسه فيما خوله
الله ملكا لان العبيد لا يكون لهم ملك بل يرون المال مال المولى مصروفة
حيث ما امرهم فاذا لم ير العبد له ملكا هان عليه الانفاق وان لا تدبر
العبد لنفسه تدبيرا بل يفوض تدبير نفسه الى مدبرها فح يهون عليه مصائب
وان يكون جملة اشتغاله فيما امره الله به ونهاه عنه فانه اذا اشتغل
في ذلك لا يتفرغ منهما الى المراء والمباهاة مع الناس فاذا اكرم الله العبد بهذه

الثلث

الثلث هانت عليه الدنيا فلا يطلبها تفاخرا وتكاثرا ولا يطلب عند
الناس عزا وعلوا ولا يدع ايامه باطلة وهذا اول درجة المتقين
ومن الصادقين العين علمه بالله والبائن بونه من الخلق والدال ذوقه
من الخالق وقيل ويظهر من هذا انه من العبادة وهي الطاعة وكمالها
ان يكون العبد متصفا بهذه الصفات انتهى ولما كانت نفوسنا الانسانية
منغمسة في العلائق البدنية مكدرة بالكدورات الطبيعية وكان ذات
عز اسمه في غاية التنزه عنها وجب علينا الاستعانة في استفاضة الكمالات
من الحضرة المنزهة بمتوسط ذي جهتي التجرد والتعلق حتى يقبل الفيض من المبدء
الفياض بتلك الجهة الروحانية ونحن نقبل الفيض منه فلذا وقع منا التوسل
في استحصال الكمالات الى المؤيد بالرياستين مالك ازمة الامور في الجهتين
بافضل الرسائل وهو الثناء عليه بما هو اهله ومستحقه فقلنا والسلام اي تسليم منى وهو على رسوله صح
التسليم وهو التحية وغاية السؤال بمعائدة الى السائل لان الله قد انعم على نبيه
من المنزلة والزلفى ما لا يؤثر فيه سلام مسلم كما نطقت به الاخبار وصرح
به العلماء الاخيار وفي الفرق بين النبي والرسول كلام فيه طول المصطفى
اي المختار من بين الخلق فان الله عز وجل رتب خلقه فجعل الارض دون النامي
والنامي اعلى وافضل من الارض وجعل النامي دون الحيوان والحيوان اعلى
وارفع من النامي وجعل الحيوان الاعجم دون الحيوان الناطق وجعل الحيوان

وجعل الحيوان الناطق افضل من الحيوان الاعجم وجعل الحيوان الناطق الجاهل

دون الحيوان العالم وجعل الحيوان الناطق العالم المحجوج دون الحيوان العالم

الحجة وهكذا الى ان ينتهي الفضل الى محمد ص لانه ورث ادم وجميع الانبيا

وهو الاصطفا الذي ذكره الله عز وجل فقال الله اصطفى ادم ونوحا

وال ابراهيم وال عمران على العالمين فمحمد صلى الله عليه واله الصفوة

والخالص من ال ابراهيم وهذا الترتيب حكم الله عز وجل فمن ذهب برو

افسادها ظهر منه عناد من مذهبه والحاد في طلبه وضده اي انصاره

واعوانه وبعد فيقول الظرف مبني على الضم لافتقاره الى لفظ المضاف

اليه المنوي معناه دونه اي بعد الحمد والصلوة هذا هو المشهور وفي نظاير

هذه المقام والحق بعد البسملة والحمد والصلوة فان المعهود تذكر اوايل

التاليف بهذه الامور المتبركة والاشعار بعدم الذهول عنها والفا

في فيقول على ما يقول الفضلا اما على توهم اما او على تقديرها في نظم كلامهم

قيل في تصحيح الاول ان ترتيب اثار المتوهم حيث ينشا من الغلبة واقع في كلامهم

كلامهم كجر خبر ليس من دون جار لغلبة اقترانه بالباء ويمكن ان يقال في

تصحيح الثاني ان تقدير الحرف واضمارها غير عزيز في كلامهم فيضمران الناصبة

في مواضع دون الشرطية في مواقع لكن لا اختلاف ان كلا من الوجهين فاسد

لان اللغات توقيفية ولا يصح فيها المقايسة فجواز الجر في خبر ليس

بالتجار

68

بلا جار او نصب المضارع او جزمه وفي تلك المقامات بالحرفين المضمرين
اللذين يوجبان جواز الفاء على توهم اما او اضمارها مع انهما لم يثبتا فيها نصوصها
فالصواب ان هذه الفاء نظير الفاء في قولهم وبعد هذا فلا اشكال وقولهم
فعلى هذا فيكون كذا وامثال ذلك والفاء فيها جزائية فان قولنا وبعد هذا
فلا اشكال يؤول قولنا ان يثبت هذا فلا اشكال واذا ثبت هذا فلا اشكال
وكذا قولنا وعلى هذا فيكون كذا فكانه قيل واذا حصل الفراغ من البسملة
والحمد والصلوة فيقول فلا يحتاج تصحيح الكلام الى هذا الاضطراب الشديد
كما لا يخفى سمي المستخرج سمي اسمه اسمه وهو محمد يقال هو سمي فلان اذا وقع
وافق اسمه اسمه كما يقال هو كنيه الذي هو لما رامه مخبر انطقه الله بالصواب
وسهل له الامور الصعاب جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها
الدعاء لنفسي وما يقال ان اسماء الله المتعال توقيفية ولم يرد بالنطق فيها
ففي ابرابا من استخرجت عما استخرجت عنه فحذف العائد المجرور ولانه جزء الموصول
جزئية نحو بالذي مررت اي به اخبرك عنه كما استخرجت اي بالرمز والاشارة
عمل بقول من قال ولقد احسن في المقاصد حين الجواب ما وافق السؤال فافهم
ذكر الكلمات طيبات للسؤال عن الاسم شافية وفي الجواب عنه كافية
ولا يخفى ما في هذا الكلام من الاشعار بان ذلك الاسم كانه اسم فاعل
من كفى يكفي وبالمراد وافيه هو اي تلك الاسم الذي الجزت عنه اسم علم

حروفه كعدد الاسم الرباعي المجرد العربي وهو والخماسي صنفان غير الثلاثي
كما هو مذهب سيبويه والجمهور ونسب الى الفراء والكسائي انهما فالاول اصلهما
الثلاثي فقال الفراء الزائد في الرباعي الحرف الاخير وفي الخماسي الحرفان
الاخيران وقال الكسائي الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل الاخير وفي
الخماسي وناقضنا قولهما لاتفاقهما على ان وزن جعفر فعلل ووزن
سفرجل فعللل مع اتفاق الجميع على ان الزائد اذا لم يكن بكرر يوزن
بلفظه انتهى وفيه نظر من وجهين الاول ان قولهما ان الرباعي والخماسي
فرعان ونيد في اخر الثلاثي حرف وحرفان لا يناقض قولهما ان وزن
اسمين فعلل وفعللل لاحتمال ان يكون قولهما في بيان الوزن على مذهب
الجمهور لا على ما يريانه كما قال جمع ان الافعال الناقصة حروف اي الكلمات
التي سماها القائل بفعليتها افعالا ناقصة حروف حقيقة لا ان الافعال حروف
يقال ناقض القائل نفسه الثاني بعد التسليم بان ما قالاه في بيان الوزن
انما هو معتقدهما نقول لا نسلم ان الزائد اذا لم يكن تكريرا يوزن
بلفظه على الاطلاق بل اذا لم يلزم من الوزن بلفظ الزائد تعدد الموازين
كما في باب الافعال فان الزائد وهو الهمزة يوزن بلفظه لان الزائد في مصادرين
باب الافعال الحرف الهمزة فلا يلزم تعدد الموازين واما اذا لزم التعدد فلا يوزن
بلفظه بل باللام وحده وهو كما في محل الكلام اذ لو قيل في جعفر فعلر وفي

ودعم

درهم فعلم لتعددت الموازين اذ المماثل لجعفر ودرهم ونحوهما في الهيئة
كثير وفي آخر كل غيرها في آخر الآخر فيلزم ان يكون لكل وزن فوزن جعفر
فعلل ووزن ثعلب ووزن عسجد فعلل وهكذا وهذا غير سديد
ففي هذا المقام يعبر عن الزائد باللام حتى لا يلزم هذا المحذور المذكور فتدبر
نعم يرد عليهما انه يلزم مما قالاه تعسر اثبات الاصالة او الزيادة للحروف
بل تعذر ذلك اذ يمكن في الزائد دعوى الاصالة كواو كوكب وفي الاصلي
دعوى الزيادة فلا بد من مراعاة ما قننوه وعدم التجوز عما اسسوه من ان الاصلي
ما يثبت في تصاريف الكلمة والزائد ما يسقط في بعضها والحرف الرابع
والخامس في الرباعي والخماسي ثابتان في التصاريف وذلك اصالتهما وبالجملة
ان الحق انهما اصلان آخران سوى الثلاثي ولهذا الاسم الرباعي المذكور
خمسة ابنية على المشهور وعليه الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في
وابن هشام في التوضيح وقال في زهر الطرف هذا ما اجمعوا عليه وما زيد
فغير مقبول عند البصريين انتهى وكان ينبغي ان يكون له خمسة واربعون
بناء وذلك بان تضرب ثلث حالات الفاء في اربع حالات العين فيصير اثنى
عشر فتضربها في اربع حالات اللام الاولى فيكون ثمانية واربعين ويسقط
منها ثلثة لامتناع اجتماع الساكنين هي احوال الفاء مع سكون العين
واللام لكن لم يات منه الا خمسة والضرب هو تكرار احد المضروبين

بعدة احاد المضروب لا عركا الثلثة في الاربعة فان شئت كررت الثلثة
اربع مرات فتصير اثني عشر وان شئت كررت الاربعة ثلث مرات فتصير كذلك
وهي جعفر للنهر الصغير وزبرج بزاي وراء مكسورتين وموحدة ساكنة
بينهما وجيم الزينة وبرثن بموحدة ومثلثة مضمومتين بينهما راء وقمطر
بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء اسم لما يصان فيه الكتب وقلفع بكسر اوله وسكون
ثانيه وفتح ثالثه ومثل بقلفع اولى من تمثيل جمع بدرهم لانه معرب والكلام
في الرباعي العربي ولهذا لم يعد سرجس بفتح سين والراء المهملتين وسكون
خاء المعجمة بعدها سين مهملة علم للبلدة وبلخش بفتح الباء الموحدة
واللام وسكون الخاء المعجمة بعدها شين معجمة لنوع من الجواهر وانما المجمعات
لاعربيات وكذا من تمثيل بعضهم بهبلع فان فيه خلافا وابو الحسن يرى هاءه
زائدة واما غير هذه الخمسة فاما غير ثابت كفعلل بضم الفاء وفتح العين قال ابن
عصفور واما الفتكر بضم الفاء على ما حكاه يعقوب وكانه فتكر
ثم جمع ولا حجة فيه على اثبات فعلل لان يحفظ بالواو والنون نصا ولو اراد
ولكن المجموع المسموع من هذا انما هو بالياء فيمكن ان يكون اسما مفردا كفعلل
عمل المنتهى فيه والياء حاصلة من اشباع الكسرة واما شاذ نادر لا يلتفت
اليه كفعلل بفتح الفاء واسكان العين وكسر اللام ولم يحك منهم الاطحربة
الاطحربة في ما في السماء طحربة اي شيء من الغيم وفعلل بكسر الفاء

وسكون

والكثير فيهما فتح الباء كدرهم على ما في القاموس منه

وسكون العين وضم اللام ولم يجيء منه الا زئبر وضئبل بهمزة وموحدة
للداهية ولما فرغ عن اصل كفعلل بفتح الفاء والعين وضم الآخر تنبيها للتحرز
يدلغ به فانه فرع من عرتن كقرنفل ومخفف منه واما مقصور من ممدود كعلبط
وجندل فانه لما لم يوجد في كلامهم كلمة فيها اربع حركات متوالية ولذلك
سكنوا اللام نحو ضربت فان التاء كالجزء عرف انهما مقصوران من ممدود فعلبط
من علابط وجندل قيل من جنادل وقيل من جناديل لان جندلا يطلق على
مفردات كالجموع فيها فيناسب فعليل فانه في الآحاد دون فعاليل وعلى الاول
فهل تنوينه عوض من الف جنادل اولا الاظهر الثاني وانه تنوين الصرف
ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء
من جوادٍ وغواشٍ وهذا كله ظاهر وانما الكلام فيما زاده الاخفش ونقل
عن الكوفيين والفراء وهو فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
الاول نحو جخدب لضرب من الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين فنقول قال
الجاربردي وجمع الحق ثبوت هذا البناء لانهم يقولون مالي عنه عندد اي
بد والدال الثانية للالحاق والا لوجب الادغام فوجب ثبوت فعلل
ليلحق به ابقى قال الاصح غلبت لحاقية الالحاق وهذا يدل على ثبوته انتهى
فقال الرضي متكلم رد ذا عليه ان الفراء نقل طحلبا وبرقعا والنقل لا يرد
مع صحة الناقل وان كان المنقول غير مشهور فالاولى ثبوت هذا الوزن

مع قلته انتهى وفيما قاله نظر اما في الاول فلان الالحاق لا يجب
ان يكون بالاصول نحو جلبب الملحق بدحرج كذلك يلحق بالمزيد فيه نحو
اقعنسس فانه ملحق باحرنجم فاذا علم انه يلحق بالفرع بالزيادة فهكذا يلحق
بالفرع بالتخفيف وطحلب بفتح اللام فرع على طحلب بضمها فتح للامتناع
من توالي ضمتين ليس بينهما الا ساكن وهو حاجز غير حصين فهو في الاصل
كبرثن وهو عليه ملحق به اذ لا يمنع في الالحاق بالفرع واما في الثاني فلانا
لا نرد النقل بل نسلم صحته عن العرب الا انا نقول انه فرع على فعلل بضم الفاء
واللام لان كل ما نقل فيه الفتح نقل فيه الضم ولا ينعكس فلو كان فعلل
اصلا لجاز ان ينفرد ونعلم من عدم انفراد المفتوح ان فتح ما فتح لم يكن الا
من توالي ضمتين كما قلنا في الصحيح ان عدة الاسم الرباعي خمسة على وفق
عدد حروف ذلك الاسم فانه ايضا خمسة الكاف والالف والقاف والواو والياء
وعدد حروف اصوله كوزن الفعل الثلاثي المجرد ولا بد لها من بيان امور
الاول ما يتعلق بالحرف الاصلي والزائد اعلم ان الحرف الاصلي هو الذي
يلزم في جميع التصاريف من المجرد والمزيد والحرف الزائد ما لا يلزم في جميع
التصاريف كالتاء من اجتمع فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف
كما في مجرده نحو جمع قيل وفي كلا التعريفين نظر اما تعريف الاصل فلان الواو
من كوكب والنون من الانطلاق زائدتان مع انهما لا تسقطان في شيء
لثبوتهما في جميع التصاريف صح

كالعين من نعم فانه لم يحصل مثل هذا الذي

من التقدير

من التصاريف واما تعريف الزايد فلان الواو من وعد وقام اصليان مع انهما
يسقطان مع انهما في بعض التصاريف كما في يعد وقم ايتهما والجواب ان الاصل
اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر
الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد
ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا واما النقض بالنون من الانطلاق
فيدفع بان المزيد ماخوذ من المجرد فلا يصدق انها ثبتت في جميع التصاريف
لعدم ثبوتها في المجرد واما ما قاله بعضهم في تعريف الحروف الاصول وهو قوله
هي الحروف التي تقابل بالفاء والعين واللام فانما هو تعريف للمتعلمين لا للمعلمين
القائلين اذ المقابلة موقوفة على العلم بالاصول فلو توقف العلم بالاصول
عليها لزم الدور او يقال هو تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجهل
معنى الاصول ويعترض على هذا التعريف بانه كان ينبغي ان يستثني الزائد
للتضعيف وللالحاق من قوله التي تقابل بكذا فان الزائد المذكور من
الحروف التي تقابل بالفاء او اللام وليس من الاصول وفيه نظر من وجوه الاول
انه لا حاجة الى هذا الاستثناء بناء على ان المراد بالاصول الاعم من الاصول
والاصول حكما كالزائد المنزل منزلة الاصل والزائد للالحاق والتضعيف
منزل منزلة الاصل ومعامل معه معاملة الاصل فكانه قال الاصل ولو حكما
ما يقابل بكذا الثاني انه تعريف بالاعم كتعريف الانسان بالماشي وقد اجازه

القدماء وضوبناه في تعليقاتنا على حاشية تهذيب المنطق لعبد الله اليزدي

الثالث انه لو استثنى لصار التعريف هكذا ايضا هي التي تقابل بالفاء والعين واللام

وليست بزائدة للتضعيف ولا للالحاق فيرد عليه ان الزائد مساو للاصل

في الخفاء والوضوح فاخذه في التعريف خروج من الحقيقة تعريفا للشيء بما يساويه

فيما ذكره وهو ممنوع وان لم يذكر الزائد بان قيل وليست للتضعيف ولا للالحاق

غير منعكس لخروج نحو شدّ اللهم الا ان يقال بذكر الزائد ويكون التعريف

لفظيا او بالنظر الى المتعلم من معلمه الزائد للتضعيف والالحاق قبل ان يعلم

الاصلي فتدبر الرابع انه على فرض صحة الاستثناء الزائد للالحاق على الاطلاق

فان الواو في جوهر زائد للالحاق ويوزن بلفظه ويقال فوعل فالاولى

ان يقال الزائد للالحاق الذي بالتضعيف الامر الثاني ما يتعلق بالوزن

اعلم ان الوزن بالمعنى المصدري عبارة عندنا عن مقابلة حرف الموزون

بحروف الميزان مثل ان يقال نوزن نصر بالفاء وصاد بالعين وراء باللام

فيسمى النون فاء الفعل والصاد عين الفعل والراء لام الفعل ولهما بالمقا

على وجه يتضح به الحال انه لا بد من ميزان يتميز به الزائد عن الاصلي ولا يمكن

ان يوزن الشيء بنفسه ولا يحسن التصريح بالاصول والزوائد كان يقال

في مستخرج الميم والسين والتاء زائدة والخاء والراء والجيم اصلية لطول

ذلك فاتفقوا في الموازنة بالفعل لشدة احتياجه الى الميزان لعسب لعتوار

72

كثرة التصرفات عليه بالزيادة والنقصان واخذوا اللزنة من لفظ فعل
على الترتيب مع بيان ما للموزون من حركة وسكون اصليين فقالوا وزن
نصر فعل بفتحات وكذا وزن قال لانه في الاصل مفتوح العين وانما اختاروا
الفاء والعين واللام لان معنى المركب منها وهو فعل اعم من معانى الافعال
التى هى سواه اى كلما صدق معنى من معانى الافعال المذكورة صدق معنى لفظ الفعل
مطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب من معناه الايجاد لشامل متعلقه
والمعنى الاول داخل فى هذا البعض من المعنى الثانى دخول المطلق فى مقيده
والمعنى الثانى موجود فى لفظه الموضوع له فكلما صدق معنى فعل من الافعال
الخاصة على شئ صدق معناه عليه معنى فعل من غير عكس فيكون فعل اعم من
معنى كل فعل خاص لا يقال تبطل دعوى عمومية بعدم صدقه على الاعتبارات
الصادق عليها علم وفهم لانها انفعالات لا افعال كما حقق فى موضعه لانا نقول
نحن علماء هذا الفن ونحوه لا نابى عن جعلها افعالا للنفس قائلين فعل كل شئ
حسبه هكذا ينبغى ان يفهم معنى قولهم فعل اعم الافعال معنى وتوهم جمع من الفحول
ان المراد معنى الفعل الايجاد بمعنى فعل اوجد وبمعنى الافعال الخاصة الاثار
الحاصلة بالايجاد بمعنى ضرب الاثر الخاص المعبر عنه بالضرب وباعمية المعنى
الاول تعلقه بجميع المعانى الثانية اذ يصح فى ضرب فعل الضرب والقتل فعل
وهكذا وهو مع كونه تحكما صرفا ومخالفا لاصطلاحهم فى الاعمية من اينها

صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص من غير عكس فخالف المنقول
عن اهل العربية من ان المعاني المصدرية عندهم هي الايجادات لا الاثار
التي هي عند المتكلمين فتدبر والحاصل انهم ابتدءوا في ذلك بالفعل واختاروا
للميزان والعين واللام ولم يخرجوا عنها فيما يحتاج اليه من الزوائد عليها
في الرباعي والخماسي والملحق الى تكرير بعض حروفه واختاروا اللام لما بان الحاجة
عنده ثم حملوا الاسم في ذلك على الفعل هذا حال الحرف الاصلي في الميزان
واما الحرف الزائد على الاصول فيعبر عنه بلفظه فرقا بين الزائد والاصلي
فيقال في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول بالتعبير عن الالف والميم والواو
بالفاظها وهذه القاعدة مطردة عندهم في كل زيادة الا في زنة موضع الاول
الزائد للالحاق الذي بالتضعيف ومعنى الالحاق جعل الكلمة لسبب زيادة
حرف على مثال باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب اصل كدحرج في
باب فعلل مثلا سوى كان زيادة الحرف على سبيل التكرار وهو الالحاق
الذي بالتضعيف ومعنى الالحاق بالزيادة انها انما زيدت لغرض جعل
الكلمة لسبب زيادة حرف على مثال باب موزون تلك الكلمة في ذلك الباب
اصل كدحرج في باب فعلل سوى كان زيادة الحرف على سبيل التكرار وهو الالحاق
الذي بالتضعيف كجلبب او لا كجورب والغرض من الالحاق حصول التوسع
في اللغة حتى لو احتيج الى مثل ذلك البناء في الوزن او السجع كان موجودا او في الجملة

لا يقال

لا يقال في جلبب فعلب بل فعلل قال الجاربردي لان غرضهم بالزيادة جعل
مثال على مثال ازيد منه فارادوا في الزنة ان ينبهوا على ذلك انتهى وفيه
نظر فان هذا الغرض موجود في جوريب مع ان وزنه عندهم فوعل بالواو الثاني
الزائد المكرر لغير الالحاق من الاغراض الداعية الى التكرير كالراء في فرح بالتشديد
فان تكررها للالحاق بدليل الادغام فان المكرر للالحاق لا يدغم حفظا
لبناء الملحق به بل التكرير لحصول الغرض المتعلق ببناء التفعيل من التعدية
والتكثير وغيرهما فهذا ايضا مستثنى فلا يقال في فرح فعرل بل فعّل بالتعبير
عن الزائد في الزنة بما عبر به عما تقدم ان قلت هل يشترط في التعبير عن الزائد
بما عبر به عن الاصلي في المكرر للالحاق ولغيره بقاء التكرير والمجانسة الظاهرة
ام لا وبعبارة اخرى ان زال الجناس الصوري بحذف الحرف الاصلي او قلبه او قلب
الزائد بحرف اخر كما في ادعوى فانه في الاصل ادعوو بالواوين على وزن
افعلل ولم يدغم للثقل ولما يلزم في المضارع من يدعوو مضموم الواو وهو مرفوض
وقيل لانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما تستحقه من الاعلال كما يشهد به
كثير من اصولهم فقلبوا الواو الثانية الزائدة ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام
ما قبلها ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ادعوى وزالت
المجانسة وكما في دينار فان ياءه ليست كياء ديباج غير مقلوبة عن حرف كما هو راي
بعضهم والا وجدت الياء في الجمع كما وجدت في ديابيج بل هي مقلوبة من النون الزائدة

والاصل دنانير فابدلت احدى النونين بالتشديد فابدلت لئلا يلتبس بالمصادر التي جاءت
على فعال ككذاب فر الجناس ايضا فهل يصرح عن الزائد بما يعبر به عن الاصلي
ايضا فيقال في دعوى انه افعل وفي دينار انه فعال ام يوزن بلفظ البدل
فيقال في الاول افعلى وفي الثاني فيعال قلت اما اذا زالت المجانسة
بحذف الحرف الاصلي فيعبر عن الزائد ايضا بما يعبر عن الحرف الاصلي المحذوف
فان هذا المحذوف مقدر الثبوت فالجناس باق في التقدير ايضا نعم
في التعبير واما اذا زالت بابداله فكذلك لانها باقية في التقدير ايضا نعم
في التعبير عن الحرف الاصلي خلاف فقيل يعبر بلفظ البدل لانه اصلي وقيل
كالمبدل منه لان القائم مقام الاصل ياخذ حكمه فيقابل بما كان يقابل
من حروف فعل واما اذا زالت بقلب الحرف الزائد فان كانت علة القلب
في الموزون موجودة في الزنة كما في تصريف فان اصله تصرف براءين
لوجوب اشتمال المصدر على حروف فعله ثم ابدلت الراء الثانية من جنس
حركة ما قبلها لثقل اجتماع المتجانسين مع تعذر الادغام في يعبر عن
بلفظ البدل فيقال في المثال وزنه تفعيل ففي الحقيقة عبر عنه كما تقدم
وقيل تفعل ثم اجري فيه اعلال الموزون لوجود سببه ولهذا حكمنا
في مواضع من كتبنا الصرفية ان وزن تغير تفعيل بالياء وان كان القياس
تفعفعل بالتفرقة بينه وبين تفرح ونحوه فان باب تفرح بدل فيقابل

بلفظ

بلفظه وياء تفعيل ليس بدلا من حرف فينبغي التعبير عنه كالياء المتقدمة اى
بالعين ويقال تفعيل لكن لما اجتمع مثلان في الميزان وتعذر الادغام ابدلت
الثانية ياء فصار تفعيل وان لم تكن علة القلب موجودة في الميزان كما في ادعوى
فان علة القلب فيه ثقل الواوين ووقوع الضم على الثانية في المضارع لو ادغم
وجميع ذلك منتف في الميزان جاز الوجهان فيجوز ان يقال في المثال افعل
على الاصل وهو الاقيس وافعلى على الفرع فتدبر فاني لم ار من بين الاحكام
لهذه الاقسام الا نحو ادعوى فقد قرأت في شرح التسهيل لابي حيان انه
قال ابو بكر محمد ابن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط من شيوخ ابي القاسم
الزجاجي ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيى اقمت سنين اسئل عن وزن ادعوى فائدة
فلم اجد من يعرفه وهو افعل ولو قال قائل افعلى لكان وجها انتهى
ماقلناه من ان المكرر يعبر عنه بما عبر به عما تقدمه انما هو تقدمه اذا كان التكرير
عن قصد واما لم يقصد التكرير من حيث هو تكرير بل اراد زيادة حرف من حيث
خصوصية ذلك الحرف فاتفق التكرير لوجود اصلي مثله كالميم الذي يقصد به
زيادته من حيث خصوص ذاته لتحصيل بناء اسمي الفاعل والمفعول فربما اتفق
تكريره لوجود مثله في المزيد عليه كما في تمتان حيث كان هذا التكرير اتفاقيا
غير مقصود من حيث هو تكرير لم يجز فيه مخالفة القاعدة المطردة في التعبير عنه
بلفظه فيقال في المثال مفتعل بالميم الموضع الثالث الحرف المدغم في

فى حرف اصلى فانه لا يعبر عنه بلفظة بل بما عبر به عما بعده مثل ادّال وازيّن
فى تدالك وتزين فان وزنهما افاعل وافعّل بتشديد الفاء لا ادّاعل وازّفعّل
ولم يستثن ابن الحاجب هذا الموضع فى الشافية فانه قال ويعبر عن الزائد بلفظه الا
المبدل من تاء الافتعال والمكرر للالحاق او لغيره فانه بما تقدم وكان عليه استثناؤه
فان قلت هذا الموضع داخل فى المكرر لغير الالحاق لان الدال فى ادّال
والزاى فى ازّين مكررة لغير الالحاق فيشمله قوله او لغيره قلت لا يشمله قوله
او لغيره فانه قال بعده فانه بما تقدم اى يعبر عن الزائد المكرر بما عبر به عن الحرف
الاصلى الذى تقدمه ومعلوم ليس الامر فى ادّال كذلك بل يعبر به فيه عن
الزائد المكرر بما عبر به عن الاصلى الذى تأخر فان قلت ليس المراد من التقدم
فى المكان حتى يقال فى ادّال يعبر عن المكرر بما تأخر لا بما تقدم بل التقدم
فى الوجود بمعنى كلما ان المكرر يعبر عنه بما عبر به عن الحرف الذى تقدمه
وجودا او كان قبله فى الوجود مثلا ان الباء الثانية فى جلبب مكررة فيعبر عنها
بما عبر به عن الباء الاولى التى هى مقدمة وجودا عليها فعلى هذا يشمل هذا
الموضع قوله او لغيره فان الدال الاولى فى ادّال مكررة لغير الالحاق فيعبر
عنها بما عبر به عن الدال الثانية التى هى مقدمة على الاولى وجودا قلت ذلك
حسن الا انه لا يفهم من هذا التفسير حكم الزائدة على سبيل التكرير بحسب التعبير
بيان ذلك ان الحرف الذى تقدم على الباء الثانية فى جلبب مثلا بحسب الوجود

27

تلك الباء الاولى واللام قبلها والجيم فان كلا منها مقدم وجود على الباء
الثانية فلا يعلم من كلام من على ذلك التفسير انه يعبر عن الباء الثانية بما عبر به
عن الباء الاولى وهو اللام انما عبر به عن اللام قبلها وهو الفا بخلاف اذا اريد
من التقدم المكانى كما هو الظاهر فانه صريح فى ان التعبير عن الثانية كالتعبير
عن الاولى الموضع الرابع الزائد المبدل من تاء الافتعال كالدال فى اذكر وفى
اصطلح فان هذا المبدل زائد لا يعبر عنه فى الزنة بلفظه بل بالتاء فيقال
فى المثالين مثلا انهما على زنة افتعل لا ادعلى وافطعل اما لارادة بيان
الاصل او لدفع الثقل وفسر الثقل بتفسيرين الاول انه يلزم منه تكثير الاوزان
فى هذا الموضع اذ يجب ان يقال تارة افطعل بالطاء وتارة اخرى بالدال
الى غير ذلك وهذا نوع من الاستثقال الثانى ان افطعل بالطاء ثقيل وكذا
بالدال بخلاف افتعل بالتاء فانه خفيف وفى كلا الوجهين ضعف اما الاول
فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص اذ قد يقلبون الزنة لقلب الموزون
ولا يراعون بيان اصل الموزون ويمكن ان يجاب عنه بان مراعاتهم بيان
فى المقلوب مخل بما هو مقصود لهم من الوزن وهو بيان محل الاصل بخلاف
المبدل من تاء الافتعال فان مراعاة اصله لا يخل بشىء من مقصودهم
فلا تخصيص واما الثانى فلتخلف المعلول عن العلة لان الاستثقال لو كان
علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا فى وزن هتلع هفلع وصتين

فتبين انه ليس بعلة فيجاب من هذا ايضا بان الاستثقال فيه فلم مثلا
ان سلم محتمل للضرورة ولا يلزم من اعتقاد ما لا منه وهو عند اعتقاد ما عنه
منه هو هذا وقال الرضي رضي الله عنه بل نقول اضطرب على وزن افتعل
فخصط على وزن فعلط وهراق على وزن هفعل بالتعبير عن الزائد
بالبدل لا بالمبدل منه فان قالوا التعبير بالمبدل منه للتنبيه على الاصل
ودفع الاستثقال قلنا هذا ان ما حصل الا في نحو فحصط وفزد ولا يوجد بان
الا بالبدل انتهى وفيه نظر فان المراد رعاية الاصل والحذر عن الثقل
فيما هو كثير بخلاف نحو فزدُ وفحصطُ اصلهما فزتُ وفحصتُ ابدل
الدال والطاء من ضمير المتكلم وقالوا في تمثيلهما فعلد وفعلط فانه تصرف
نادر قليل فلم يبالوا فيه بالثقل وعدم رعاية الاصل وعبروا عنه باللفظ
فتدبر ولجميع ما ذكرنا في هذين الامرين اشار في نظمنا في الصرف بقولنا
الاصل ما يلزم والزائد ما خالفه وقابل المقدما بالفاء ثم العين ثم
اللام وامرها بمقتضى المقام وكل ما زاد بلفظه وما كرر مطلقا بما تقدما
الا اذا كان دليل يلفى وبدل التاء بها او بالفا الامر الثالث ما يتعلق
بوزن الفعل الثلاثي المجرد اعلم ان الفعل ينقسم الى مجرد من الزوائد
فله ثلثة كنصر واكثر اربعة كدحرج والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم
دفعا تبه ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الثلاثي اوزانه

كثيرة

76

كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلثة
وقيل اربعة ولا كلام لنا في ذلك واما اوزان الثلاثي المجرد وهو محل الكلام
ففيها ولان الامل انها ثلثة لالتزامهم الفتح لخفته فانه والاخر محل الكلام
الحركة البنائية وكانهم حيث التزموا التسكين عند اتصال الضمير المرفوع
المتحرك الجاري مجرى الجزء من الفعل لشدة امتزاجه به احترزوا عن السكون
في الوسط لئلا يكون في معرض التقاء الساكنين في هذه الصورة فاختلاف
الابنية فيه انما هو باعتبار الحركات الثلث في الوسط فحصلت ثلثة اوزان
باعتبارها وهي فعَل بفتح الوسط وفعِل بكسره وفعُل بضمه والاولان يجري
فيهما التعدي واللزوم والثالث لازم البتة واما نحو ضرب بضم اوله وكسر
ثانيه فليس وزنا اصليا بل هو فرع عن فعل الفاعل بدليل تحرك الواو في سويد
مع وجود المقتضي لقلبها ياء وادغامها وهو اجتماعها مع الياء وكون السابق
ساكنا فانه انما يصح مراعاة للاصل وهو ساير اذ المشتق ما صح صحيح بدليل
صحة عاور المشتق من عور ولجيب بان ترك الادغام لئلا يلتبس مجهول
سير لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول سير او ساير الشافعي والبصريين وذهب
المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله ابن مالك في شرح عن سيبويه
انه يعتقد ان المبني للمفعول وزنا اصليا رابعا فانه لو كان فرعا عن المبني
للفاعل لاستلزم وجوده وجوده ضرورة استلزام وجود الفرع وجود الاصل

الاصل واللازم باطل فالملزوم مثله اما بطلان اللازم فلانا وجدنا
افعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبنى للفاعل كجن وفلج واولع بكذا
ونحو ذلك واما بطلان الملزوم فمعلوم وجوابه بالنقض وهو ان لنا
جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد واباببيل والجمع فرع الواحد اتفاقا فلو كان
ما ذكروه صحيحا لزم كون الجمع اصلا براسه وهم لا يقولون به فما كان جوابهم عن ذا
فهو جوابنا عن ذلك فالصحيح ان وزن الفعل الثلاثى المجرد ثلثة كما ان عدد
الحروف الاصلية فى لفظ الكافية ثلثة الكاف والفاء والياء واما الالف
فزائدة لبناء الاسم الفاعل وليست باصلية وكذا الهاء فانها زائدة للتانيث
وهذا معنى قولنا وما زيد فيه اى فى الاسم المعهود غير حرفين هما الالف والهاء
احدهما اى احد الحرفين الزائدين وهو الهاء مكانه بعد اللام وهو الياء والثانى
وهو الالف مكانه قبل العين من ذلك الاسم وهو الفاء وقد مر معنى اللام
وهو العين انفا المخرة اى عدد حرف اخر هذا الاسم وهو الهاء وهو حسبانا
لحمل حمسته عدد الاسم الخماسى المزيد فيه على الاصح مما قالوه وهو ان
له خمسة ابنية وهو عضرفوط بزيادة الواو وليعلم ان المزيد فيه الخماسى
لا يجئ الا بزيادة حرف واحد ولا يشترط فيه ان يكون حرف سواء كان قبل الاخر
او بعد كانهم راموا قلة الزوائد فيه وخفته لكثرة اصوله وعضرفوط للذكر من العظاية
بالمهملة فالمعجمة من المنقوص الياء ودويبة وخزعبيل بزيادة الياء قبل اللام للباطل

ودرطوسى

وقراوس بكسر القاف وزيادة الواو للداهية والناقة العظيمة وقبعثرى بفتح
القاف وزيادة الالف في اخره للجمل الضخم الشديد وقد تقدم الكلام
على الفرد في النوع الخامس فعلليل بفتح فسكون ففتح فكسر فياء ساكنة زائدة
كعلطبيس وهو الاملس البراق قال الراجز لما راى شيب قذال العيسا
وهامتي كالطيب علطبيسا لا يجد القمل بها تعريسا وعلطميس من النوق
الشديدة العالية والكثيرة الاكل الشديد البلع ودردبيس للداهية
والشيخ والعجوز الفانية وانما اوردنا امثلة الوزن الخامس اشارة الى
غير عزيز في كلامهم ولو ظفر بها ابن الحاجب لم يعدل عنها الى خندريس
لتكميل الخماسي وهو مثال اختلفوا فيه فانه من مزيد الرباعي ووزنه فنعليل
بزيادة النون والياء او مزيد الخماسي والحمل على الاول اولى لكثرة مزيد
الرباعي وقلة مزيد الخماسي ولو عثر عليها بعض شراح الشافية
لما قال لو قال المصنف بدل خندريس برقعيد لاستراح من قوله على الاكثر
لانه فعلليل بلا خلاف انتهى مع انه اعجمي والكلام في الاسماء العربية
وقال الرضي لو ذكر علطميسا وجعفليقا لم يرد شيء انتهى وفيه نظر فان
الجعفليق وهي العظيمة من النساء معرب قال الجوهري والفيروزابادي لا يجتمع
الجيم والقاف في كلمة الا معربة او صوتا انتهى فرد انه معرب نعم لو مثل با
بالعلطميس لم يرد عليه شيء كما قال واوله اي عدد حرف اوله وهو الكاف

وهو بحساب الجمل عشرون عدد المصادر السماعية للثلاثي المجرد ان زيد
فيه او في اوله او في وسطه حرف واله ما للماضي من الوجوه فههنا لا بد من ذكر
امور الاول حد المصدر واعلم انه اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل والمعنى
بالحدث المعنى القائم بغيره عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به سواء صدر عنه
كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر ومن جهة انه اسم لذلك
الحدث ووضعه الواضع له مطلقا من غير نظر الى ما يفتقر اليه في وجوده لم يطلب فاعلا
ولا مفعولا وكان حقه ان لا يعمل لكنه لما شابه الفعل عمل عمله وقولنا يشتق
منه الفعل هو الصحيح واليه ذهب البصريون والحجة القوية لهم ان يقولوا كل فرع
يصاغ من اصله يجب ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ
وحال الفعل كذلك لان فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه
على المصدر اي الحدث وبهيئته على الزمان وزعم الكوفيون ان المصدر
مشتق من الفعل وظاهر الادلة المنقولة عنهم ان المراد بالفعل هو الماضي
والعمدة في ادلتهم ان المصدر يعل باعلال الفعل كاعلال قيام بقلب عينه
وهو الواو ياء بسبب اعلال قام بقلبها فيه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ويصح بصحته كتصحيح العين في لواذ لتصحيحها في لاوذ وكل شيء يعل باعلال

الفعل

الفعل ويصح بتصحيحه فهو فرعه فينتج ان المصدر فرعه والجواب ان الاوّل
من القياس المذكور فرعية المصدر للفعل في الاعلال والتصحيح لان فرعيته
في الاشتقاق التي هي مدعاكم فلا يصح اثباتها به اذ ليست بلازمة له وهو
ظاهر ولا النتيجة اذ لا يلزم من فرعيته في الاعلال والتصحيح فرعيته له في الاشتقاق
اذ الفرعية في الاعلال ترتب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية
في الاشتقاق ترتب وجوده على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز
وجود شيء على امر وقياس وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك كما لا يخفى
وبعد فيه بحث لان هذا الكلام انما يتم اذا وجد المصدر اولا بلا اعلال
نحو قوام مثلا فاشتق منه الفعل وهو قوم مثلا ثم اعل الفعل بوجود شرط
الاعلال فيه وبعد ذلك حمل المصدر العاري عن الاعلال على الفعل المعل
في الاعلال فاعل وليس الامر كذلك فان من المعلوم ان الواضع لم يضع
المصدر الا متصفا بالاعلال المخصوص ولم ينطق به هو ولا غيره ممن صرح
على طريقته الا كذلك فلم يوجد المصدر حالة ولا استعمال يكون فيهما
عاريا عن ذلك الاعلال حتى يقال ان صفته التي هي ذلك الاعلال ترتبت
عن وجودها في الفعل فتامل الامر الثاني ابنية المصادر لتعلم ان المصدر
من الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي كما تقول كلما كان
ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما كان ماضيه على استفعل فمصدره

وهكذا على استفعال ونحوه واما المصدر من الثلاثي المجرد فسماعي
وابنيته كثيرة مختلفة تنتهي ما ذكره سيبويه منها الى اثنين وثلثين
بناء ولنذكر الموازين اذ الاوزان لا تشعر بالامثلة فيحتاج الى ذكرها
كما وقع للزمخشري في مفصله وهي قتل وشغل وفسق ورحمة ونشدة
ونكدة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران ونزوان وطلب
وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال وزهادة
ودراية ودخول وقبول ووجيف وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة
ومحمدة وزاد ابن الحاجب بنايين بغاية وكراهية فالمجموع اربعة وثلثون
وهناك ابنية اخرى ليست كثيرة غالبة كالسودد والشيخوخة
والجبروت ونحو ذلك الامر الثالث تعريف الماضي اول وفيه انظار
الاول ولم يسبق احد اليه والجواب انه يصدق على المصدر في قولنا
ضرب زيد امس شديد لدلالته على معنى وحدث وحدث في الزمان
الماضي والجواب ان المراد دلالته على معنى واقع في الزمان الماضي بحيث
يكون الزمان ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى الموجود فيه فيكون
الظرف والمظروف اي الزمان الماضي وذلك المعنى مدلولي لفظ واحد
بالوضع الاصلي فيخرج في ذلك المثال لانه لا يدل عليهما بل على المعنى
وحده واما الزمان الماضي فقد فهم من لفظ امس هذا والحق ان مثل

هذا

هذا الاهمال لا يحسن في الحد ودليل لا بد منها من التصريح بالمقصود وهكذا
صنع ابن الحاجب في كافيته لكنه اقتصر على المدلول الطرفي اي الزمان وحده فقال
الماضي ما دل على زمان قبل زمانك فانتقض بامس وان امكن الجواب
عنه بما مضى او بان المراد بلفظ ما الموصولة الفعل بقرينة ان كلامه في
قسم الافعال الثاني انه لا يصدق على قام في نحو ما قام زيد مما اقترن
بحرف النفي فانه ماض دال على معنى لم يوجد في الزمان الماضي والجواب انهما
هو قام واداة النفي خارجة عنه طارية عليه وعدم الدلالة انما جاء من قبلها
وهو من حيث هو يدل على معنى وجد في الزمان الماضي والا لما صح دخول
اداة النفي فانها تسلب ما يدل عليه اللفظ وقيل في الجواب ان ما قام زيد
دال على معنى وهو انتفاء القيام من زيد وجد هذا المعنى في الزمان الماضي
الثالث ان هذا التعريف دوري بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته على معرفة المعرف
بالفتح المتوقفة على معرفة المعرف قاله التفتازاني في نظير هذا التعريف
اقول وفي كون هذا الصنع دورا نظر فان الدور تعريف الشيء بما يتوقف
عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف والمتوقف عليه بل هو تعريف
للشيء بنفسه اذ تعريف الفعل الماضي بما دل على ما وجد في الزمان الماضي تعريف
وذلك ظاهر وقيل بل هو تعريف للشيء بما فيه نفسه ولو قال الماضي لكان هنا
الشيء بنفسه صادق بالتعريف بالنفس فقط وبالتعريف بما فيه النفس كما

وبعض الضعفاء استبعد كون هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه من جهة
اختلاف الموصوفين بالماضي فان الموصوف بالاول الفعل وبالثاني الزمان
وليس هذا الاستبعاد بمحله فان المعرف بالفتح اذا وصف بصفة معينة
وقصد تعريفه من حيث انه موصوف بتلك الصفة وذكرت تلك
الصفة لشيء آخر في تعريفه مرادا بها معناها الاول كان من باب تعريف
الشيء بنفسه قطعا لانها المعقول بالتعريف كما لو قلت الرجل الطويل
هو الحيوان ذو القامة الطويلة فعلم من هذا التطويل ان ذلك التعريف
تعريف الشيء بنفسه وجوابه ان المراد بالماضي الواقع في التعريف معناه
اللغوي وهو السابق وبالماضي الذي هو المعرف معناه الاصطلاحي الرابع انه
غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم كلم يقم فانه دال على قيام وقع في الزمان
الماضي والجواب ان دلالته على الزمان الماضي امر عارض ناشئ من لم ولا اعتبار
باصل الموضوع وهو المضارع واصله الدلالة على الحصول الحالي او الاستقبالي
وهذا على قول من يقول ان لم دخل على لفظ المضارع فغير معناه الى الماضي
واما على قول من يقول انه دخل على لفظ الماضي فغيره الى لفظ المضارع فلا
فان دلالة لم يقم على الزمان ليست بعارضية ولا بانها ناشئة
من لم الخامس انه غير جامع لعدم صدقه على نحو بئس ونعم وعسى وليس فانها الاخيرين
لا تدل على الزمان وقيل لان معنى الاولين المدح والذم في الحال ومعنى

الترجي

النفي والمقاربة في الحال انتهى يعني انها تدل على زمان الحال لا على الزمان الماضي
وفيه نظر فان هذه الافعال لا دلالة لها على الزمان مطلقا ولا نسلم ان نعم وبئس
مثلا يدلان على زمان الحال وان كان الانشا المدح والذم في الحال بدلالة ان
فان الحالية انما جاءت من قبل عدم دلالتهما على الزمان فان الانشا بالادلالة
على الزمان يحمل على الحال وكذا الحال في ليس وعسى والجواب عن اصل النظر ان
تجردها عن الزمان عارض فلا اعتداد به ودلالتها بحسب اصل الوضع دلالة على
وفي المقام ابحاث شريفة من تحاديرنا وشحنا بها ساير تحاديرنا وتركناها هنا لاَمَان
من طعن الحسود لعدم سعة هذا الكتاب لها فليرجع اليها من شاء من اروا
الاكباد العطش الامر الرابع في وجوه الماضي اعلم ان الماضي يجي على اربعة
عشر وجها والقياس يقتضي ان يجي على ثمانية عشر وجها لانه اما للغايب
او للمخاطب او للمتكلم وكل منها اما المذكر او المونث فيصير ستة وعلى التقادير
الستة اما المفرد او المثنى او المجموع فالمجموع ثمانية عشر وجها حاصلة من ضرب
الستة في الثلثة ستة للغايب وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه اكتفى من
الستة في المتكلم بلفظين لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فيتميز المذكر من المونث
بالرؤية او يعلم بالصوت انه مذكر او مونث فلا احتياج الى تكثير الامثلة
فبقيت اربعة عشر وجها نحو ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا فان قلت لتثنية المخاطب

والمخاطبة صيغة واحدة وهي ضربتما كما ان لتثنية المتكلم وجمعه صيغة
واحدة وهي نحن فلم عدد تمامرتين قلت لان ضربتما باعتبار كونه تثنية
ضربت بفتح التا صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسرها صيغة
اخرى تقديرا واما نحن فهو تثنية انا او جمعه مذكرا او مؤنثا فلا فرق
في التقدير فتدبر فان الظاهر انه ثلثة عشر وجها على ما قالوا الاربعة
عشر وجها فان زدت هذه الوجوه الاربعة عشر التي هي للماضي على عشرين
وهو عدد حرف اول هذا الاسم اي الكاف حصل اربعة وثلثون وذلك عدد
المصادر السماعية كما سمعت في الامر الثاني وما قبل اخره وهو الياء وعدده
عشر عدد الحروف تزاد اذا اريدت زيادة حرف في كلمة لغرض لفظي كما
في علم او معنوي كما في اكرم فانها اي عشرة وهي حروف سالتمونيها واليوم
تنساها وحكايتهما معروفة واما السمان هويت فمعيب لانعدام اللام
ومثله هويت السمان لذلك ولسقوط الهمزة وقد جمعها الناس
في انواع من الكلام ولنذكر لان لكل جديد لذة تراكيب جميلة تستلذ
بها الاسماع وتجذب اليها الطباع فنقول كنا يوما مع من الاصحاب
وخالصي الاصحاب عند مليح ذي اداب وصبيح يستغني عن الالقاب
فدخل غلام وسلم وكلم القلوب وما تكلم فاستنطقنا من اسمه
ولا رغبة في عمله بل لننظر اين فصاحته من صباحته وكيف لهجته

لهجته

لحجته من بهجته فقال انا غلام طالب للافادة فافيد ولى ما حروف
الزيادة فقلت بعد كلام مجيبا عن استفهامه ومن سالتها فظن انى
استفهم منه انه سالها منى او من غيرى من الحاضرين فقال نعم منكم
سألتها فتبسمت وما تكلمت الى ان مضت ساعة فقلت وما سألتنيه
فظن انى اقول له السؤال الذى سألتنى ما هو فقال النسيته فقلت
وانتبه اتلوم ناسيه فظن اقول له اتلوم من نسى سؤلك فقال ووجهه
تبلّلا لا اى والله تعالى فقلت قد اجبتك مرات فاستولت عليه حمرة
ثم ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة انها تكون زائدة
ابدا لانها قد تكون منها الكلمة وكلها اصول كقولك سال ونام بل المراد
انه اذا اريد حرف لا على وجه التكرار فلا يكون الا منها وانما اختيرت تلك
للزيادة لخفة الثلثة التى هى حروف اللين منها ومناسبة البواقى لها فى
والصفة فان الهمزة والهاء تجاوران الالف فى المخرج والميم شفوية كالواو
والتاء والشين مهموستان تناسبان لين حروف اللين والنون لخفتها
تمتد فى مخرجها وهو الخيشوم امتداد الالف فى الحلق واللام مخرجها مادون
طرف اللسان فكانها قريبة من الشفوية مع انها تناسب النون ولذلك
تطعم بالغنة فى بعض اللغات فاجريت مجريها فى الزيادة وقولنا هلا آتيا
اشارة الى ان ما زعمه المبرد من ان الهاء ليست من حروف الزيادة ليس بشىء

ليس لشيء ولا ينبغي ان يرتاب احد في انها عشرة وسباعي وجد ذلك
وما بعد اوله اي عدد الحروف الثاني من ذلك الاسم وهو الالف
وهو واحد بالحساب المعهود عدد الاسم المعهود عدد الاسم الخماسي
المجرد اي عدد ابنيته فان له اربعة ابنية اصول بالاستقراء والعقلية والقسمة
تقتضي في بادي النظر مئة واثنين وتسعين بناء حاصلة من ضرب الثمانية
والاربعين المحتملة في الرباعي المجرد في الاحوال الاربع المحتملة في اللام
الثانية ويسقط منها بملاحظة امتناع التقاء الساكنين احد وعشرون
وهي التسعة الحاصلة من ضرب الثلاثة الساقطة في الرباعي في الحركات
الثلث المحتملة في اللام الثالثة مع الاثني عشر المحتملة في الثلاثي اذا اعتبر
فيها سكون اللام الاولى والثانية كلتيهما وفي ثلثة من هذه وهي الحاصلة
من الحركات الثلث للفاء مع سكون اللامين جميعا يلتقي ثلث سواكن
والاربعة الموجودة هي سفرجل بسكون الراء وفتح ما عداها لثمرة معروفة
وهي عدم التوالي وقرطعب بكسر القاف وفتح الطاء وسكون الراء والعين للشيء
القليل وجحمرش بفتح الجيم والميم وسكون الحاء وكسر الراء وقذعمل بضم القاف
وفتح الذال المعجمة وسكون العين وكسر الميم وزاد بعض ابنية
الخماسي فعللل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الاولى وكسر الثانية
نحو صنبر والصحيح انه لم يجئ في ابنية كلامهم الا في الشعر نحو قول طرفة بجفان

قوله لثمرة الخ اي سكون الراء من جهة عدم لزوم توالي الحركات الاربع ولو لم تعتبر الثمرة لكان يكفي هذا المعنى وان يكون المراد بيان نكتة لفظ سفرجل فانه نشر من الاشارات منه عفي عنه

يعتري

82

يعري فادينا من سديف حين هاج الضبر وفيه تاويلان الاول ان يكون
لما سكن الراء للوقف كسر الباء لالتقاء الساكنين الثاني ان يكون قد
نقل حركة الراء الى الباء ان قلت حركته فهو في موضع الواو الفتحة بفتح
الباء فما وجه الكسر في الظرف كحين في البيت ان يضاف الى المصدر وهنا
اضيف الى الفعل فقدر الاضافة الى الفعل بمعنى المصدر كانه قال لحين
هيجان الضبر فلم ينقل الا حركة توجد في الاصل وهي الجر الذي يوجبه
اضافة المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول مع سكون محله
والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو هاج وقد الغزم من قال ما فاعل الفعل
لكن جره مع السكون فيه ثابتان وزيدا به فعللل كهدلع ولم يحفظ
فيه غيره وهذا عندي ينبغي ان يحمل على انه فنعلل من مزيد الرباعي لانه
لم يثبت في مزيده هذا الوزن لانه على كل حال ليس له نظير فدخوله في
الباب الاوسع اولى وهو المزيد لان ابنيته وذلك اكثر من ابنية المجرد من
الزيادة كما لا يخفى فالصحيح انها اربعة ابنية المجرد وذلك عدد الالف
ان زيد فيه ما للمضارع من الاعراب فان اعرابه ثلثة رفع ونصب وجزم
والالف واحد فالمجموع اربعة وقد اختلفوا في ان اعراب المضارع بالاصالة
اولا فذهب الكوفيون الى الاول واحتجوا بانه قد يتوارد عليه المعاني المختلفة
كما في الاسم بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه

ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع
لتعيينه نحو قولك لا يضرب دفعه مشعر يكون لا للنفي دون النهي وجزمه
دليل على كونها للنهي ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه رفعه نحو يضرب زيد
ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه
الفاعل بالمفعول كما في اكل زيد الخبز وكسر الزجاج الحجر سواء كان المواضع
الملتبسة في الاسم او الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها
فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي تثبت علته في الاقل كحذف الواو
في تعد ونعد واعد لحذفها في يعد وكذا حذف الهمزة في يكرم وتكرم
ونكرم لحذفها في اكرم وذهب البصريون الى الثاني اي ان اعرابه ليس
بالاصالة بل المشابهة بالاسم في الابهام والتخصص ودخول اللام الابتداء
وباسم الفاعل في الحركات والسكنات قالوا ولهذه المشابهة انه سمي
مضارعا وذهب ابن مالك الى ان اعرابه بمشابهته لكن لا في الامور المذكورة
بل في ان كلا منهما يطرء بعد التركيب عليه معان مختلفة تتعاقب على صيغة
واحدة فيفتقر في التميز بينها الى الاعراب فالاسم معلوم والفعل كما في
نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن برفع اذا اردت النفي عن الاول واباحة
الثاني وتنصبه اذا اردت النهي عن الجمع بينهما اي لا يكن منك اكل
سمك مع شرب لبن وتجزمه اذا اردت النهي عن كل منهما ان مقتضيه قبل

مشابهتهما

مشابهتهما في توارد المعاني عليهما في الاعراب فلم كان الاسم بالاصالة
قلت لما كانت المعاني المتعاقبة على الاسم لا يميزها الا الاعراب والمعاني المتعاقبة
على المضارع يميزها غيرها ايضا كاظهار العوامل المقدرة من ان في النصب ولا الناهية
في الجزم والقطع في الرفع كان الاسم اشد احتياجا الى الاعراب من المضارع
فكان اصلا في الاعراب وذلك فرعا فيه ولا يخفى ان مذهب ابن مالك مركب
من المذهبين الاولين فان البصريين لا يسلمون قوله ويرون اعرابه بالشبه
والكوفيون يسلمونه ويرون اعرابه اصالة كالاسم وتمام الكلام في كتب
القوم وفيه اي في ذلك الاسم وهو في الكافية ثلثة احرف من الحروف المهموسة
وهي بخلاف المجهورة فانها تحبس جري النفس مع تحركه وذلك لانه لا يكون
قويا في نفسه وقوي الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج الا بصوت قوي
شديد ويمنع النفس من الجري معه ولذلك سميت مجهورة لان الجهر
بالشيء الاعلان به وجمعها قولهم ظل قو ربض اذ غزا جند مطيع
القوباء الفتح المكان الخالي والربض الحظيرة والمهموسة ما لا تحبس جري
النفس مع تحركه وذلك لانها ضعيفة في نفسها تجري معها النفس
وهي احرف مجموعة في قولهم ستشحثك خصفه وهي اسم امرأة وشحث
بمعنى يلح الالحاح في المسئلة ومنه قيل للمكدي شحاث قال العارف
في الحواشي معناه ستكدي عليك هذه المرأة وانما سميت هذه الحروف

مهموسة اخذ من الهمس والاخفاء لان جريان النفس معها يقتضى ان لا تقوى
الصوت بها قوة المجهورة ان قلت الاحرف الثلثة المهموسة التى فى ذلك
الاسم ما هى قلت احدها حرف من حروف الذلاقة وهى ستة احرف يجمعها
قولك فر من لب والّلب سبع لشبه الذئب يوجد فى جزيرة الاندلس
وانما سميت بذلك لان الذلاقة اى السرعة فى النطق انما هى بطرف اسلة
اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة لان ثلثة
منها ذولقية وهى اللام والراء والنون وثلثة شفهية وهى الباء والفاء
والميم وهذه الحروف احسن الحروف امتزاجا بغيرها ولا ينفك رباعى او خماسى
عن شئ منها فمتى رايت كلمة رباعية او خماسية خالية عنها فهى دخيلة فى
العربية كالعسجد وهو الذهب والدهقة وهو الكرّ والعسطوس شجرة
تشبه الخيزران تكون بالجزيره والزهزقة شدة الضحك الا ان لشذ يكون
عربيا والشاذ لا عبرة به ومخرجها اى مخرج الحرف الاول من الاحرف الثلثة
المهموسة التى فى ذلك الاسم الشفة فان ذلك الحرف الفاء وهو والميم والباء
والواو حروف شفوية وذكر مخارج الحروف وما يتعلق بها خارج عن وضع
الكتاب وثانيها اى ثانى الاحرف الثلثة من احرف ستشحثك خصفة
التى فى ذلك الاسم حرف وهو الهاء يقع مبدلا منه تارة ومبدلا اخرى
فينبغى اولا ان نذكر معنى الابدال فنقول قال ابن الحاجب فى شافيته

الابدال

الابدال جعل حرف مكان حرف غيره ففي قوله مكان حرف اشارة الى ما فرق به
بعضهم بين الابدال والتعويض من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل
منه والعوض يكون في غير الموضع معوض عنه كتاء عدة المعوضة عن الواو
المحذوفة في الاول وهمزة ابن المعوضة عن اللام وياء تسقي المعوضة
عن الحرف الخامس قال ولا يقال في هذا بدل الا تجوزا مع قلته وفي قوله حرف
في الموضعين اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين الابدال والقلب
من ان القلب يختص بحروف العلة والابدال يكون فيها وفي الحروف الصحيحة
قال فالابدال اعم والقلب اخص ثم انه خرج بقوله مكان حرف نحو
وبنت عن الحذف فان التاء فيها عوض عن المحذوف فلا بدل اذ ليس في الحقيقة
في مكان المحذوف اذ الاصل اخوة وبنوة بثبوت التاء بعد الواو فلما حذفت الواو
الواو جعل التاء عوضا عنها وهي في مكانه ولم تقدم من مكانه الى مكان
كما لا يخفى قال الجاربردي وغيره قوله غيره احتراز عن رد المحذوف في مثل
اب واخ فانك اذا نسبت اليهما تقول ابوي واخوي برد اللام منهما الى
في مكانها فيصدق انه جعل حرف مكان حرف مع انه لا يسمى ابدالا اذ
ليس جعل حرف مكان حرف غيره بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه
وانا اقول قوله مكان حرف بالتنكير يغني عن قوله غيره لاشعار التنكير
بان هذا الحرف غير حرف هو بدل وقد شاع ان النكرة اذا اعيدت نكرة

كانت المعادة غير الاولى كقولك اشتريت فرسا ثم بعت فرسا الا اذا وجدت
قرينة صارفة الى العينية نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله
حيث اعيدت النكرة وليست غيرا وبالجملة ان قوله حرف وقوله غيره
احدهما مستدرك اذ لو قال جعل حرف مكان حرف بدون ذكر غيره
او جعل حرف مكان غيره بدون ذكر حرف لكان التعريف صحيحا خارجا
منه رد المحذوف نحو ابوي هذا احد الابدال واما وقوع الهاء مبدلة
منه ففي الشافية كما في ال على راي وفي جاربردي ان الالف عند البصريين
هي مبدلة عن الهاء ففيه ثلثة اقوال الاول ان اصله اهل بدليل وروده
اهيل فقلبت هاؤه همزة ام بتقاربهما في المخرج ثم قلبت الفا لان قلب
الهاء الفا ابتداء لم يات في موضع حتى يقاس عليه واما قلبها همزة فشايع
كما اصله ماه بدليل مياه ولا يخفى ان هذا الاصل يلائم وروده اهيل
في التصغير لا يدل على ان اصل ال اهل لجواز كونه تصغير اهل وانما
يدل وروده اهيل على ذلك لو ورد بعد ال اي هكذا ال واهيل فتدبر
ولما صار الاخص استعماله في الاشراف اي مورد استعماله من له منزلة
وعظمة فلا يقال ال الاسلام وال مصر وامثالهما كما يقال اهل الاسلام
واهل مصر ولا ال زيد اذا لم يكن ممن له خطر كما يقال اهل زيد وان
لم يكن من له خطر ومنزلة ففي الال تخصيصان ليسا في اهل الاول

انه لا يضاف

85

انه لا يضاف الى غير العقلا الثاني انه لا يضاف من العقلا الا الى من له
خطر واما كون المستعمل فيه العقلا فهو مشترك بين الاول والاهل والظاهر
كفاية الشرافة فيما يستعمل فيه العقلا وفيه الال من جهة المضاف اليه
فلا يشترط فيه الشرافة من جهة افرادها فقال ال الامير لزوجاته وان لم
تكن لهن شرافة من جهة الاباء والامهات ولابناته وان كانوا اراذل
الناس ووجه هذين التخصيصين انهم لما ارتكبوا في الال التغيير اللفظي
بتغيير الهاء همزة ارتكبوا التخصيص الاول ملايمة بين اللفظ والمعنى ولما
كان الهاء حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرق الى الكلمة بسببه قلبها
الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص قوي فارتكبوا التخصيص الثاني
جبرا لهذا النقص ان قلت اختصاص الال بالاشراف مناف للتصغير لكنه
يقال اهيل تصغير ال ويستدل به على انه اصل قلت اختصاصه بالاشراف
لا يستلزم ذلك لجواز قصد تحقير من له خطر او تقليله على ان الخطر
في نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة الى اولى الاخطار العظيمة واما القول
بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع اختصاصه بالاشراف فقد
نوقش فيه بان التصغير التعظيم فرع تصغير التحقير كما صرحوا به فيصح حيث
يصح ويمتنع حيث يمتنع الثاني ان اصله اهل ابدلت الهاء بالالف
ابتداء وكانه قطع المسافة كما قال بعضهم في قائل ان اصله قاول ابدلت

ابدلت الواو همزة لا الفاء ثم همزة قطع للمسافة الثالث ان اصله
اول بتحريك الواو الفا واستدل على ذلك بورود اويل في التصغير لانه
يرد الاشياء الى اصولها فدل ان اويلا في التصغير كما يدل على ان الف
ال واو في الاصل لاحتمال ان يكون همزة اي يكون اصله اءول وبعد التصغير
اجتمعت همزتان الاولى مضمومة والثانية مفتوحة فقلبت المفتوحة
بالواو التي هي حرف حركة ما قبلها كما في اويدم مصغر آدم انتهى وفيه
نظر لانه ان اريد باحتمال كونه في الاصل اءلا بدليل كونه في الاصل الاصيل
كذلك وكون الهمزة الثانية الساكنة اصلية غير مبدلة من الهاء فيرد
عليه انه لا قائل به فانهم بين قائل بان الف ال هاء في الاصل وبين
قائل بانه واو في الاصل ولم يقل احد بانه همزة اصلية في الاصل وان اريد
به كونه في الاصل الثانوي كذلك اي كان في الاصل هاء فابدلت الهاء
همزة فاصله الثانوي الهمزة فيرد عليه ان التصغير انما يرد الاشياء الى اصولها
الاولية فيرد الالف الى الهاء ولا وجه لرده الى الهمزة كما لا يخفى والى عودها
مبدلة منه اشرنا بقولنا تبدل بالالف في بعض الاحيان واما وقوعها
مبدلة فهو المذكور في قولنا وتبدل من الالف والياء والهمزة والتاء
عند اهل اللسان اما ابدالها من الالف ففي انه على اي لان الاكثر في
الاستعمال الوقف على انا بالالف ويجوز ان يكون الهاء لبيان حركة
نون

نون انا وفی حیهله وهو مرکب وجاء حیهلا بالتنوین وحیهلا وکذا
بالالف وقد ابدلوا الهاء من الف هذا الاخیر فقالوا حیهله وکذا فی قوله
قد وردت من امکنه من ههنا ومن هنه ان لم اروها فمه ای وردت
الابل من امکنه مختلفه ان لم اروها فما اصنع والشاهد فی هنه والا
هنا وفی فمه والاصل فما وما استفهام ابدلت الهاء من الالف لتقاربهما
فی المخرج قیل ویجوز ان یکون زجرا ای به بالانسان کانه یخاطب نفسه
ویزجرها وایضا یجوز ان یقال حذف الالف من ما الاستفهامیه غیر المجروره
کما یحذف من ما المجروره نحو فیم وعم ثم الحق ها السکت جبرا واما ابدالها
من الیاء ففی تصغیر هن اذ قالوا هنیه والاصل هنیوه لقولهم فی الجمع هنوات
ثم هنیه لاجل الادغام ثم ابدلوا من الیاء الثانیه هاء فقالوا هنیهه وکذا
فی هذه امة الله قال الجاربردی اصل هذه هذی فالهاء بدل من الیاء لکنه
ان الیاء والکسره التی من جنسها قد انث بهما نحو انت تقومین ولم یثبت
للهاء تانیث فی موضع فجعله بدلا من الیاء هو القیاس وبعد ان جعل
الهاء بدلا من الیاء جاز وجهان احدهما ان یلحق بعد الهاء یاء زائده
کهذهی فاذا وقفت قلت هذه بالاسکان وحذف الیاء کما تقول مررت
به بالاسکان وثانیهما ان تکون ساکنه لا تکون بعدها یاء لا فی الاصل
الوصل ولا فی الوقف هذه امة الله بالهاء الساکنه وکانهم اجروا ان

ان يكون العوض مثل المعوض عنه في السكون انتهى اقول الظاهر ان هذه
اصل وصيغة موضوعة للمونث ولا حاجة للابدال واما ابدالها من الهمزة
ففي هرقت الماء وهرحت الدابة وهرت الثوب وهردت الشيء عن الحياء لغة
فهياك ولهنك وهما والله لقد كان كذا وهن فعلت فعلت في
طي وفيما انشده ابو الحسن الاخفش واتى صواحبها فقلن هذا الذي
منح المودة غيرنا وجفانا اي اتى الرجل المذكور في اول القصيدة صاحبات
امرأة مذكورة فقلن اي الصاحبات اذا الذي اي هذا الذي فهمزة الا
الاستفهام ابدلتها وزعم بعضهم ان الاصل هذا فحذفت الالف ولكن
ارقت واحت وارزت واردت واياك قال فهياك والامر الذي
ان توسعت موارده ضاقت عليك المصادره فالهاء بدل لان اياك
اكثر ولانك قال لهنك سمح ذا اليسار ومعدما كما انك الفت الحلم مرضى
ومغضبا ولما دخل لام الابتداء على الهمزة ابدلها هاء لان اللام لا تجامع ان
لانهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد ولهذا زحلقوها في ان ولكن
لسمع عن صدر الجملة واما والله وان فعلت وحكى قطرب هزيد منطلق
اي ازيد منطلق ويقال ايه في ايا في النداء هيا قال ابن هشام في المغني
في ايا وقد تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من
فرح هيا ربا واما ابدالها من التاء ففي كل تاء تانيث لحقت الاسم

كقولك

كقولك قائمه وقائمة وهو مطرد فصيح ويجوز بقاؤها تاء وليس بالكثير وحكى
قطرب ان في لغة طيء كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال
تاء الجمع هاء وهو قليل ضعيف وفي وقوعها اي الهاء زائدة خلاف
بينهم فالجمهور على انها من الحروف التي تزاد بالمعنى المتقدم وهي من حروف
سألتمونيها وكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة ويقول هي لسعة
وأورد عليه من خمسة اوجه الاول قولهم اخشه واجيب بان ذلك
لا يلزمه لان هاء السكت حرف جيء به لمعنى هو بيان الحركة حال الوقف
فلا يكون من حروف الزيادة الثاني انهم قالوا في جمع ام امهات والهاء
زائدة لان اما وزنه فعل بدليل وزن ام فعلا بل هو فع ولام محذوفة
وهو الهاء والاصل امهة كابهة حذفت الهاء والتاء فالهاء اصلية
في امهات ولو سلم انه فعل لما لزم منه زيادة الهاء في امهات لجواز ان يقال
هما اصلان فام فعل وامهات فعلات كدمث ودمثر بمعنى وهو المكان
اللين وليست الراء زائدة لعدم كونها من حروفها ثم الراجح عندي زيادة
الهاء في امهات لان دعويها اسهل من دعوى الحذف لان ما زيد في الكلام
اضعاف ما حذف فيه وقد اثبتنا ذلك في شرحنا المسمى بملوك الكلام في
اعراب قوله عليه السلام وانا الذي سمتني امي حيدره الثالث اهراق
في اراق بزيادة الهاء واجيب بدعوى الغلط فيمن قاله لانه لما ابدل الهمزة

الامومة في مصدره وامات جمع ام في غير الناس

فى اراق توهم انها فاء فادخل عليها الهمزة واسكن الهاء الرابع ان ابا الحسن
قال الهجرع للطويل من الجرع للمكان السهل واجيب انه بعيد لعدم المناسبة
بين الطويل والمكان السهل الخامس انه قال الخليل الهركولة للضخمة
هفعولة من الركل وهو الضرب بالرجل فحكم بزيادة الهاء وجوابه يعلم
مما ذكرنا من عدم المناسبة ولا يخفى ان هذا الخلاف ليس فيه فائدة يعتد
بها فلا نطول الكلام وثالثها اى ثالث الاحرف الثالثة من احرف تستشحذك
خضفر التى فى ذلك الاسم اعلم ان الثالث اسم فاعل من ثلثت القوم
بالفتح اثلثهم بالكسر اذا كملتهم ثلثة بنفسك او كنت ثالثهم اى مصيرهم
ثلثة بضمك رجلا اليهم قال الشاعر فان تثلثوا نربع وان يك خامس
يكن سادس حتى يبيرهم القتل وكذلك الى العشرة الا انك تفتح العين
لمكان العين من اربعهم واسبعهم واتسعهم والثالث وما فوقه ماخوذ
من ثلثت القوم بالمعنى الاول لانك لو قلت هذا ثالث اثنين لم ترد انه
مصير الاثنين ثلثة بضمه غيره اليهما بل زيد انه كملهما ثلثة بنفسه وهكذا
وهكذا القول فى الثالث عشر وما فوقه فان التقدير ثالث ثلثة عشر
اى جاعل العدد ومصيره ثلثة فزيد من الكل معنى الفعل والتصيير ولذلك
لا تقول بعد التاسع عشرون بل تقول المتم عشرين فان عشرين اسم جامد
موضوع للمجموع فلا يصح اطلاقه على ما بعد التاسع والظاهر انه فى

زين

بين ثالث اثنين اى جاعلهما ثلثة وبين ثالث ثلثة اى مصير العدد ثلثة
فى ارادة معنى الفعل وقال ابن السكيت ان اتفقا نحو ثالث ثلثة فهو مذهب الاسما
لانك لم ترد معنى الفعل وانما هو احد الثلثة وبعض الثلثة ولا بد من اضافته
الاول الى الثانى وان اختلفا فالمراد معنى التصرف فان شئت نونت وقلت
هذا ثالث اثنين اى ثلث اثنين اى صيرهما انتهى وهو الظاهر من كلام ابن
هشام فى اذ فانه قال فى المغنى فى قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
قيل اذا الثالثة ظرف لثانى اثنين وفيه ان معنا ثانى اثنين واحد من اثنين
فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل ويجاب بان الظرف يتعلق بوهم الفعل
وايسر روايحه انتهى والتعويل على ما ذكرناه فتدبر حرف وهو الكاف من عدد
وهو عشرون عددا وجوه الوقف وهى احد عشر وجها يبقى ان منها من على
الكاف عدد انواع الهمزة والهاء والحبس والحاء والعين والخاء تخفيف الهمزة
وهى ثلثة وعدد حروف الحلق وهو ستة الهمزة والهاء والعين والحاء والغين
والخاء والقى اى طرح يقول القيت الشىء اى طرحته ومنه القى السحرة تبين
اى طرحهما ولا تعتد بهما ومنه الركن اليمانى يمين من الجنة تلقى بيد اعمال العباد
ومنه القيا فى جهنم قيل الخطاب لمالك وحده لان العرب تامر الواحد والجمع
تامر الاثنين انتهى وهو كلام ظاهرى والوجه ما ذكرناه فى مطول الكلام

عدد انواع تخفيف الهمزة وحروف الحلق تستغير ولو القيتها من عشرين بقي احد
عشر وهو عدد وجوه الوقف لنذكر امورا الاول تعريف الوقف اعلم انه قد عرفت
بتعاريف فقال ابن الحاجب في شافيته هو قطع الكلمة عما بعدها فيدخل فيه الروم
والاشمام وغير ذلك من الاقسام ولو وقفت عليها ولم تراع احكام الوقف
التي نذكرها كما تقف مثلا على اضرب زيد بالحركة والتنوين لكنت واقفا
لكنك مخطئ في ترك احكام الوقف ويخرج منه الوقف على كلمة ليس بعدها
فان قوله عما بعدها يوهم انه لا يكون الوقف على كلمة الا وبعدها
والجواب بان المراد لا يدفع الايراد سيما في الحدود الواجب فيها ذكر القيود
على وجه يشعر بالمقصود وقال بعضهم هو قطع الكلمة عن الحركة قال الرضي
ويرد عليه ان مجرد اسكان الحرف الاخير ليس وقفا والا لكان لفظ من
في من زيد موقوفا عليه مع وصلك اياه بزيد انتهى وفيه نظر فان
لفظ من في المثال لا يصدق عليه ان اللافظ به قطعه عن الحركة وسكنه
اذ لم يكن له حركة حتى يقطعها ويسكنه وتسكين الساكن لا معنى
له فلا يرد عليه هذا نعم يرد عليه لمورد الاول ان الموقوف عليه قد يكون
ساكنا في نفسه نحو اعلم فلا يصدق فيه قطعه عن الحركة لعدم كونها
متحركا وقد يقال انه لما ذكر ان المتحرك يسكن عند الوقف علم منه
ابقاء الساكن بحاله بالطريق الاولى كما قالوا في الادغام هو تسكين

الحرف

الحرف الاول من المتجانسين وادغامه في الثاني مع ان الاول قد يكون
ساكنا في نفسه كما في مد مصدا فان اصله مدد كفلس فتامل الثاني
انه يصدق على ما ليس بوقف اذ يقطع اللافظ الكلمة عن الحركة وهو غير
واقف كما قالوا واحد اثنان ثلثة اربعة في الوصل ولهذا لو اسكن آخر
الكلمة ووصل ما بعدها بها من غير سكتة تؤذن بالوقف لم يعد
واقفا الثالث ان الوقف ليس مجرد اسكان الحرف الاخير وقطعه عن
الحركة والا لم يكن الروم وقفا وقد يقال ان مراد قائله تعريف الوقف
بالاسكان خاصة فيندفع هذا الرابع انه لا يصدق على ما هو وقف
في الاصطلاح لانه لو حركت الكلمة وقطع عما بعدها يسمى وقفا ولهذا
يقال وقف ولحن في ترك حكمه وهو خارج عن هذا التعريف فالاحسن
في تعريفه هو ان يقال السكوت على الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام
او يقال قطع الكلمة عما بعدها لفظا او تقديرا واللفظ ان يقف على الكلمة
وبعدها شيء والتقدير ان يقف عليها وليس بعدها شيء والغرض من
الوقف حصول الاستراحة وقد يقف لتمام الغرض من الكلام او لتمام النظم
في الشعر او لتمام السجع في النثر وهو على اقسام ناقص وكاف وصحيح وكامل
فالوقف على كل كلام لا يفهم بنفسه ناقص كالوقف على بسم من بسم الله
الرحمن الرحيم وعلى كل كلام مفهوم المعاني لكن ما بعده متعلق بما قبله لكون

كافيا كالوقف على بسم الله الرحمن الرحيم وعلى كل كلام تام يكون ما بعده
منقطعا عنه يكون وقفا تاما كاملا كالوقف على بسم الله الرحمن الرحيم
الامر الثاني وجوه الوقف اعلم ان في الوقف وجوها ولغات اقتصر جار الله
في مفصله على اربعة فقال فيه اربع لغات الاسكان الصريح والاشمام
والروم والتضعيف وكان ينبغي ان لا يقتصر عليها اذ من جملة الوقف
الابدال في مثل رايت زيدا ومثل حمره ونقل الحركة الى ما قبلها في مثل هذا
البكر والحاق هاء السكت فلا وجه لتخصيص بذكر اربعة منها فان خصها
لشهرتها فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو اسقط التضعيف
ايضا وذكر في اثناء الفصول كما ذكر غير هذه الاربعة في اثنائها لكان
لتخصيص الثلاثة وجه وذكر ابن هشام في التوضيح سبعة منها وهي المجموعة
في هذا البيت نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام
والبدل واوصلها ابن الحاجب في شافيته الى احد عشر وجها الاول الاسكان
المجرد الثاني الروم وهو الاشارة الى الحرف بحركته على ما في كتاب الفصول
في النحو ويقال انه لابن معط وفيه نظر فان الروم هو ان تاتي بالحركة حال كونها
خفية بحيث يسمعها من كان قريبا منك بصوت ضعيف كانك تقصد كونها
ثم احتملتها للوقف والداعي اليه قصد التنبيه على الحركة الكائنة حال
الوصل وسمي روما لانك تروم الحركة وعلامته في الخط خط بين يدي

الحرف

الحرف هكذا خا الدال وعلامة الاسكان خا فوق الحرف الموقوف عليه
وهي حرف من اول لفظ الخفيف لان الاسكان تخفيف هكذا احكم الثالث
والاشمام واصله من الشم وهو ان لا تاتي بالحركة اصلا بل تضم الشفتين
بعد الاسكان للتنبيه على ان حركة الوصل ضمة يحصل بانضمام الشفتين
فكانك اشممتها كما تشم الرائحة فهو مجرد احداث هيئة في الشفتين
ولا يحصل في النطق به شيء بخلاف الروم فانه ينطق بالحركة فيه خفية خفيفة
ومن ثم قيل وقد يدرك الروم البصير وغيره ولا يدرك الاشمام غير بصير علامته
في الخط نقطة بين يدي الحروف لانه كما علم اضعف من الروم اذ لا ينطق
فيه لشيء من الحركة والنقطة اقل من الحرف الرابع ابدال الالف نحو رايت
زيدا الخامس ابدال تاء التانيث الاسمية هاء السادس زيادة الالف
السابع الحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء او حذفهما التاسع
ابدال الهمزة العاشر التضعيف الحادي عشر نقل الحركة وهذه الوجوه المذكورة
مختلفة في الحسن فان بعضها احسن من بعض وفي المحل ايضا فلكل منها محل
مثلا محل الاسكان المتحرك لغيره اذ لا يتصور السكون الساكن بل الوقف
عليه بالسكون وقطع الكلام ومحل الروم ايضا المتحرك لكنه في المفتوح
بل مذهب القراء والفراء من النحاة انه لا روم فيه اذ المناسبة كون الحركة
قوية تامة القبول للتبعيض والفتح حركة خفيفة سريعة الجري على اللسان

فلو قصد تبعيضها كادت ان لا تخرج الا تامة كما في الوصل ومع ذلك
فالروم فيه تشبيه الثوباء ويؤدي الى هيئة مستكرهة في الفم وقد جوزه سيبويه
حاكيا عن بعض العرب في الكلام دون القران ومحل الاشمام ايضا المتحرك
لكن لا مطلقا بل المضموم منه لانه ضم الشفتين ليؤذن بان الحركة كانت ضمة
فوجب ان لا يكون الا في المضموم وهكذا الى اخر الوجوه والاشمام مضاد
للاسكان المجرد والروم اما مضادته للاسكان المجرد فلان حقيقته
الا ينضم معه الشفتان وحقيقة الاشمام ان تضم معه الشفتان فلو قصد اجتماعهما
لكان جمعا بين النقيضين نفي ضم الشفتين وثبوته في محل واحد واما مضادته
للروم فلانه اتيان ببعض الحركة والاشمام اسكان بعده ضم الشفتين
فكان اجتماعهما يؤدي الى ثبوت الاسكان ونفيه في محل واحد وتفصيل
هذه الوجوه خارج عما نرجوه الامر الثالث انواع تخفيف الهمزة اعلم ان
الهمزة لما كانت ادخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع
ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها فخففها قوم وهم اكثر اهل الحجاز ولا سيما
قريش فانهم لم يكونوا يهمزون في كلامهم ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي
بالمدينة فهمز فانكر اهل المدينة عليه وقالوا ينبر بهم الحروف في مسجد رسول الله
صلعم بالقران وروي عن امير المؤمنين سلام الله عليه نزل القران بلسان
قريش وليسوا اهل نبر اي همز ولولا ان جبرئيل نزل بالهمزة على النبي ما همزنا

وبالجملة

وبالجملة ما همزت قريش في كلمة ولا سيما في لفظ النبي وقد ورد النهي
عن ذلك ايضا ففي المستدرك عن ابي الاسود الدؤلي عن ابي ذر رضي الله
عنهما قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقال يا نبيء الله
بالهمز فقال لست بنبيء الله بهمز ولكن نبي الله وفي رواية يا نبيء الله
لا تنبروا باسمي لكن نافعا يقرأ النبي بالهمز في جميع القرآن بل قيل انه قراءة
اهل المدينة فلا يصح دعوى التزام ترك الهمزة فيه كما ادعى الزمخشري لانه
قد ثبت انهم يقولون نبيئا بالهمزة واما الحديث فقد قيل انه ضعيف
ولو سلم فالقطع لا يعارض بالظن ولو انه لا قطع فيحتمل ان يكون النهي
للايهام فقد حكى ابو زيد نبأت من ارض كذا الى ارض كذا اذا خرجت
منه اليها فقوله يا نبيء الله بالهمز يوهم يا طريد الله الذي اخرجه
من بلد الى غيره بل نص الجوهري على ان القائل اعني هذا المعنى فقال نبأت
من ارض الى ارض اذا خرجت منها الى اخرى وهذا المعنى اراد الاعرابي بقوله
يا نبيء الله اي من خرج من مكة الى المدينة فانكر عليه الهمز
انتهى وفي القاموس مثله او يكون النهي من باب التحريض على اخذ اللغة
الفصيحة في القرآن وغيره فان الافصح ترك الهمزة فان قلت
قد ورد لا تصلوا على النبيء بالهمز قلت النبوة في الخبر هو الطريق الواضح
والمكان المرتفع المحدودب كالنابي وليس بمعنى المخبر عن الله كما لا يخفى

نعلم انه في الهمزة لغتان تحقيقها وهو الاصل كسائر الحروف وتخفيفها
وهو استحسان وحد تخفيف الهمزة تبديلها الى نوع من النوع من التخفيف
بالمعنى اللغوي فلا يلزم شيء ويجمعه بين بين والابدال والحذف
اى لا يخرج عن هذه الثلاثة لان المجموع لا يخرج عن جامعه فافاد قولنا
ذلك حصر التخفيف فيها بخلاف لو قلنا يجمع الابدال والحذف وبين بين
اذ لا يفهم منه انه لا ينقسم الى غير هذه الثلثة لان الشيء ربما يجمع الشيء
ويجمع غيره كما ان الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع ايضا المبني
ان قلت ان حصره فيها انما يتم لو اريد بالابدال ابدالها حروف
اللين وغيرها كالهاء في هرقت وهياك وطهنك من برق على كريم
واما لو اريد به الابدال بحروف العلة كما هو الظاهر فلا يتم ايضا وايضا يرد
على الحصر زيادة الالف بين همزتين للتخفيف في بعض المواضع قلت شاذ
وكذا زيادة الالف في بعض المواضع فتدبر وتقديم بين بين ثم الابدال
على الحذف احسن من تقديم الابدال ثم الحذف على بين بين كما فعل ابن الحاجب
لان الاصل بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة ثم يحل الابدال لانه اذهاب
الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهابها بغير عوض وتفصيل هذا الباب
خارج عن وضع الكتاب ومن جملة حروف ذلك الاسم وهو الكافية
حرف وهو الالف من صفته انه اذا انضم ما قبلها قلبت الضمير

باعتبار

باعتبار الالف تبدل بالواو نحو ضورب ضارب ضارب فهو ماضي باب المفاعلة
فلما بني للمفعول ضم اوله فانقلبت من الفعل تكون منقلبة اما عن ياء
او من واو نحو باع وقال متحركة ولا تقع الالف لغير المنقلبة فاء ولا عينا
ولا لاما لانها من الثلاثي متحركة ابدا في الاصل والالف ساكنة فلا تكون
اصلا واما الرباعي فلان حروفه الاصول تكون متحركة الا الثاني
فلا يجوز ان يكون لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولا في الثلاثي امتنع
كونه اصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي ان قلت حروف الاصول من
المزيد فيه بعضها قابل للالف لانه ساكن كالفاء في افعل قلت نعم
لكن لو وقع الالف في فاء افعل وهي غير منقلبة لزم الابتداء بالساكن في المشتق
منه وهو المجرد كما لا يخفى وبالجملة لا يقع الالف اصلا وهي مبدلة وهذا معنى
قوله وليس في الافعال والاسماء الف الا وهي مبدلة وهذا معنى قوله
بل ذات قلب قد الف ومنهما اي من جملة حروف الكافية حرف وهو الياء اعلم
ان الفعل الذي فاؤه حرف علة على قسمين لان فاءه اما ان يكون واوا او ياء
اذ الالف ليس باصل على انه لسكونه لا يمكن ان يكون فاء فان كان واوا
فمضارعه اما على وزن يفعل بكسر العين او يفعل بفتحها او يفعل بضمها
فان كان على وزن يفعل بكسر يحذف الواو منه كيعد اصله يوعد
كيضرب فالحذف الواو ثلثة شروط الاول ان تكون قبلها ياء مفتوحة

فان كانت مضمومة لم تحذف لتقوى الواو بالضمة كيوعد وكذا ان
كانت مكسورة اذ القياس يقتضي ح ابدالها بالياء لا حذفها كييجل
على لغة الثاني ان يكون حركة الحرف الواقع بعده كسرة لا فتحة ولا ضمة
فانها تثبت الثالث ان يكون وقوعها بين الياء والكسرة في الفعل
لا في الاسم فلو كان في الاسم لم يجز الحذف كيوعيد مثال يقطين
من الوعد لان التصحيح اولى بالاسماء من الاعلال فاذا اجتمعت هذه
الشروط وجب الحذف ولاجل وجوبه لم يات المضاعف من المعتل الفا
بفتح العين في الماضي نحو وددت اذ لو كان مفتوح الماضي لكان مكسور
المضارع لان الضم منتف من المعتل الفاء الواوي وقطعا ما جا
في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وليس
هناك حرف حلق حتى يفتح العين لاجله ووجب حذف الواو لوجود
الشروط فلو لم يدغم لزم خلاف القياس واجراء قاعدة الادغام
ولو ادغم لزم اختلال الاعلال بين الحذف والادغام ان قلت لم كان
هذا الحذف واجبا قلت لانه لما وقع الواو بين الياء والكسرة ثقل
اذ الياء في تقدير كسرتين فقد وقعت الواو بين كسرتها وكسرة بعدها
والواقع بين الشيئين ايضا وانه مستثقل كالضمة الواقعة بين
الكسرتين بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن اجل ذلك اهمل وزن فعل

يكرم

بكسر فضم وان كان على وزن يفعل بالفتح كيوجل او يفعل بالضم كيوجه
فتثبت الواو لانتفاء مقتضى الحذف وان كان اى الفاء من المعتل الفاء
ياء فهى فهى تثبت على كل حال سواء وقعت فى الماضى او فى المضارع
او فى الامر او غيرها وسواء كان المضارع على يفعل بالكسر كييسر او يفعل
بالضم او يفعل بالفتح كييئس لانها اخف من الواو واما ما جاء من نحو يئس
بحذف الياء فهو من الشواذ والمراد من المثال فى قولنا اذا كانت فاؤه للمثال
المعتل الفاء يقال له ذلك لمماثلته ومشابهته الصحيح فى احتمال الحركات
وعدم الاعلال لما تقرر ان حرف العلة اذا وقع فى اول الكلمة فكالصحيح
فى الصحة وعدم الاعلال سواء كان مفتوحا او مضموما ياء او واوا كوعد
وليس فى المعلوم والمجهول لقوة المتكلم عند الابتداء فان الاعلال انما
للتخفيف ولتسهيل التكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم اذ
لم يعرض له فتور فى التكلم على المتكلم فلا يحتاج الى التخفيف وسقوطها
اى الياء بالجازم وهو لم ولما ولا فى النهى واللام فى الامر وان الشرطية
والاسماء التى تضمنت معناها اذا وقعت اخر الفعل كان كانت لام
لازم كيرمى فانه فعل لامه ياء فاذا دخل الجازم تقول لم يرم بحذفها وامّا
قوله الم ياتيك والانباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد فضرورة
وقيل الياء حرف اشباع والياء الاصلية محذوفة ثم انهم اختلفوا فى لم ير

ونحوه في ان علامة الجزم ماهي نمن قال ان المضارع من المعتل اللام
لا يقدر فيه الاعراب بالضمة في حال الرفع معللا بان الاعراب انما قدر
في الاسم لانه فيه اصل فيجب المحافظة عليه واما الفعل فهو فيه فرع فلا حاجة
الى تقديره فيه قال ان علامة الجزم حذف حرف العلة جاعلا الجازم
كالدواء المسهل ان وجد فضله ازالها والا اخذ من قوى البدن
ومن قال ان المضارع منه يقدر فيه الاعراب قال لما دخل الجازم حذف
الحرف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع
واحدة فرق بينهما بحذف حرف العلة فحذف حرف العلة عند الجازم
لا به وعلامة الجزم حذف الاعراب المقدر ان قلت ما ذكرتم من لزوم
سقوط اليا في الجزم نعم ما اذا كانت اليا غير اصلية كان تكون مبدلة
من الهمزة نحو يقري مضارع اقرا مختص باليا الاصلية قلت قال
بعضهم ان كان الابدال على القياس بان كان بعد دخول الجازم في حذف
الحرف ح ممتنع لاخذ الجازم فالحذف وعدمه جائزان بناء على الاعتداد
بالعارض وهو الابدال وعدمه وقال جمع لا يجوز الحذف مطلقا لان الابدال
عارض لا اعتداد به والحذف انما يكون اذا كان اصلية وقيل غير ذلك
وتبدل الثاني اي اليا بالواو اذا كانت ساكنة وكان ما قبلها
مضموما فيا ساقطة لتعسر النطق باليا الساكنة المضموم ما قبلها

لشهادة

لشهادة الوجدان وللقلب المذكور شرطان احدهما الاول انفراد اليا
عن مثلها المكسور اصله ميلير اسم من الير فلو كانت مدغمة في مثلها
لم يجز القلب كما اذا بنيت من البيع مثل رمان فنقول بياع بالتصحيح
الثاني ان لا يكون اليا في جميع لو كانت فيه لوجب قلب الضمة الواقعة
قبلها كسرة لثقل الضمة والياء والجمع نحو بيض جمع ابيض اصله بيض كفعل
فعل بسام وتبدل اليا بالتاء اذا وقعت فاء لما اي لفعل يكون
بباب الافتعال موسوما نحو اتسر يتسر الاصل الاتيسر ييتسر قلبت
الياء تاء وادغمت التاء في التاء لاهتمامهم بالادغام لانه يصير الحرفين
لحرف واحد فيرتفع الثقل وجاء اييتسر على الاصل بالتسر بقلب الياء
الفا تخفيفا لثقل اجتماع اليائين وتبدل الياء بالالف اذا تحركت
وتحرك ما قبلها من حرف لكن لا مطلقا بل بالشرائط المذكورة في علم الصرف
والشروط عشرة الاول ان تحرك الياء والى اشار بقولنا اذا تحركت
فلذلك صحت في البيع مصدر باع وقولهم طائي فيه وجوه الاول
ان القلب فيه على القياس لان اصله طيئي فحذفت الياء الاولى
الساكنة شاذا اذ القياس في النسبة الى نحو سيد حذف الياء الثانية
المكسورة ثم قلبت الاولى الفا على القياس الثاني ان القلب فيه
فيه شاذ لان المحذوف في النسبة الياء المكسورة الثالث ان القلب

في مثله على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما قبلها
الفا فانه ذكر الواحدي في تفسير قوله عز وعلا ان هذان لساحران
انه قال ابن عباس هي لغة بلحارث ابن كعب ثم قال اجماع النحويين
على ان هذه لغة حارثية فانهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها
الفا قال قائلهم طاروا علاهن فطر علاها انتهى ولعله اراد بقوله
اجماع النحويين على ان هذه لغة حارثية انهم اجمعوا على ان ما خرج
ابن عباس عليه هذه الاية لغة بني الحارث لا انهم اجمعوا على تخريجها
عليها فقد نقل النحويون مذاهب اخرى منها ان ان فيها بمعنى نعم
وانها المؤكدة واسمها ضمير الشان على ان اللغة المذكورة قد انكرها
المبرد وهو من اكابر النحاة وانكاره قادح في الاجماع وان رد حكاية
غيره اياها كابي الخطاب والكسائي وابي زيد الانصاري وغيرهم
الشرط الثاني ان تكون حركتها اصلية ومن ثم صحت جيل بفتح
اوله وثانيه مخفف جيئل كجعفر فان حركتها عارضة منقولة من
من الهمزة اليها الثالث ان يتحرك ما قبلها وتكون الحركة فتحة ولذلك
صحت الحيل فان الكسرة لا تجانس الالف الرابع ان تكون الفتحة
في كلمة اليا فلا تعل اليا من ضرب يا زيد لان الفتحة في كلمة واليا
في كلمة الخامس ان يتحرك ما بعد اليا ولذلك صحت في بيان ودميا

وعيان

وقتيان اذ لو اعلت لاجتمع ساكنان فلو حذف احدهما يلزم الالتباس
ولو في صورة السادس ان لا تكون عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء
كالهيمان مصدر هام السابع ان لا تكون متلو بحرف لشيء القلب
الفا فان كانت كذلك صحت نحو الحيا اصله الحيي قلبت اللام الفا
فلو قلبت العين ايضا لزم اعلالان والفان وفي الثلاثة الباقية من
الشروط تفصيل يوجب التطويل ومن جملة صفات ملكت الاسم انه
الفعل عائد اذا حذف ما فيه من الحروف الزائد فان غير الالف الدالة
على بناء الفاعل والبناء الدالة على التانيث وهما زائدتان فلو حذف
لبقي كفى وهو فعل ماض فافهم وفيه ثلثة احرف من حروف الزيادة اي
حروف سالتمونيها اولها الالف وثانيها الباء وهي لام الكلمة ليست
بزائدة فلذلك قلت والفائدة من ثانيها غير مستفادة فان الباء اصلية
لا تدل على معنى وثالثها الهاء المبدلة من تاء التانيث وهي والالف
زائدتان اذا سقطت من عدد حروف اوله وهو الكاف عدده عشرون
عدد ما هو لتوكيد الفعل وهو نونان خفيفة ساكنة وثقيلة متحركة
بقي ثمانية عشر وذلك عدد الابواب الثلاثة مطلقا اي مجردة او
مزيدة فان عددها ثمانية عشر نحو اكرم وصرف وقاتل وتعلم وانكسر
وتغافل فهذا المذكورات اثنا عشر بابا للثلاثي المجرد والمزيد فيه الثلاثي

وانطلق واقتدر واحمر واحمار واستخرج واعدودن واعلوط

فهذا المذكور اثنا عشر بابا للثلاثي المزيد فيه الذي ليس بملحق

بالرباعي وللثلاثي المجرد ستة ابواب نصر ينصر وضرب يضرب

وعلم يعلم وهذه الثلاثة دعائم الابواب وفتح يفتح وحسب يحسب

وشرف يشرف فالمجموع ثمانية عشر بابا وان اضفت الى ما قبل اخره اي

عدد ما قبل اخر ذلك الاسم وحرف اخره الهاء وما قبله الباء وعدد

عشرة عدد واقسام حصلت من تقسيم الفعل بحسب اللفظ وعلم

الفعل باعتبارات مختلفة ينقسم الى اقسام متعددة فينقسم باعتبار

معناه الى متعد ولازم وباعتبار زمانه الى ماض ومضارع وامر

وباعتبار لفظه وحروفه الاصلية ينقسم الى ثمانية اقسام لانه اما ثلاثي

اي حروف الاصول ثلاثة او رباعي اي هي اربعة وكل واحد منهما اما مجرد

عن الزوائد باق على حروفه الاصلية او مزيد فيه وكل واحد من

تلك الاربعة اما سالم خالية اصوله من حروف العلة والهمزة

والتضعيف او غير سالم فصارت الاقسام ثمانية والامثلة نصر وعد

اكرم اوعد دحرج زلزل تدحرج تزلزل فان زدت الثمانية

على عشرة صار المجموع ثمانية عشر وحصل عدد الابواب الرباعية و

المجردة او المزيدة وما يكون بها اي هذه الابواب الرباعية من

الثلاثي

من الثلاثي المزيد فيه ملحقا فان ابواب الرباعي اربعة دحرج وهو المجرد
وتدحرج واحرنجم واقشعر والملحق بدحرج سبعة ابواب شملل وحوقل وبيطر وجهور
وقلنس وقلسى وشريف على ما فى المفتاح فهذه احد عشر بابا والملحق بتدحرج خمسة
وتجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن فهذه ستة عشر بابا والملحق باحرنجم
بابان اقعنسس واسلنقى فالمجموع ثمانية عشر بابا وان نقصت من خمسة الثلاثي
وهو الفاء وعده ثمانون وخمسة ستة عشر فان نقصت من ستة عشر عدد
ما قاله الاخفش فى الاسم الرباعى اى نقصت ستة فان الاخفش كان يقول
للرباعى المجرد ستة ابنية بزيادة جخدب وقد مر ماله وما عليه نفى ما
للاسم الثلاثي المجرد على القول المشهور من العدد اى بقى عشرة وفى
ابنية الاسم الثلاثي المجرد خلاف والقسمة العقلية تقتضى اثنى عشر
بناء حاصلة من ضرب الحالات الثلاثة المتصورة فى الفاء وهى الحركات
الثلث دون السكون لتعذر الابتداء به فى الحالات الاربعة فى العين
وهى تلك الثلاث مع السكون ولم يعتبر الحرف الاخير لانه محل الاعراب
لكن سقط اثنان على المختار عند الجمهور وهما فعل بكسر الفاء وضم العين
وفعل بعكس ذلك استثقالا للانتقال من ثقيل هو الضمة او الكسرة الى
ثقيل يخالفه مع لزوم ذلك المخالف ٢ ما اذا كان عارضا كما فى المبنى
للمفعول فى الفعل نحو ضرب وانما جوزوا فيه لانتقال من الضمة الى الكسرة

ما اذا كانا متفقين كالفقه وابل
بضمتين او كسرتين وفعل وفعل

دون العكس لكون الضمة ثقل لافتقارها الى تحريك العضلتين بخلاف
الكسرة والانتقال من الاثقل الى الاخف اسهل واهون على النفس من
العكس واما نحو يضرب فلم يبالوا به لكونه فى معرض الزوال بالجازم والناصب
ولما اثبتوا سقوط البنائين ارتكبوا التاويل فيما ورد عليهما فجعلوا الدئل
منقولا وحملوا الحبك ان ثبت على تداخل اللغتين فى حرفى الكلمة وهو الحاء
والباء والابنية العشرة المعتبرة فلس وفرس وكتف وعضد وحبر وعنب
وابل وصرد وعنق وقفل وذهب ابن مالك الى ان فعلا بضم الفاء وكسر العين
لبنى ما لم يسم فاعله بل قليل قال الا ان اكثر النحويين لم يعتدوا به فى الاسماء انتهى
وان زدت فى عدد حرف ثانية وهو الالف وعدده واحد عدد اقسام
حصلت من تقسيم الفعل بحسب الزمان وهى ثلثة الماضى والمستقبل
والحال كان الزمان ثلثة صار المجموع اربعة وحصل ما ينصب به الفعل المضارع
عند اهل اللسان اى عدد النواصب وهى ان ولن وكى واذن وان
حذفت من عدد حرف ما قبل اخره وهو الباء وعدده عشرة علم عدد السالم
من الافعال اعلم ان السالم ما سلمت حروفه الاصلية من حروف العلة
والهمزة والتضعيف فعلم ان غير السالم ثلثة المضاعف والمهموز
والمعتل فالمراد ان اسقطت من عشرة ثلثة بقى سبعة انواع ذى علة
اى الفعل الذى فيه حرف علة سبعة انواع لان العلة فيه اما ان يكون

منقلب

متعدداً او لا يكون فان لم يكن متعدداً فاما ان يكون فاءً او عيناً
او لاماً فهذه ثلثة اقسام وان كان متعدداً فاما ان يكون اثنين او اكثر
فالثاني قسم واحد والاول اما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا فهو قسم
آخر وان اقترنا فاما ان يكون فاءً وعيناً او عيناً ولاماً فهذان قسمان
آخران فالمجموع سبعة انواع والامثلة واضحة وان اضفت الى عدد حروف
اخره وهو الهاء المبدلة من تاء التانيث وعدده خمسة عدد ما بضم
في معلومه حرف المضارعة بلا اشكال وذلك اربعة ابواب دحرج اكرم
فرّح قاتل فانهم ضموا حروف المضارعة وقالوا في مضارعها يدحرج
ويكرم ويفرح ويقاتل بضم الياء وكذا التاء والهمزة والنون فانه لو فتح
في يجلس مثلاً ويقال يجلس لم يعلم انه مضارع المجرد ام المزيد فيه ولا بد
انك ان اضفت الى خمس اربعة صار المجموع تسعة وحصل عدد حروف
فانها تسعة يجمعها هجاء قولك هدأت موطيا وهو الهاء والدال المهملة
والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء
المثناة من تحت والالف وان اسقطت من عدد حروف اخره وهو
الهاء كما مر وعدده خمسة عدد ما يجيء اسم المكان منه على مفعل بكسر العين
وهو اثنان الاول يفعل مكسور العين كيضرب ويسئل الثاني المثال الواوي
الذي حذف واوه في المضارع فلم يكن منقوصاً كيعد ويضع فان اسم

من هذين على مفعل بالكسر كمضرب ومسيل وموعد وموضع لمناسبة
حركة المضارع في غير المثال المذكور واما فيه فلما ذكره من كون الكسر
اخف من الواو من الفتح مع المناسبة للمضارع في نحو يعد منه اي ان اسقطت
من خمسة اثنين تبقى ثلثة وهو عدد ما يأتي اسم المكان منه على مفعل
بفتح العين الاول المضارع المفتوح العين كيشرب ويأتي الثاني المضارع
المضموم العين كيقتل كيقتتل ويقول الثالث المنقوص بالحركات
الثلاث في عين مضارعه كيسعى ويرمي ويغزو وان زدت على عدده
حرف ثانيه وهو الالف صعدد واحد بناء اسم الالة وهي الواسطة
بين الفاعل ومنفعلة في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار البته بقولنا
فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثر النجار اليه وقولنا في وصول
اثره الى لاخراج العلة المتوسطة عن تعريف الالة فانها واسطة
فاعلها ومنفعلها اذ علة علة الشيء علة له بالواسطة فان
اذا كان علة و علة كان علة لكن بواسطة الا انها
ليست بواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول لان اثر
العلة البعيدة لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء اخر
وانما الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه صادر منها وهي من البعيدة
فلذلك الاسم الذي يشتق للدلالة من الفعل يكون على مفعل كمدهم

ومفعال

ومفعال بكسر الميم ومفعلة بالحاق التاء بالاول كالمحلب لوعاء يحلب
فيه والمفتاح لآلة الفتح والمكنسة لآلة الكنس فهذه ثلثة صيغ مطردة
لاسم الالة فان جمعتها مع الواحد صار المجموع اربعة وحصل عدد حروف
المستقبل فانها اربعة يجمعها هجاء قولك أنيت اي الهمزة والياء والتاء
والنون وهي المسماة بحروف المضارعة ومن العجائب التي في ذلك الاسم
المعروف اي كافية الذي فيه خمسة حروف الكاف والالف والفاء والياء
المثناة من تحت والهاء المبدلة من التاء انه ان حذف منه حرف وهو الكاف
بقي حرفان وهما الياء والهاء وان سقط عنه حرفان وهما الياء والهاء
بقي حرف وهو الكاف ولنذكر ما يوضح هذا وهو ان حروف التهجي نقوش وصور
وضعت الاسماء بازائها مثلا كاف اسم لهذا النقش ك والجيم اسم لهذا
النقش فالمسمى هو الحرف ولذلك قال الخليل لاصحابه لما فرغ سالهم
كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم انما نطقتم بالاسم دون المسمى
المسئول عنه والجواب لانه المسمى فالكاف من الكافية فرضناه انه حرف
واحد باعتبار انه اسم لحرف واحد فاذا حذفته بقي حرفان واذا اسقطت
الحرفين بقي الكاف وهو اسم حرف فهذا ما ذكرنا واجل فيه الطرف فانه
حاو لمهمات علم الصرف ومن تامل فيه من الاخلاء والاصحاب وجلاء
الطلاب لا الاحباب واستخرج عنه الجواب وكشف عنه النقاب واذا

عنه الحجاب وحيث له الدنيا بلا ارتياب واستحق الجزاء الجزيل واستوجب
الثناء الجميل بل كل ما يعطى بازائه وجميع ما يقول في جزائه فهو قليل
فلما ايقنت ان التحليل مستحيل لا يقدر عليه احد ولو انه فاضل نبيل
رمت ان ابينه ببديع الكلام فان الاحسان بالاتمام فقلت وان
احببت ان اسمعك الاسم بكلام اسنى واعينه من بين الاسمى فاعلم
ان حرفيه الكاف والباء والهاء عنيت بالاول اى بالكاف اى الاسم
لا مسماه وهو هذا المتقن وقصدت ثنا البيت اى بالحرفين الذين
بعد الكاف المسمى اى اردت بالباء والهاء مسميهما وهما هذا
فاذا ضممت اسم هذا المتقن الى هو هذا صار الكبه كافية
وهو اسم المسؤول فاتضح المعمى وعرفه البصير والاعمى فمن لم يعرفه مع ذلك
بهذا البيان الصريح لعمى وهو الى الانزعاج سوء صرح له احد واومى
فان من لم يستضئ بمصباح لم يستفق باصباح فالحمد لله تعالى
في كل صباح على اتمام هذا الكتاب الموسوم فاني كتبته في
عنفوان عمري واطراف امري في العام الثالث من الاشتغال
باخذ العلوم من افواه الرجال مع قصر فكري وباعي وضيق صدري وقلة
متاعي فهو ناظر الى دفتر نقتفي من الناظر رضاه وفتلتي معفته
وكظم غيظه ومقته فان اول العمر دهر وابتداء الامر دني لا درى

والانسان

والانسان فى ريعان الشباب غض طرى ومن الاملاء عرى
فيليق به التلفيق ولا ينبغى ان يصيده التحقيق وانا والمنة
لله تعالى قد اتقنت تصنيف هذا الكتاب وتبيانه واحكمت تصنيفه
وايكانه واجلت فيه بصرى واطلت نظرى فصنعت افكرى حيلى و تسهى
انفقت وشيى ومشيتى فى كل مقام لحسن فتيى فطولت وفى بعض الابواب
فتطولت واطنبت فاصبت واطيبت فكم من فوائد فاخرة رسمتها
وفرائد باهرة نظمتها وكلمات بدايع فيها النكات وودايع رقمتها

ابكار افكار شحنت صدفها — نفسى كصدف اللؤلؤ

منضود — يهتز سامعهن من طرب كما — هز النديم سماع
صوت العوده ومزجت الشرح بالاصل تمازجه الماء والراح ومزاج
الاجسام والارواح فوقع فى نهاية الامتزاج وغاية الازدواج
فهو كتاب نفيس وبود به يحيه بالنفيس فادوا حقه من الاجلال الذى
لا يليق به الاخلال وقد فرغ من تاليفه مؤلفه الوافى ميرزا محمد ابن
تاج الحاج عبد الوهاب الهمدانى ضحوة يوم الخميس من العشر الاول
من الشهر الثالث من السنة الاولى من العشر الثامن من المائة الثالثة
من الالف الثانى من الهجرة النبوية على مهاجرها الف الف سلام
وتحية والحمد لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد فيقول الفقير الى ربه الودود ابن عبد الوهاب
الهمدانى ميرزا احمد المعروف بابن داود يسر الله له نيل الفضائل
على وجه الاكمل وسهل لديه كلما اشكل من العلوم واعضل انى منذ
ميزت بين اليمين واليسرى علمت ان مع العسر يسرا وان تجارة العلم
تجارة ليست بها خسارة وان المرء باصغريه لا باكبريه والفتى
باداته لا بشابته فلذلك اجريت وان لم اكن فارسا سابحو لعيالى
وفرس اسوق فى ميادين العلوم لنهب كرائم المنطوق وخلس غنائم المفهوم
فكم جناح ولا جناح لفاختة نفسى كسرت لوقوعها فى جنبة فخ الخفية
وما جرحت وتنفست فى غرائبها بحيث شعلتها الصفراء فى وجه
الخضراء ظهرت وتنادى فى كل نادى اطلب ولا تضجر من مطلب
فآفة الطالب ان يضجر اما ترى الحبل بتكراره فى الصخرة الصماء قد اثر
ولاسيما العلوم الادبية فانى نصبت حبائل فكرى لصيد معانيها من
اوائل الفاظها ومبانيها واخترت كربة الغربة على الوطن لادراك موطن
خوافيها ورضيت من بين الاراضى بمدينة السلام واقمت بها حتى صرت
اعد من اهاليها وامسكت عن مجانبة اعاليها فالتفت خيمة المحنة
الى والتفت افاعى الغربة على قدمى لان شكل اغصانى الحنين من

الحزن

النحول ولا افتر مع ذلك عن تحصيل المنقول واقول لا غرو لو تلتوى
بى حبائل المحن فكنت جمشيد فيه يحيى بن قيشاء وكان ذلك حالى ان بلغت
ما اردت وغلبت ما قصدت فنشرت بحمد الله السبحان فى كتب الادب
بساط لبسط البيان فما من عروس متن الا وكحلت عيونها باميال
افكارى ونثرت على راسها نثار درر نثرى وحليت جيدها بحبات
كلامى حوامل افكارنا ترضع جنين الابكار فى احشاء الانشاء
ولولا الادب لقلت وابو انظارنا تنكح بنات عبارات من شاء
فمن ذلك الهيكل الذى من سموه انحدر دينار الشمس فى خيط عموده
والشجر الذى من علوه انتظمت حبات النجوم فى سمط عنقوده
اعنى سؤال شيخنا البهائى اعلى الله شانه عن لفظ الكافية فانه
اشاب الشباب الصغير وافنى الشائب الكبير لعدم اتيانهم فى جوابه
بكلمة شافية ونحن بحمد الله تعالى اطلقنا اعنة اقلامنا وعرفنا
الاسم المنكر بالفاتها ولامات الذوات واوردنا فى شرحه ما نزهو بوروده
على ورود الروضات ووهبنا الشباب فلما تم تحريرنا البسط
الانسى من المصباح وسار فى البسط مسير الرياح ووقع فى ايدى الفحول
ووجد من جانبهم شرف القبول حام طائر ناظرهم عليه ولحسن
قبض التوجه فسار فى اسارير وجهه المضمر فى سريرته وطالما فى مواطن

بواطنه وزواهر ظواهره فرآه فوق ما تخيله اذهان الامكان
وضايعا عن تصور تصديقاته سعة الاذهان وذمم ان يتزعم
بمدحه ويعطيه حقه وسجع ليرصع بجواهر الثنا طوقه فقلت
ويلك اشتد اضحاكك بخبوط اشعار اسفالك ولا تغرد على افنان
فنونه بابيات اشعارك والزم مجلس قبض الاجفان ولا تخرج
بدلاء انفاسك من قليب القلب صوافي الاسجاع والالحان فان
لقيف تاليفنا المنزه عن المثال ولطيف تصنيفنا الذي صح بالاعتدال
جل عن المدح والثناء ومعاذ الله ان ينسج حبستر معاذا لهراء
وهو لمكسور الفهم نحو الفتح امالة وفي ايصال الكمال اليه واسطة
ومصحح جمعنا المفرد مع قلته فيه تكسير مجموع كثير وتصغير اسم كل
كل مكتوب منسوب الى صغير او كبير فلو رآه ابن الحاجب صحب شافيته
وكافيته ودع الحاجب او بقي ابو البقا واذكره لا مني الباب من بين
اولي الالباب او علم به الاعلم لكف نفسه بلا اعلم او شامه ابن هشام
لما جاء بكلام او ابن العبس وتولى او ابن عباس لبسم وبه تحلى ولقد انتهض
وجه الى الاسود بهذا المبيض المسود فلينصرف الناس وجههم عن رد
الفوم ويجرد النظر اليه فان كل ما تم به الفايدة فحسن السكوت
نعوطرح الارواح والوقف لديه ومن نقل المسك ابن السندي كذبه

ذلك

في الحال من شما ومع هذا الخطاب والخطاب العتاب لم يطق الناظرون
امساك النطق عن مدح الكتاب بل انقصمت صواني الدراري من بحار
افحامهم وانتثرت اسماط اللآلئ من اقلامهم ونقطوا على وجنات
الطروس من مدادهم نقطات ازرت بنثار العروس فكانها من
المسك فتاة بوجه فتات فكم من قبيح في كتابنا ستروه وطووه وكم من
جميل لست اهلا له نشروه ونشوه وها انا ارسم مما رسموا مما
به الاذواق واجول بما جادوا بجواد القلم في ميدان الادواق
احكي من ثنائهم بنبذة تجلب للسامع كل لذة لكنني لا احتمل على
ان احمل ترجمة جميلة لجملة هؤلاء الفضلاء فضلا عن ان افضلها
ولا اجد فصيح عبارة لا جود بها في افصاح شانهم ولن احصلها بحرت
فيهم لست احسن وصفهم على انني من احسن الفصحاء لان شعري باعي
تضيق عند ثناهم وهمة قولي الرفيع تتخفف عن بلوغ علاهم
مع انه في الفصاحة تضرب لي الامثال بين امثالي واكفائي لا بل
فكفى لعيد في عدم وعنه قد عقمت ارحام حواء فاسئل الله
انجاع كلمة الاحياء امرهم وان لا يهمل وان يلهمني ما يحمل بهم
ولا يجمل وهاءانا ابتدئ بمن ابتدى بالتقريض فاثني به الا
واقدمه للنسب الذي به تقدم فاقول التقريظ الاول للحبر الكريم

افخر العجم ذی ید فی ید فی العلوم بیضا وحار اودعت اجواف عنقا
من لا بطال الکلام لذی حسبه وعلاه ولسبه الشریف ینتهی الی حضرت
رسول الله المرزا جعفر ابن السید السند علامة هذا العصر الذی
علیه المدار وامامه الذی تخضع لمقداره الاقدار حاوی المعقول
والمنقول واحد شیوخی فی علمی الفقه والاصول السید مهدی
القزوینی النجفی الحلی کساه الله من العمر انفس حلی بسم الله الرحمن الرحیم
حمد المستخرج کنوز الالغاظ علی السنة العلماء وشکر المبین دلائل
الاعجاز بزبد کافیة تعجز عنها الاذکیا والصلوة علی مظاهر الایجاد
وعلل المبدء والمعاد محمد واله مصابیح الظلام ومناهل العلوم
من العلام وبعد فقد رمت ان تسح علی منبر اللسان بردة ثنا محیط
بدقائق هته الشباب واصوغ فی نار الفکر عقود مدیح تجلی بها نزهة الاحباب
فانا وان کنت کناقل التمر الی هجر وحامل الماء الی مصر الا انی انفضت
یراعتی ونبهت یراعتی وامرت القلم ان یغوص فی بحارها الزاخرة ویستخرج
من معانیها الدرر الفاخرة ویسم بمعاجز اعجازها جباه المدارک ویری
غرر الفاظها فی صحائف صحائف تستضیء اولوا الارائک فهی لعمری مما
لم یسمح بمثلها انظار المتاخرین ولم یصل الیها افکار المتقدمین
فلو شاهدها سیبویه لاشتغل بها عن الکتاب ونظر الیها نفطویه

لما استقال

لما استطال في علم الاعراب او علم بها نجم الائمة لكانت له كافية او ادركت
عصر بني العباس لكانت له شافية ولو شامها الخليل بن احمد لما احتج
بترك الهمزتين او تاملها ابو الحسن محمد لما اختار في اشياء احد القولين
قد اعرب مرفوع قدرها عن بحر علم زاخر ونصب علم فخرها مسند الى
بناء فضل متكاثر يحمد الفاتها قدود الخرد العين وتغبط واواتها
تيجان الملوك الصيد قد هزئت لاماتها باصداغ الغيد فترى الناس
منها سكارى فلعمري ما هي المعجزة الاحمدية والاية المحمدية كيف لا وقد
بحث من جعفر فضل متلاطم وقذفها اليم الى ساحل بحر بالعلم متراكم
مركز دائرة العلماء وقطب عناصر الفضلاء بسملة سورة الافاضل وفاتحة
قران الاواخر والاوائل قد قصرت دون انظاره افكار الاحبار وحسرت
دون ادراك اسراره علماء الاعصار ترقى عن مثال الخلق حتى تناهت
عنه اوهام العباد شعلة مقابس الاكوان وجوهر اعراض هذا الزمان
شمس كمال الفضل بدر الادب خير الورى من عجم وعرب ليس على الله بمستنكر
مشكل ان يجمع العالم في واحد رجل ان جال في ميدان الاعراب لم تدرك شاوه
جياد الافاضل او سرح في علم الايجاز والاطناب لم تحط بانظاره اذهان الفضائل
او خاض في علم العرفان فافلاطون او تكلم في تحقيق الجوهر الفرد فبقراط
تدفق في تحقيقاته انظار الحكماء وسمى في تدقيقاته افكار العلماء ودرك

وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم التقريظ
الثاني لعلامة عصره وعلامة فى مصره من علم المجد نجل الجار وخلقه زد
بنسيم الاسحار مولانا الشيخ عباس ابن شيخ الكل في الكل ومن في علاه كلما
شئت فقل الشيخ حسن ابن الشيخ الاكبر والكبريت الاحمر الشيخ جعفر النجفي
نور الله مرقده الشريف بنوره الجلي والخفي ذي المعالي فليعملون من تعالى
هكذا هكذا والا فلا فمذ جلت طرف الطرف في مضمار هذه الاوراق
وصوبت الفكر في لج بحر فوائدها العذاب المذاق الفيتها روضة غضة
الانهار بل هالة انجم مستشعرة الانوار ورايتها مشتملة على معان
تقصر دون بيانها بديع الزمان ودقائق نكات تسحر عقول اولي العرفان
ودرر الفاظ ارق من الدر واصفى وغرر اشارات على الفصاحة تخفى فلله
درك من فكر غائص في بحار الافكار منتقيا منها الجمان ولا كل ضربك من
سابق حاز رهان السبق في هذا المضمار فازرى بحقيقة على كيوان ولله ما حوته
تلك الاوراق من حكم قصر عنها لقمان وبديع الفاظ تسحب فضول معانيها
على سحبان فلو رآها ابن العميد لالقى دونها الاقليد او وقفها ابن سينا
لكان كليما على طور سينا او صوب الطرف اليها سيبويه لغدا يلطم ما دهاه
بوية فاسئل الله الذي خوله من الاعجاز ما يكشف باسرار غوامض
الرموز والالغاز ان ينور انوار العلم في العالمين ويجعل شهب فضله

بجوما

رجوما للشياطين فلله دره كم رفع للعلم اعلاما خولتها الايام كسرا
ونصب ببنان البيان طرائف اقوال سامها الدهر جزافا
نسمات الاسحار ولا تغني الخرد الابكار ولا نغمات من مزامير داود ولا ضرب
النادي والعود ولا اجتماع حبيب بحبيب دون واش ورقيب يناجي
كليم خاطره على طور التودد بجماله فوق كرسي جلاله باشد طربا
من وقوفي على مباني هذه الفقرات وتفكري في معاني هذه العبارات
هذا واقول مع الاعتراف مع الاعتراف بالتقصير والاقرار باني ما اديت
عشر العشر ومع قصر الباع وقلة الاطلاع في وصف هذا الكتاب الذي
لو تسمح بمثله عقول ذوو الالباب اذا لما اولاني من الاحسان ولما طوقني
به طوق الحمام من الامتنان وان كنت ما وصفته على ما هو فيه ولا بعض
البعض مما احتوى عليه لكن هذا مقدار الطاقة ولا يكلف المرء نفسا الا
شاقة فاسئله ان يتقبل هذا بعين فان ذلك غاية المامول انتهى
رقيق نثره البديع الاسلوب المتملك برقته المسامع القلوب وله
قصيدة في مدح الكتاب تستحليها الاذواق وتباهي بحسنها
الاوراق وهذه ليت شعري ماذا يفوه لساني فيفي مدح ايه بيان
ولعمري لا استطيع ثناء لا وان كنت مفردا في المعاني اوهل يستطيع
مدح امام جل شانا عن ان يثنيه ثاني كيفما قلت ما وصفت بقليل من

معالی من دونها القران اعجز الکل حیر العقل فیما جاء فیه بدیع هذا الزمان

من کتاب احیی به العلم طرا ولقد کان قبل ذلک فانی وطروس زهت

علیها سطور کلئال نزهو بجید الغوانی وصفتها انامل الفضل منه

لعقود فاقت عقود جمان دقة لها فی جبهة البدر لا بل وسمتها علی جباه الحسان

بین الفاظها غیر زلال غیران المعنی سلافة حانی لا اری غیر صرفها لی مدامة

بل ولا راق مثلها فی عیانا فبها عین العناء ومنها ترشف الواح لاحجنا الازمان

عمت العالمین نفعا فاضحی شکره جاریا بکل لسان هو مولی فاق السماک

مکانا ومحلا له ذری کیوان قد تعالی فلست تلقی ملیکا غیر ملق له

بفضول العنان وتسامی باحواه مقاما تتمنی بلوغه الفرقدان کلمن

رام نیل ادنی علاه کان منه بجوابه لن ترانی صدله للعلوم کنزا ومنه

تستمد الاعلام فاض و دانی عاش ما عاش ملجاء وملاذا یحیی الی العلوم

فی کل ان التقریظ الثالث لمنار العلوم ومنهج الهاد مفصل نکاتها

واجمالها من ادلی دلاء ادائه فی جب الفنون واستخرج منها یوسف

سرها المکنون وحید عصره وفرید مصره مولانا المیرزا یوسف التبریزی

اما بعد فیا ایها الصارف وجهه عن نحو الزمان

والمعرض عن ذمته باشتقاقه مع الاعیان والناد فی نادی الادب بکل

منطق ولسان والناثر فی معان العربیة الدر المنظوم المقفی کالمرجان

هلا فذیت

هلا صرفت ناظرك الى عروض بديع الزمان علامة همدان محمد خاتم فض
اعلام الجاهلية ورافع اعلام العلم والعرفان فترى منه جميع المعاني بديع
في البيان ومحل العلماء المفضلين في سلك الازمان فان شمس العلوم
قد طلعت بعد افولها ودوحة الادب قد اطلعت بعد افولها ذبولها
وغمامة الفضل قد ادرت بعد جفوفها والخرائد العربية قد اسفرت
بعد استتارها والفرائد الادبية قد انتظمت بعد انتثارها وقوانين
البلاغة قد سطرت بعد انتشارها واصول الفصاحة قد اصلحت بعد انكسارها
وكيف لا وهو قاموس محيط بصحاح الجوهري ونهاية في اتقان اساس
العلوم باهر فائق على الزمخشري مهذب غاية التهذيب بارع لامع كالمصباح
الازهر فان محمدا وان لم يكن ابا البنوة لكن اتى بام الكتاب ولعمر الله قد
اشب الدهر الاشيب بهجة الشباب فيا لها من كتاب مفتاح لمغلقات
معميات الالغاز كشاف لاسرار البلاغة ودلائل الاعجاز قسطاس موضح
للخصائص المشكلة من الحقيقة والمجاز بيان شاف كاف مغن اولي الالباب
عن كل مختصر ومطول مصنف في هذا الباب من القشور واللباب ولع
اني لو اطلقت اللسان في هذا المجرى ونطقت بالامر كما يعتقده
الفؤاد ويرى وما كذب الفؤاد ما راى لغردت في فنون مناقب
الروحانيين بلسان الحكماء والعرفاء الربانيين وقلت انها جواهر يتيمة

زاهرة ونقائش سمينة باهرة فقد ترشحت بامداد الفضل من سحاب
عالم العقل والجود والاحسان ودر ترشحت وانعقدت في اصداف قابلية
النفس بقوة البرهان ثم استخرجها غواص القوة الفكرية من قعر بحر الحكمية
والعرفان الى سواحل المنطق والبيان وثقبتها الناطقة كلا منها بمثقب
التدبير والتحقيق وقوة التامل والتدقيق حتى انتظم بسمط الانتظام
وانتظم في سلك الالتيام فهي الان صالحة لان تكون خطبا تخطب بها
الروحانيون في جوامع القدس او قلائد تتزين بها عرائس الحور في مجامع الانس
وحقها ان تكتب من سواد عين حور العين وقلم من طوبى في بياض صحائف
خدود الولدان المخلدين ثم اني وان كنت سابق هذا المضمار ولا يشق
لي يوم الرهان غبار ولكن كيف لي ببلوغ النهاية في غاية ليس لها ابدا غاية
فانه دامت حياته فيما نقشه بحر الالباب حتى يبرز طائر من جياد في مجاري
الجبال اجري حيلولا لا يشق لهن غبارا هب اني طويل الباع لكن
ما اصنع بامر لا يستطاع فاني لا يستغني فيها المنتهي ولا يكلف الا وسعها
ثم قوله عم طوله وانتهى وله قرينتين تقرنطن تحار به اولو النهى
ويخفى لرقته عن نظرهم الدقيق كالسهى وهو هذا
عش فداء لوجهك القمران فهما في سناك مستصغران ما ابن سينا
بالمقلى اذا جاد ذلك العلم سكتت لو رهان امر تبنا الفاظه

قد اتانا

١٠٥

قد اتانا مجموعات المفرد في جمع المعنى بديع البيان اطربتنا
الفاظه طرب العشاق للمسمعات بالالحان فاعتقنا بيضاها الفضة
المحض وعقنا حمراها كالارجوان وتركنا شرب الكئوس اعتقادا وشربنا
مسرة بالدنان ايها الدر انما فزت من بحر محلى الطريف بالجرمان قد
عرشنا مرة ناستعرنا من لثالى معرة النعمان فاقتنع بالتخفيف في الوزن
منى فهو منى ثقيلة الاوزان من حروف ملكن فكرى وتطقى كل قيد
الفؤاد قيد اللسان التقريظ الرابع لشادن شادروس العلم بعدد وسمها
وعمر مدارس الفضل عقب طمو دسها شمس سماء الكمال وضحيها
وزينة دنيا الافضال وزهيها المولى جمال الدين رضا ابن المرتضى
الرضوى المشهدي هداه الله وايانا الى الصراط السوى
لعمري يا من حل في حل المعميات المحل الاسمى وتبين ببنان بيانه الغاز
الاسماء ما شذور الذهب وقلائد الجمان في نحور الحور والغلمان
بازهى من عقد الشباب وازهر كلا رائحة المسك والورد والفائحة
من وفود هند ود الخرود باطيب من فوائح روائح عبير نعتها ولا شميم
العنبر اطيب ريحا من نسيم الصبا جائت بريا الورد من صوب ولقد
حاد رحى دوائرافكارى في ابتداء النظر فيها عن الدور وتسلسل
لها من سلسها العذب ما يرد بالدد من الاوجه الغر بعد الغور

فما النجوم افلاك ودرر الاسلاك باسنى من نظام هذا الكلام المسجع
وابهى من مشعشع لفظه المرصع ولا نظام الجوهر في مقلد جوذر باصفى
من نظيم دراريه ونضيد غوالي لآليه عمرك الله انك قد اودعت
افكارا عذراء في السطور تهوى كالخرد خدور الصدور وادبت
لصوغها ذهن مهذب الخطاب فاذهبت به رونق الذهب المذاب
افكارا تغني ضيائها عن سنا مصباح الذكاء في ظلمة البلادة وبرياح
ريحان صيرت الاذهان عند النظر اليها الشميم لنسيم الافادة تكاد تمتزج
باجزاء الهوى رقة وتجري مع الماء لطافة ودقة باهر حسنها ابهر
جميع البلغاء وقطع قلوب الرجال لا اكف النساء ولقد حق القول منهم
ان من البيان لسحرا ومن الانسان لبحرا بالمجاز السحر والاعجاز ببيانك
المطنب لاعجاز الالغاز فجاوز اقدار المدح حتى كانه باحسن ما يثنى
عليه يعاب